الجامعة اللبنانية
كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية
العمادة

# الدور السيادي لوحدات الدولة الفدرالية
# (العراق نموذجًا)

رسالة معدة لنيل دبلوم الدراسات العليا في العلاقات الدولية والدبلوماسية

إعداد

عماد ميشال الهاشم

لجنة المناقشة :

| | | |
|---|---|---|
| الدكتور علي شكر | الأستاذ المشرف | رئيسًا |
| الدكتورة ليلى نقولا | أستاذ مساعد | عضوًا |
| الدكتور كميل حبيب | أستاذ | عضوًا |

2022

" الجامعة اللبنانية غير مسؤولة عن الآراء الواردة في هذه الرسالة،
وهي تعبّر عن رأي صاحبها فقط "

# الإهداء

إلى روح أبي .. الذي علمني حب المعرفة

إلى أمي .. التي سهرت عليّ وأحاطتني بحنانها

إلى زوجتي .. التي ترافقني وتتحمّل معي مشقّات الحياة

إلى ولديّ .. لأشجعهما على التقدم العلمي والثقافي

إلى كل من دعمني .. لأكمل دراستي

أهدي هذا العمل المتواضع.

# الشكر

أشكر الله على جميع نعمه ، وله الشكر دائمًا و أبدًا ..

وبعد ..

أتقدم بجزيل الشكر من الدكتور المشرف الذي تفضّل بقبول الإشراف على هذه الرسالة ، والذي لم يبخل عليّ بالتوجيهات والملاحظات والإرشادات رغم ضيق وقته وانشغالاته ، ما عاد عليّ بالفائدة الكبيرة.

كما يسرّني أن أشكر كل من دعمني من الأساتذة في مرحلتَي الإجازة والدبلوم ، و زملائي و أصدقائي الذين شجعوني في متابعة الرسالة رغم الضغوط التي تعرضّنا لها وما نزال بسبب وباء كورونا والظروف الاقتصادية الصعبة التي نمرّ بها.

آمل أن تكون هذه الرسالة بمثابة خطوة أولى لي على طريق البحث العلمي ، وأن تشكّل إسهامًا و لو بسيطًا في الإضاءة على الموضوع المطروح وأن تلقى قبول اللجنة المشرفة.

# المقدمة

عاش الشعب العراقي تحت سلطة النظام المركزي المستبد لسنين طويلة، فقد تحمّل تبعات السياسات الخاطئة ومغامرات السلطة داخلياً وخارجياً، حيث دفع أثمان باهظة وعانى من ويلات القمع والفقر والحرب، ما أدى إلى إنهاكه مادياً ومعنوياً، ووصل به الأمر إلى فقدان الثقة بالنظام الحاكم. مع الإشارة إلى أن هذا الشعب يتكوّن من قوميات ومذاهب عدّة، إلّا أن القوميتين الأساسيتين فيه هما العربية والكردية، والمذهبين الكبيرين هما الشيعي والسني، وإذا ألقينا نظرة على طبيعة انتشارهم على الخارطة العراقية، يتبيّن لنا أن الكرد يتواجدون في المناطق الشمالية، والسنة في غرب العراق وينتشر الشيعة في مناطق الجنوب والوسط.

طالب الكرد منذ زمن أن تمنحهم السلطة المركزية في بغداد الحكم الذاتي، لأنهم يتمتعون بحيثية خاصة ولغة مستقلة وعادات وتقاليد تميّزهم عن غيرهم من الشرائح العراقية الأخرى، وهم قد عانوا من سياسة التهميش منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى وسقوط السلطنة العثمانية عام 1918، حين قسّمت كردستان الكبرى بين أربعة دول، هي العراق، إيران، تركيا وسوريا. على أثر ذلك، أنشأ كرد العراق دولة خاصة بهم استناداً إلى معاهدة " سيفر " 10 آب 1920 والتي ألغيت لاحقاً بموجب معاهدة لوزان 24 تموز 1923، ما دفع بريطانيا إلى شنّ هجوم على مملكة كردستان في شمال العراق، نتج عنه اعتقال رئيس الدولة الكردية "الشيخ محمود الحفيد البرزنجي" ونفيه إلى الخارج، وقد أفضى ذلك إلى نشوء حالة إحباط لدى كرد العراق.

لكن، نكست السلطة المركزية في بغداد بوعودها للكرد مراراً وتكراراً وحرمتهم من تحقيق هدفهم المنشود، ووقعت مواجهات عسكرية بين الطرفين في جولات عدة، حتى أن الكرد كانوا قد تلقّوا مساعدات عسكرية من الخارج، لمواجهة النظام مع السعي إلى تحقيق الحلم القديم بإنشاء دولة مستقلة في شمال العراق. لكن بانعقاد اتفاقية الجزائر ما بين شاه إيران والعراق في 6 آذار عام 1975، والتي كانت بمثابة نقطة تحوّل، أدت إلى توقّف الدعم الإيراني للكرد، بدأ النظام على أثرها بتنفيذ عمليات عسكرية واسعة، للقضاء على الحركة الكردية بهدف الحفاظ على وحدة العراق، حينها ارتكبت المجازر بحق الكرد، والتي تكررت لاحقاً في حلبجة والأنفال.

عانى شيعة العراق طويلاً منذ نشأة الدولة العراقية، من الفقر، الحرمان، الاضطهاد والحروب التي خاضها النظام السابق ومنها الحرب مع إيران لمدة ثماني سنوات، وغيرها، حيث كانت أعلى

نسبة من جنود الجيش العراقي من الشيعة، فسقط الكثير منهم في المعارك، ومن ناحية أخرى، كان النظام يقمع بقوة أية حركة معارضة في مناطق الجنوب، خوفاً من أن يتكرر مجدداً سيناريو الشمال الكردي أي المطالبة بحكم ذاتي في الجنوب وخاصة في محافظة البصرة، حتى أن نظام البعث كان حذراً مع الشيعة إذ كان لديه شك أن الجمهورية الإسلامية في إيران كانت تلعب على الوتر المذهبي مع شيعة العراق وتحاول أن تؤلبهم ضد النظام العراقي. أما السنّة في العراق فلم يكن وضعهم أفضل بكثير من الشيعة والكرد باستثناء مجموعة قليلة منهم التي كانت مقرّبة من الحزب الحاكم، فهم عاشوا نفس المعاناة التي عاشتها الشرائح الأخرى للشعب العراقي لفترة طويلة.

سنحت فرصة ذهبية للكرد والتي تزامنت مع طرد الجيش العراقي من الكويت من قِبَل التحالف الدولي، حين أُعلِنَت الفيدرالية في برلمان كردستان في 4 تشرين الأول 1992، وبعدها تم الاتفاق على اعتمادها كنظام للحكم من قبل المعارضة العراقية، وترسّخت من خلال القرارات الدولية خصوصاً القرار الصادر في مجلس الأمن الدولي رقم 1483 في 22 أيار 2003. بعد أن سقط العراق تحت الإحتلال الأميركي في 9 نيسان عام 2003، وأطيح بالحكم المركزي المستبد، تم اعتماد النظام الفيدرالي من خلال قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت لعام 2004 ومن ثم بموجب الدستور الفيدرالي الدائم لعام 2005 الذي تم التصويت لصالحه من قبل أغلبية الشعب العراقي، مع الإشارة إلى أن النظام الفيدرالي يحتوي على مستويين في الحكم، حيث تحتكر السلطات الفيدرالية الإختصاصات السيادية في الدولة مثل العلاقات الخارجية والدفاع وإصدار العملة ومنح الجنسية ... كما تعطى الوحدات (الولايات أو الأقاليم أو الكانتونات) حرية تامة على الصعيد الداخلي بحسب ما يقره الدستور الفيدرالي، حيث تنظم كافة الأعمال غير السيادية ضمن الإقليم.

من الأهمية بمكان أن نشير إلى تزامن انطلاق الفيدرالية العراقية عام 2003 مع إنتشار الفتنة السنية الشيعية على صعيد العراق ومنطقة الشرق الأوسط، ما أثّر سلباً على شرائح المجتمع العراقي، وظهرت الميليشيات علناً في مناطق مختلفة، مدعومة من الخارج، لتحقيق حسابات خاصة. ومع ظهور الدولة الإسلامية "داعش" زاد الوضع العراقي الداخلي تعقيداً، لا سيما مع سقوط الموصل وتقهقر الجيش العراقي عام 2014، حينها برزت الأحزاب الكردية وقوات البيشميركة في إقليم كردستان، وظهرت على صعيد المحافظات غير المنتظمة في إقليم الميلشيات الشيعية المدعومة من إيران بطريقة مباشرة وغير مباشرة، فهاتان القوتان قامتا بأدوار متفاوتة في مواجهة

داعش عسكرياً في مناطق عدة داخل العراق وخارجه، ما أدى إلى ترسيخهما كقوتي أمر واقع على الساحة العراقية، كما أنهما تلقتا دعماً خارجياً من قوى دولية وإقليمية.

برزت أيضاً العشائر السنية التي استقطبت بعض ضباط وعناصر الجيش العراقي في حقبة صدّام، والتي كان موقفها يتباين ما بين داعم ومناهض لأحد الفريقين المتحاربين، وذلك بسبب الإحباط الذي أصابها من جرّاء سقوط حكم البعث وبعض التجاوزات التي تعرضت لها مناطقها من بعض قوى الأمر الواقع. وبعد ظهور داعش في العراق، تحمّل السنّة سياسة التخوين من قبل الشرائح الأخرى، بسبب التحاق بعض الأفراد منهم بداعش، مع العلم أن بعض العشائر السنية كانت قد حاربت داعش وواجهتها جنباً إلى جنب مع الميليشيات الشيعية وقوات البيشميركة، حتى أن المذاهب الأخرى أي المسيحيون، الصابئة، الأيزيديون وغيرهم عانوا كثيراً لا بل أكثر من غيرهم لسبب أنهم أقليات ضمن أكثريات عراقية وارتكبت داعش بحقهم مجازر وجرائم ضد الإنسانية، ما ساهم بزيادة جراح الشعب العراقي.

تفاقم الوضع خطورةً وتزعزعت وحدة الدولة الفيدرالية العراقية، حينما أجرى الكرد استفتاء في إقليم كردستان، هدف إلى الانفصال عن العراق، في أيلول2017، وكانت نسبة التصويت عالية جداً، وعمّت الاحتفالات كل أرجاء كردستان، لكن في المقابل اعترضت بغداد بشدة وحاولت منعه، واتخذت على الفور موقفاً معارضاً له ولنتيجته مستندةً إلى الدستور الفيدرالي الذي يمنع إجراء هكذا استفتاء من طرف واحد، وبدأت بعملية واسعة النطاق حيث استرجعت سيطرتها على منطقة كركوك، كما بسطت سلطتها على كافة المرافق ونقاط العبور في الإقليم.

تابعت الدول الإقليمية الاستفتاء بحذر، لأنها تعلم جيداً خطورة انعكاس نتائجه عليها، بسبب انتماء عدد لا يستهان به من مواطنيها إلى القومية الكردية، يمكن أن تراودهم أيضاً فكرة الانفصال، ما يهدد استقرار تلك الدول ووحدة أراضيها. كما أن الدول الكبرى كانت قد ناهضت الاستفتاء، خوفاً من أن تزعزع نتيجته استقرار دول المنطقة، أو أن يؤدي إلى تقسيم العراق، كما أن بعض الدول الأوروبية عانت وما تزال من بعض الحركات الانفصالية لديها، لذا كان من الطبيعي أن تأخذ موقفاً معارضاً للانفصال لحماية نفسها.

تشرذمت العلاقات بين السلطة المركزية الفيدرالية من جهة ووحدات الدولة من جهة ثانية أي إقليم كردستان والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، بسبب التدخلات الخارجية مع وحدات

الدولة والميليشيات المختلفة، واستقواء هذه الأخيرة بالقوى الخارجية لتعزيز مكانتها على الصعيد الداخلي، أدى ذلك إلى ضعف الانتماء للدولة العراقية مع بروز انتماءات ما دون الوطنية، حتى طُرِحَ مشروع تقسيم العراق إلى ثلاث دول، ومن ناحية أخرى تلبدت العلاقات ما بين وحدات الدولة من جرّاء عدم الاتفاق على تحديد الحدود بينها وعدم توزيع الثروات بشكل عادل، وتم تقديم طلبات من محافظات عدة لتشكيل أقاليم، لكن السلطة المركزية في بغداد لم تستجب لذلك.

وضاق ذرع الشعب العراقي من الأوضاع السيئة التي ما زالت تمرّ فيها البلاد منذ الاحتلال الأميركي عام 2003 واعتماد الفيدرالية وصولاً إلى يومنا هذا، حيث تفاقم الوضع الاقتصادي سوءًا، وانتشرت عمليات الفساد من قبل المسؤولين، وتوسّع التدخل الخارجي للقبض على خيرات البلاد، بالإضافة إلى سيطرة الميليشيات وليس الأحزاب على الساحة العراقية وتعرّض الشعب لأعمال إرهابية ذات طابع مذهبي، وإطلاق الوعود الكاذبة من قبل المسؤولين العراقيين، دون التوصّل إلى حلول للأزمات، أدى الأمر إلى انطلاق انتفاضة شعبية في تشرين الأول 2019 من كافة الأطياف العراقية، كردة فعل على الأوضاع السيئة التي يعيشها الشعب، كما نادى المتظاهرون بتغيير النظام والحكّام، الذين فشلوا في تقديم أي حل للمشكلات القائمة، أدّى ذلك إلى بروز حسّ المواطنة العراقية وتبوّئه درجة أعلى من كافة الانتماءات الضيّقة الأخرى.

ونتيجة للتظاهرات التي عمّت مناطق عدّة، تم تشكيل حكومة جديدة في 7 أيار 2020، وأجريت انتخابات نيابية مبكرة في تشرين الأول 2021، لكن بنتيجتها تراجع عدد النواب التابعين للأحزاب الموالية لإيران لصالح الأحزاب الأخرى، ولم تستطع القوى التي فازت وعلى رأسها التيار الصدري من تشكيل حكومة، على أثر ذلك طلب التيار المذكور من نوابه أن يقدموا استقالتهم، وحلّ مكانهم المرشحون الذين احتلوا المركز الثاني بحسب الدوائر الانتخابية وينتمون إلى الإتلاف ...، لم تستطع القوى التي حازت على الأكثرية من تأليف حكومة، ما أدى إلى تفاقم الأزمة السياسية، والتي امتدت حتى آب 2022، كما ظهر الخلاف في البيت الواحد عند الأطياف الكبرى.

زاد من حدّة التشرذم الداخلي، تدخلات الدول الكبرى والإقليمية التي تعدّت على السيادة الوطنية من خلال، الدخول إلى الأراضي العراقية دون إذن شرعي لملاحقة عناصر تابعة لحزب خارجي مصنّف إرهابياً، والقصف الذي طال مناطق في شمال العراق، وتحريك ميليشيات عراقية بحسب أجندات خارجية، واللعب على وتر التطبيع مع إسرائيل، كما أصبحت الأراضي العراقية

ساحة مواجهات بين القوى المتناحرة داخلياً وخارجياً، ما أدى إلى إرهاق الشعب العراقي، الذي يعاني من مصاعب الحياة.

**أهمية البحث:**

يتّسم موضوع هذه الرسالة بأهمية عمليّة، بحيث يلقي الضوء على التجربة الفيدرالية العراقية من ناحية الدور السيادي لوحدات الدولة العراقية أي إقليم كردستان والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، وما إذا كان يصب هذا الدور في مصلحة وحدة الدولة الفيدرالية ككل أو يرمي إلى إعلاء شأن جزء معين على حساب الأجزاء الأخرى، كما يساهم في فهم التنوعات المذهبية والعرقية التي يحتضنها العراق مع إمكانية إدارة تنظيمها دستورياً، من خلال احترام الهويات المتنوعة وتحقيق الإنماء المتوازن في مناطق العراق كافة، مع الإشارة إلى أن الصراعات السياسية تنطلق وتنمو في المجتمعات التي تعاني من الفقر والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

ومن ناحية أخرى يتسّم الموضوع بأهمية علمية، تهدف إلى إغناء مكتبة الجامعة ومراكز الدراسات بدراسة جديدة، تساعد الطلاب والباحثين على الاطلاع على نظام دستوري فيدرالي جديد نسبياً على صعيد منطقة الشرق الأوسط، مع إمكانية تطبيقه على الدول المحيطة بالعراق والتي تتمتع أيضاً بالتعددية المذهبية والعرقية، وبطبيعة الحال يمكنهم الأخذ بعين الاعتبار إيجابيات التجربة العراقية وتفادي سلبياتها.

**المنهج المعتمد:**

للوصول للهدف المنشود، سيتم الاعتماد في سياق عمليات البحث على المناهج التاريخي، المقارن والتحليلي.

**إشكالية البحث:**

"إذا قررت الدولة العراقية تطبيق سياسة الإنماء المتوازن وتوزيع الثروات بين وحداتها كافة، أي في كل من إقليم كردستان والمحافظات غير المنتظمة في إقليم بشكل عادل، سيخفف من حدة الصراعات السياسية وسيؤدي ذلك إلى بناء وحدات فيدرالية تحافظ على التنوع الثقافي والحضاري وتساهم في صون وحدة الدولة وإلى ترسيخ إقليم كردستان كجزء لا يتجزأ من الدولة العراقية؟ أم على الرغم من ذلك، وفي حال سنحت فرصة جديدة للكرد مدعومة إقليمياً ودولياً للحصول على الاستقلال، سيطالبون مجدداً بالانفصال عن العراق الفيدرالي لإنشاء كيان مستقل؟"

في النهاية تطرح الإشكالية التالية:

هل تشارك وحدات الدولة العراقية أي " إقليم كردستان والمحافظات غير المنتظمة في إقليم " في الأعمال السيادية بحسب الأطر المرسومة لها في الدستور الفيدرالي العراقي؟ أم أنها وسّعت من أعمالها السيادية لتفرض نفسها كمنافس للسلطة الفيدرالية؟ وما هو تأثير الأعمال السيادية لغير السلطة الفيدرالية على وحدة الدولة العراقية وسيادتها؟ وهل توجد جهات غير الوحدات التابعة للدولة تقوم أيضاً بأعمالٍ سيادية؟

# الفصل الأول: الفدرالية وأسباب اعتمادها في العراق

## المبحث الأول: ماهية الدولة الفدرالية

### الفقرة الأولى: مدخل إلى الفدرالية

#### أولًا: الدولة الموحّدة والمركّبة وتعريف الفدرالية

**1- تعريف الفدرالية:**

"إن مصطلح الفدرالية (Federation) هو مصطلح غير محدد المعاني ويشير إلى عدد من المعاني التي تتصف بالغموض وعدم الوضوح، ومن هذه المعاني التحالف (Aliance)، وكذلك العصبة أو الجماعة (League)، وفي معانٍ أخرى تشير إلى الإتفاق أو الاتفاقية الدولية، أو الاتفاقية التعاهدية (Confederation)، وأخيرًا المعنى الأدق له (Federation) كما أشارت لها دائرة المعارف للعلوم الاجتماعية ( Encyclopedia of the social science)"[1].

ويصف آخرون أن مصطلح الفدرالية (Federalism) مشتق من الكلمة اللاتينية (Foedus) حسب قاموس لويس (اللاتيني)، وهي تعني تحالف أو ميثاق أو عقد أو معاهدة أو اتفاق.

تعني كلمة (Federal) الفدرالية أنها شكل من الأشكال التالية: " تتعلق باتفاق أو معاهدة، أو تشكلت من خلال اتفاق بين الوحدات السياسية التي تتنازل عن سيادتها الفردية إلى السلطة المركزية ولكنها تحتفظ بسلطات محدودة ومتبقية من الحكومة، أو شكل من أشكال الحكومة والتي تتوزع فيها القدرة بين السلطة المركزية وعدد من الوحدات الإقليمية المكوّنة أو المتعلقة بالحكومة المركزية المتميزة عن حكومات الوحدات المكوّنة"[2].

تعني كلمة (Fédéralisme) الفدرالية " نظام سياسي تتخلى فيه عدة دول مستقلة عن جزء من سيادتها لصالح سلطة أعلى"[3].

---

[1] عدنان الزنكة، **المركز القانوني رئيس الدولة الفيدرالية العراق أنموذجًا**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، 2011، ص26.

[2] **Merriam Websrer's Collegiate Dictionary**, Eleventh Edition, Massachusetts, 2003, p 459.

[3] **Petit Larousse illustré**, librairie Larousse, Paris, 1982, p 407.

بالطبع، "الفدرالية تشكل مفهومًا مشوشًا بعض الشيء، يقدّم غالبًا، كما يقول دومينيك تيربن، كنوع من الترياق قادر على جمع ما هو كثير التقسيم وعلى التخفيف مما هو شديد المركزة"[4].

"نجد الأصول النظرية للنظام الفيدرالي أو الفدرالية في كتاب الفيلسوف ورجل الدين الألماني جوهان ألتيزيوس (1577–1683) حول التنظيم السياسي في إطار اتحادي تضامني، وضمّن التيزيوس أفكاره بشأن النظام التضامني في كتاب صدر عام 1603 م حمل عنوان (السياسة عرض منهجي) ومعزز بنماذج شاهدة ومقارنة"[5].

ظهرت إرهاصات الفدرالية منذ إنشاء المدينة الدولة في اليونان القديمة من أجل مواجهة الأخطار الخارجية وتأمين الموارد الاقتصادية، حيث "كانت المدن اليونانية القديمة على مستوى راقٍ في الحضارة والتطور، لذا فلا غرابة أن يرجع تاريخ تطبيق الفيدرالية في جانبيها النظري والتطبيقي إلى اليونانيين، ومنذ القرن الخامس قبل الميلاد كانت لهذه المدن الرغبة في تحقيق الاتفاق والتفاهم لأغراض لم تكن هذه المدن قادرةً على القيام بها على الوجه الأكمل منفردة دون الاستعانة ببعضها الآخر، ويعتبر البعض الفيديرالية اليونانية القديمة نظامًا للحكم عن اتحاد عدد من الولايات أو الدول تتعايش معًا دون انفصال ودون وحدة"[6].

**2– الدولة الموحّدة والدولة المركبة:**

تتميز الدولة الموحدة بوحدة السلطة على كافة أراضي الدولة، أما الدولة المركبة تتميز بتعدد السلطات والصلاحيات.

أ– الدولة الموحدة أو البسيطة:

---

[4] غسان بدر الدين، علي عواضة، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري**، الطبعة الثانية، 2002، ص71.

[5] إسماعيل المحمد، **الدولة الاتحادية ((الفيدرالية))...**، مجلة الحوار، مقالات، العدد 71، السنة 25، 12 تموز 2018.

[6] وليد كاصد الزيدي، **الفيدرالية دراسة في المصطلح والمفهوم والنظرية**، الطبعة الأولى، العتبة العباسية المقدسة، العراق، 2019، ص 47–48.

هي الدولة التي تتمركز فيها سلطة موحّدة في المركز أي هناك سلطة واحدة للتشريع وسلطة واحدة للتنفيذ وسلطة قضائية واحدة، وتتألف من وحدات إدارية (محافظات، أقضية،...) وليس من وحدات سياسية. وللتخفيف من وطأة المركزية المطلقة، ظهر أسلوبان هما اللاحصرية واللامركزية.

(1)- اللاحصرية :

تفويض العمل الإداري إلى بعض الموظفين الحكوميين ومنحهم صلاحيات معينة ليقوموا بها بدلًا من السلطة المركزية ويبقون كعيون للسلطة على الشعب، كتخويل المحافظ أن يبت ببعض المسائل، التي تكون قبلًا من صلاحيات السلطة المركزية، بمعنى آخر "إنها المطرقة نفسها التي تضرب ولكن بقبضة أقصر"[7].

(2)- اللامركزية :

تتم هذه الصيغة بإيلاء بعض الصلاحيات إلى أجهزة منتخبة من قبل المواطنين المعنيين أو تم تعيينهم من قبل السلطة المركزية أو بالطريقتين معًا ولكن على أساس الاستقلال الإداري والمالي تحت وصاية السلطة المركزية، وهي على نوعين لامركزية مرفقية كشركة كهرباء لبنان والجامعة اللبنانية أو لامركزية إقليمية كمجالس البلديات.

ب- الدولة المركّبة أو الاتحادية أو الفدرالية:

مرّت الدولة المركّبة بمراحل عدة حتى وصلت إلى الشكل الذي نعرفه في يومنا هذا، وهناك أنواع متعددة من نماذج الدول المركّبة.

(1)- الاتحاد الشخصي :

حين تجتمع مملكتان تحت عرش ملك واحد، يملك السلطة والسيادة المطلقة فيهما، مع احتفاظ كل بلد على شخصيته الدولية، في هذه الحالة يتبين "أن نشوء اتحاد الدول هذا لا يؤدي إلى ظهور دولة جديدة، فكلتا الدولتين تحتفظ بوجودها الخاص واستقلاليتها التامة"[8]،

---

[7] محمد طي، **القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية**، الطبعة الثامنة، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت، 2013، ص 133.

[8] غسان بدر الدين، علي عواضة، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري**، مرجع سابق، ص67.

مثلًا على ذلك عندما قام اتحاد شخصي بين بريطانيا ومملكة الهانوفر، عند تولي جورج الأول عرش بريطانيا عام 1714، بعد أن كان قد تولى عرش الهانوفر سابقًا.

(2)- الاتحاد الفعلي :

يربط الاتحاد الفعلي الدول المكونة له بروابط محكمة نسبيًا وذلك إما بموجب معاهدة تحت أمرة ملك أو رئيس واحد يخضعها لهيئات مشتركة تتولى الشؤون الخارجية، المالية، العسكرية والدبلوماسية، لكن تحتفظ كل دولة بدستورها وتشريعاتها وإدارتها الداخلية، "ومن أمثلة الاتحادات الفعلية الاتحاد بين السويد والنرويج سنة 1815م والتي قامت على معاهدة صلح"[9] خلال مؤتمر فيينا عقب سقوط نابليون، "أو عن طريق تشريع متماثل تصدره كل من الدولتين لهذا الغرض كما كان الشأن بالنسبة لاتحاد النمسا والمجر بين سنة 1867 وسنة 1918"[10] و"الذي تمثل بقيام ثلاث وزارات خاصة كلفت بتنسيق وتوحيد الشؤون الخارجية، الحربية والبحرية "[11].

(3)- الاتحاد الكونفدرالي :

الكونفدرالية هي شكل من أشكال الدول المركبة التي تنشأ بموجب معاهدة دولية وليس بموجب دستور، لذلك تحتفظ كل دولة من الدول الأعضاء بسيادتها الكاملة، حتى أنها تستطيع الانسحاب من الاتحاد الكونفدرالي ساعة تشاء. "يعرّف دومينيك تيربن الكونفديرالية بأنها اتحاد سياسي – قانوني بين دولتين أو أكثر تهدف إلى الحفاظ على أمنها ضد الاعتداءات الخارجية والمحافظة على السلام في علاقاتها المتبادلة، وتدير بشكل مشترك بعض المصالح"[12]. وعُرِفَت تاريخيًا كاتحاد الدول اليونانية أيام الدولة المدينة، تجْمَع الأعضاء عوامل عدة، منها الموقع الجغرافي والعلاقات الاقتصادية وتتحد مع بعضها البعض لمواجهة الأخطار الخارجية. وفي العصر الحديث عرفت الكونفدرالية السويسرية عام1291 والتي

---

[9] سعدي الإبراهيم، **الفيدرالية والهوية الوطنية العراقية**، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بغداد، 2014، ص 36.

[10] سعد عصفور، **القانون الدستوري**، الطبعة الأولى، دار المعارف، الإسكندرية، 1954، ص 251.

[11] أحمد سرحال، في **القانون الدستوري والنظم السياسية**، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2002، ص 73.

[12] غسان بدر الدين، علي عواضة، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري**، مرجع سابق، ص 68.

عادت وتحوّلت لاحقًا إلى فدرالية عام 1848 ولكنها احتفظت باسم الكونفدرالية. كما نشأت أيضًا كونفدرالية أميركا الشمالية عام 1776 والتي جمعت ثلاث عشرة ولاية ودامت حتى العام 1787 حينما تحوّلت إلى النظام الفيدرالي مع توقيع مندوبي الولايات على الدستور الفيدرالي، أما على صعيد منطقتنا العربية نذكر "الاتحاد القائم بين الدول العربية التي انضمت إلى ميثاق جامعة الدول العربية عام 1945"[13].

(4)- الدولة الفدرالية :

هناك تسميات أو مصطلحات عديدة تطلق على الدولة الفدرالية، كما أن الفقهاء لم يترجموها إلى اصطلاح معين، "فهناك من يطلق عليها (الاتحاد المركزي)، و(الاتحاد الفيدرالي) و(الاتحاد المركزي أو الفيدرالي)، و(الاتحاد الدستوري)، و(الدولة الاتحادية)، و(الدولة الفدرالية)، و(الدولة التعاهدية أو المتعاهدة)"[14]، وتجدر الإشارة إلى أن 40% من دول العالم تعتمد النظام الفيدرالي، منها دول متقدمة مثل الولايات المتحدة الأميركية، ومنها دول نامية مثل أثيوبيا.

**ثانيًا: نشأة الدولة الفدرالية وانقضائها وتوزيع الاختصاصات**

تنشأ الدولة الفيديرالية من خلال اتحاد مركزي بين وحدتين أو أكثر (إقليمين أو مقاطعتين أو ولايتين)، بحيث تحتكر الحكومة المركزية الشخصية الدولية، "مع احتفاظ كل وحدة من الوحدات المكونة للاتحاد الفيديرالي ببعض الاستقلال الداخلي، بينما تفقد كل منها مقومات سيادتها الخارجية التي تنفرد بها الحكومة الاتحادية، كعقد الاتفاقيات والمعاهدات أو التمثيل السياسي، ويكون على رأس هذا الاتحاد، رئيس واحد للدولة هو الذي يمثلها في المحيط الدولي"[15].

---

[13] علي عبود بحر العلوم، **الفيدرالية الجغرافية وآفاقها المستقبلية في العراق**، الطبعة الأولى، العارف للمطبوعات، 2014، ص 89.

[14] لقمان عمر حسين، **مبدأ المشاركة في الدولة الفيدرالية**، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2011، ص24.

[15] علي الشمري، **الفيدرالية.. ونظم الاتحاد الفيدرالي**، مجلة النبأ، العدد 59، تموز 2001.

**1- طرق نشأة الدولة الفدرالية:**

تنشأ الدولة الفدرالية من خلال انضمام دولتين (إقليمين أو ولايتين أو مقاطعتين أو دويلتين) أو أكثر تتعاهد على الاتحاد في ما بينها بإحدى الطرق التالية:

أ- طريقة الاندماج:

تتّحد دولتين أو أكثر بهدف إنشاء دولة فيدرالية، "نظرًا لتوافر عوامل عديدة تدفعها إلى هذا الاتحاد، كتقارب هذه الشعوب واستمرار تواصلها مما يؤدي إلى تقاربها تاريخيًا وحضاريًا وثقافيًا"[16]، فتتنازل كل دولة منها عن سيادتها الخارجية وعن جزء من السيادة الداخلية لصالح السلطة الاتحادية الجديدة التي تمثّلها على الصعيد الدولي، ويهدف الاتحاد إلى تأمين الحماية من الأخطار الخارجية أو لتأمين المصالح المشتركة السياسية والاقتصادية، وبموجب هذه الطريقة تشكّلت أغلب الدول الفدرالية من خلال الاتحاد الطوعي بينها، ومثال على ذلك الولايات المتحدة الأميركية، أستراليا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة.

ب-طريقة التفكك:

تتفكك الوحدات الإدارية لدولة بسيطة، بسبب المشاكل العرقية، الدينية، اللغوية أو الاقتصادية أو حتى بسبب اتساع مساحتها الجغرافية، حيث تستقل نهائيًا عن سيطرة الحكومة المركزية، ثم تتَّحد مع بعضها من جديد ولكن كوحدات سياسية مستقلة تؤلِّف دولة اتحادية تحت إطار دستور جديد يشرّع النظام الفيدرالي وتصبح هذه الوحدات، أقاليم أو ولايات أو مقاطعات أو دويلات، و"تبدي الرغبة في أن تبقى بينهما علاقة مميزة بحيث يؤدي ذلك إلى تكوين دولة فيديرالية تتمتع فيها الدويلات باستقلال نسبي لم تكن تتمتع به في ظل الدولة الموحدة"[17]، ومن أمثلة الدول التي اعتمدت هذه الطريقة الأرجنتين، البرازيل، العراق، وبلجيكا التي " انتقلت من دولة موحدة إلى فدرالية تدريجيًا عبر اللامركزية، حيث تحولت في دستور

---

[16] عثمان علي ويسي، **الطبيعة الديناميكية للدستور الفيدرالي**، الطبعة الأولى، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، 2015، ص109.

[17] وليد كاصد الزيدي، **الفيدرالية دراسة في المصطلح والمفهوم والنظرية**، مرجع سابق، ص109.

1970 إلى مجتمعات (المجتمع الفرنسي، المجتمع الفلمنكي، المجتمع الألماني بحدود ألمانيا)، وذلك تمهيدًا إلى اعتمادها كأقاليم فدرالية في دستور 1993"[18].

ج- طريقة التفكك والاندماج :

تنشأ الدولة الفدرالية من تفكك دولة بسيطة، حيث تتحد الوحدات الإدارية المنفصلة مع بعضها من جديد ولكن كوحدات سياسية مستقلة، ثم تنضم إليها وحدات جديدة لم تكن سابقًا جزءًا من الدولة البسيطة بل كانت وحدات سياسية مستقلة (دول، أقاليم، ولايات أو مقاطعات) فتؤلف جميعها دولة اتحادية فدرالية بموجب دستور فدرالي يحدد صيغة الحكم، مثال على ذلك الهند، و"كندا التي نشأت عن طريق إقامة أونتاريو وكيبك من نظام وحدي سابق ومن ثم تمت إضافة مقاطعات جديدة"[19] نيوبونزويك ونوفا سكوشا اللتين كانتا مستقلتين سابقًا فتحولت إلى دولة فيدرالية.

د- طريقة الحكم الواقع :

"هناك دول عدة في العالم تعيش فيها أكثر من قومية، أو ديانة، أو عرق ولا تعترف سلطات هذه الدول بتلك القوميات أو الأديان مما يؤدي إلى قيام انتفاضات وثورات من قبل المكوّن المضطهد وتعلن قيام إقليم فيدرالي دون إرادة المركز"[20]، كما حصل في العام 1992 عندما أعلن إقليم كردستان في العراق عن نفسه أنه إقليم فيديرالي كأمر واقع في وجه السلطة المركزية في بغداد.

**2- نهاية الدولة الفدرالية:**

أ- تنقضي الدولة الفدرالية بنفس طرق انقضاء الدول وفقًا لأحكام القانون العام، فهي تنتهي بإحدى الطرق التالية، "إما تحول الدولة الاتحادية إلى دولة موحدة تصبح فيها الولايات مجرد وحدات إدارية بعد أن كانت وحدات سياسية متميزة"[21]، وإما بانفصال الوحدات

---

[18] رياض الأحمدي، **الفيدرالية في اليمن تاريخ الفكرة ومؤشرات الفشل قراءة في جذور المفهوم ودراسة مقارنة في التجارب العربية (الإمارات، السودان، الصومال، العراق)**، الطبعة الأولى، مركز نشوان الحميري للدراسات والإعلام، صنعاء، 2013، ص 36.

[19] عثمان علي ويسي، **الطبيعة الديناميكية للدستور الفيدرالي**، مرجع سابق، ص110.

[20] إسماعيل المحمد، **الدولة الاتحادية ((الفيدرالية))**... ، مرجع سابق.

[21] سعد عصفور، **القانون الدستوري**، مرجع سابق، ص 257.

عن بعضها البعض لتنشئ دولًا مستقلة، أو أنها تنتهي بسبب فقدانها لاستقلالها "كالنمسا التي ضُمَّت إلى ألمانيا سنة 1938"[22].

ب- إن انفصال وحدة أو أكثر عن الدولة الاتحادية لا يعني أنها انتهت، فمع بقاء وحدتين على الأقل متحدتين ضمن الإطار الفيدرالي، تبقى الدولة اتحادية بالرغم من تقلصها وخسارة وحدات منها، وبشكل عام تتضمن الدساتير الفدرالية شروط قاسية في وجه حالات الانفصال، كي لا يسمح لأي وحدة من الوحدات أن تنفصل بدون إرادة الدولة الفدرالية وموافقة أكثرية المجالس التشريعية للوحدات، مع العلم أن الدولة الفدرالية تنشأ من خلال قبول الأطراف على الاتحاد مع بعضها بموجب عقد قانوني ضمن بنود الدستور الفيدرالي تصادق عليه السلطة التأسيسية، ويعرض على الاستفتاء الشعبي للوحدات كافة، ولكن من الناحية القانونية أيضًا، يجب أن يسمح لأي وحدة وبحسب الظروف أن تنسحب من الاتحاد، لأن هدفه أساسًا حل الأزمات المختلفة، فإذا قوبل طلب الانفصال بالرفض يمكن أن ينشئ أزمات جديدة بين الوحدات والسلطة الفدرالية، لذلك "إذا أبرمت الأطراف العقد بحرية وبشروط، فيجب أن تكون قادرة على ترك العقد بحرية وبشروط"[23] أيضًا وذلك بحسب ما يقرّه الدستور الفيدرالي.

**3- توزيع الاختصاصات في الدولة الفدرالية:**

إذا نشأت الدولة الفدرالية بانضمام دول بسيطة إلى بعضها، يتجه الدستور إلى توسيع اختصاصات الولايات لتحتفظ بقدر كبير من استقلالها، ما يؤدي إلى تحديد اختصاص السلطات الاتحادية، "أما في الدول التي نشأت نتيجة تحوّل دولة بسيطة إلى دولة فيدرالية، فيتجه الدستور إلى منح سلطات الاتحاد الفدرالي جانبًا أكبر من الاختصاصات،"[24] وذلك بعكس الوضع في العراق الذي نشأ عن تفكك دولة بسيطة مركزية، حيث وسّع المشرّع من

---

[22] علي عبود بحر العلوم، **الفيدرالية الجغرافية وآفاقها المستقبلية في العراق**، مرجع سابق، ص108.

[23] R.Cagiano, F.Tobgui, S.Hayat, M.Herland, N.Stojanovic, J.Cagiao Y Conde, **Le Federalisme : Le Retour ?**, La Societe P-J Proudhon - Ehess, 2010, P 31.

[24] عدنان الزنكة، **المركز القانوني رئيس الدولة الفيدرالية العراق أنموذجًا**، مرجع سابق، ص49.

اختصاصات الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم على حساب اختصاصات السلطة المركزية. وفي ما يلي حالات توزيع الاختصاص:

أ- تحديد اختصاصات الوحدات (الولايات أو الأقاليم) وترك ما تبقى للسلطات الفدرالية

بهذه الطريقة تتحدد سلطات الأقاليم ومن ناحية أخرى تصبح السلطات الفدرالية عامة، وكل ما يطرأ من جديد يدخل في اختصاص الحكومة الفدرالية، فذلك يؤدي إلى توسيع السلطات الفدرالية وتخفيض السلطات العائدة للأقاليم وتقويضها، ما يشكل خطرًا على النظام الفيدرالي ويمكن أن يهدد الاستقرار، "ويؤخذ بهذا الأسلوب عندما تكون هناك رغبة في تقوية السلطات المركزية، إلا أن اتباع هذه الطريقة بمرور الوقت قد يجعل من المحتمل واليسير أن تتحول الدولة الفدرالية إلى دولة بسيطة"[25].

ب- تحديد اختصاصات السلطات الفدرالية وترك ما تبقى لسلطات الأقاليم أو الولايات:

بهذه الطريقة تتحدد السلطات الفدرالية، أما بالنسبة لسلطات الأقاليم تكون عامة، أي عندما يستجد موضوع جديد تعطى الصلاحية لسلطات الأقاليم كي تعالجه، لكن بسبب العولمة والكلفات المعيشية والاقتصادية التي تواجهها الأقاليم في الدول الفدرالية، من المفضل أن تتعاون كلتا السلطتين لمواجهة التحديات الجديدة، "وفي معظم الاتحادات الفدرالية، ولاسيما تلك التي تم إنشاؤها من خلال تجميع وحدات كانت منفصلة فيما سبق، يتم منح السلطة المتبقية لحكومات الوحدات، ومن أمثلة ذلك الولايات المتحدة، أستراليا، النمسا وألمانيا"[26].

ج- تحديد اختصاصات السلطات الفدرالية والأقاليم أو الولايات:

يعاب على هذه الطريقة أن سلطات كل من السلطة الفدرالية والأقاليم قد تحددت بموجب الدستور الفيدرالي، "فلا بد أن تستجد قضايا لم يكن المشرع قد تناولها بالتنظيم فيثار التساؤل عندئذٍ عن السلطة التي تختص بتنظيمها هل هي السلطة المركزية أم سلطة الأقاليم،

---

[25] عادل إبراهيم ادهم، **التنظيم الإداري في الدولة الفيدرالية العراق أنموذجًا**، أطروحة دكتوراه في فلسفة القانون العام، 2014، ص65.

[26] رونالد ل. واتس، **الأنظمة الفيدرالية**، ترجمة غالي برهومة، مها بسطامي، مها تكلا، طبعة خاصة، كندا، 2006، ص50.

مما قد يكون سببًا لإثارة خلافات من شأنها أن تؤثر على وحدة واستقرار الدولة الفدرالية"[27]، وتجدر الإشارة إلى صعوبة تعديل الدستور الفيدرالي لما يتطلبه الأمر من خطوات مثل استفتاء عام أو نسبة عالية لتأمين النصاب في السلطة التشريعية وبث التطمينات اللازمة، لأن أي تعديل من شأنه أن يمس النظام الفيدرالي للدولة وخاصةً عندما تنشأ الفدرالية من أجل حل أزمة التنوّع العرقي والمذهبي ومشكلة الأقليات.

د- تحديد اختصاصات مشتركة:

في بعض الدول الفدرالية يشير الدستور إلى اختصاصات مشتركة للسلطة المركزية الفدرالية ولسلطات الأقاليم، خاصة للمواضيع البالغة الأهمية والتي تستدعي إشراك جهود الأطراف كافة لإنجاحها، والدستور الفيدرالي العراقي يشير في "المادة 114"[28] إلى اختصاصات مشتركة ما بين السلطات الاتحادية وسلطات الأقاليم كإدارة الجمارك وتنظيم مصادر الطاقة الكهربائية الرئيسية وتوزيعها...

**ثالثًا: أهداف الدولة الفدرالية**

**1- إيجاد الحلول المناسبة للبلاد المترامية الأطراف:**

إن نظام الحكم المركزي يزيد الضغط على الحكومة المركزية في العاصمة، ويصعّب من مهمة المركز في مراقبة الأطراف، فليس سهلًا تأمين كافة احتياجات ومتطلبات المواطنين وبالأخص في الدول الكبيرة والمترامية الأطراف، فإن "المساحات الشاسعة لبعض الدول مثل روسيا وأمريكا ووجود مناطق بعيدة عن السلطة المركزية تربط بين سكانها روابط خاصة نابعة عن خصوصية ظروفهم، ومصالحهم المشتركة تفرض تقسيم الدولة إلى ولايات لتسهيل مهمة إدارتها وتخفيف العبء عن السلطة المركزية من خلال منح سلطات الولايات صلاحية إدارة شؤونها الداخلية"[29] التي تهم المواطنين، كالتعليم، الصحة، والأمن الداخلي، لذلك قررت بعض الدول استبدال نظام الحكم المركزي بالنظام الفيدرالي، الذي يسمح للحكومة الاتحادية أن تهتم بالأعمال السيادية والعلاقات السياسية والدولية، ومن الدول ذات المساحات الكبيرة التي انتقلت من النظام المركزي إلى النظام الفيدرالي

---

[27] عبد المنعم أحمد أبو طبيخ، **توزيع الاختصاصات في الدولة الفيدرالية**، رسالة جامعية، ص 41.

[28] دستور العراق لعام 2005.

[29] إسماعيل المحمد، **الدولة الاتحادية ((الفيدرالية))**...، مرجع سابق.

هي البرازيل والأرجنتين، وأيضًا إذا كانت هناك أسباب أخرى موجبة بالإضافة إلى كبر المساحة تحتم اعتماد النظام الفيدرالي، فعندئذٍ، من الأفضل تعديل دستور الدولة من نظام وحدي إلى اتحادي لحل الأزمة، و" خاصة إذا تضمنت تلك الدول إضافة إلى سعتها الجغرافية قوميات متعددة تتباين في ثقافتها وفي أصلها"[30] كالهند التي تضم ديانات متنوعة، منها الهندوسية، الإسلام وغيرها.

**2- تعزيز السلام:**

يساهم النظام الفيدرالي بترسيخ عملية السلام على الصعيدين الداخلي والخارجي، فعلى الصعيد الأول، عندما تقرر دول أو أقاليم معينة أن تندمج ضمن دولة واحدة تحت إطار نظام فيدرالي، هذا يعني أنها وشعوبها اتفقت على نشأة كيان جديد تندمج فيه مع الوحدات الأخرى وبنفس الوقت يسمح لكل وحدة أن تحافظ على حكمها الذاتي، والكل يتشارك في الحكم على المستوى الفيدرالي، ما يؤدي إلى تأمين حالة من الاستقرار بين وحدات الدولة، إذ في بعض البلدان ونتيجة للنزاعات الداخلية الطويلة الأمد، "تفرض عملية إقامة الوحدة بعد فترات النزاع المسلّح تحديات خاصة، وقد تصبح الفدرالية جزءًا من خطة أو استراتيجية السلام[31]". أما على الصعيد الخارجي، فإنّ نشأة الدولة الفدرالية الجديدة من أجزاء متعددة، تخلق كيانًا قويًا من الناحية العسكرية والسياسية والاقتصادية، يساعد في مواجهة التحديات الخارجية ويفرض نفسه كلاعب قوي على الصعيد الإقليمي، لذلك تضطر الدول الأخرى أن تتعاون مع الدولة الفدرالية الجديدة وترسي معها علاقات متينة على كافة الأصعدة.

**3- مشاركة المواطن والتخلّص من احتكار السلطة:**

يتكون النظام الفيدرالي من مستويين في الحكم، حيث يسمح للمواطن أن يشارك فعليًا في اختيار حكامه المحليين في كل وحدة من وحدات الدولة من خلال المشاركة في انتخابات السلطة التشريعية العائدة للإقليم الذي يتبع له، فكلما ضاقت الدائرة الانتخابية زادت معرفة المواطن بالمرشحين وببرامجهم، ويتاح له فرصة مراقبتهم وحتى محاسبتهم على أعمالهم الخاطئة، وتسنح له فرصة الاطلاع على العمل السياسي وزيادة ثقافته ومعرفته في الشأن العام ومشاركته في اتخاذ

---

[30] علي عبود بحر العلوم، **الفيدرالية الجغرافية وآفاقها المستقبلية في العراق**، مرجع سابق، ص 177.

[31] جورج أندرسون، **مقدمة عن الفيدرالية**، ترجمة مها تكلا، منتدى الأنظمة الفيدرالية، كندا، 2007، ص 70.

القرارات العامة، فمشاركة المواطن الحقيقية في الحياة السياسية تصب في خانة تطبيق الديمقراطية وتنتج سلطة شرعية منبثقة عن إرادة الشعب مصدر السلطات، بعيدًا عن الأوتوقراطية والاستفراد في الحكم، لأن "حكم الفرد يقود دائمًا إلى الأخطاء والمشاكل والظلم، بينما تؤدي المؤسسات في ظل حكم الجماعة دورها بصورة أفضل وأكثر عدالة في ظل القانون والرقابة الدستورية"[32].

**4- حماية وجود الأقليات وحل مشكلة التعددية:**

عانت بعض المجتمعات المتنوعة من مشاكل التمييز العرقي، الاثني، الديني، الطبقي واللغوي، وتفاقمت المشاكل في بعض الدول خصوصًا مع وجود بعض الأقليات التي تعيش بجانب أكثريات حاكمة، ما سمح للأكثرية أن تسيطر على الحكم وتضع يدها على مقدرات البلاد من خلال التفرّد بأخذ القرارات دون مشاركة الأقلية، وهذه الأخيرة شعرت بالإحباط من خلال تهميشها، بالإضافة إلى تعرُّضِها في بعض البلدان إلى الإبادة الجماعية أو إلى محاولات طمس تاريخها، تراثها، تقاليدها ولغتها ودمجها بشكل قصري بما للأكثرية من تراث وتقاليد ومعتقدات لتذوب نهائيًا، فكان من الضروري تغيير النظام السياسي من مركزي إلى فيدرالي لحل مشكلة الدول التي تعاني من نزاعات داخلية، لأن "الفيدرالية هي وسيلة تضمن السلام والاستقرار والتوافق المتبادل في البلدان التي تتركز فيها الاختلافات الإقليمية في الهوية أو العرق أو الدين أو اللغة"[33]، فمن خلالها يعطى الحق لكل مجموعة – كبيرة كانت أو صغيرة – في الحكم الذاتي ولكي تحافظ على تراثها ومعتقداتها وتنعم بالاستقلال على الصعيد الداخلي وتشارك بمقاليد الحكم على الصعيد الاتحادي للدولة الفدرالية، فهناك نماذج من الأنظمة الفدرالية الناجحة والتي أثبتت قدرتها على استيعاب الشرائح المتنوعة في مجتمعها وتعاونها مع بعضها البعض من جهة وبينها وبين السلطة الفدرالية من جهة ثانية لتأمين خير الجميع والعمل في سبيل الوحدة وليس التجزئة، فالتجربة الفدرالية السويسرية خير دليل على ذلك، فإن " تعدد اللغات والثقافات والأديان في سويسرا لم تُقِم بين الشعب السويسري

---

[32] أكرم شمو، **الفيدرالية (الاتحادية)**، جريدة يكيتي، العدد 266، 7 تشرين الأول 2019.

[33] Eliot Bulmer, **Federalism**, International IDEA Constitution – Building Primer12, second edition, 2017, P 3.

التنافس والخصومات بل ساعدت على ترسيخ وحدته الوطنية"[34]، لكن هنا تجدر الإشارة إلى أن أهمية تطبيق النظام الفيدرالي ونجاحه ترتبط بمدى تطبيق الديمقراطية في الدولة، "لأن مسألة منح صلاحيات وإعطاء حرية لمواطني الدولة في الأقاليم والولايات تتوقف على مدى انتهاج النظام الحاكم للسبل الديمقراطية"[35].

من ناحية أخرى، إنّ أسلوب الحكم الذاتي ليس حكرًا على الدول الفدرالية فحسب، بل يمكن أن تعتمده الدول الموحدة أيضًا، فإن دولة الصين الشعبية موحدة وليست فدرالية، وتضم أقليات عرقية مختلفة، تطبّق نظام الحكم الذاتي من أجل احترام خصوصيات الأطياف كافة، مع العلم أنها تتكون من "56 مجموعة عرقية. يشكل العرق "هانيتان" الأغلبية (91.6%)، لذلك تسمى المجموعات الـ 55 الأخرى الأقليات العرقية"[36] ومن أجل معالجة موضوع الأقليات، "تطبق الصين الحكم الذاتي الإقليمي للأقليات العرقية. وبالتالي، في ظل الإدارة الموحدة للدولة، ومع الأخذ في الاعتبار المناطق التي تعيش فيها الأقليات العرقية في مجموعات متجانسة، يتم إنشاء هيئات محلية مستقلة لممارسة حق الحكم الذاتي، وأصبحت مجموعات الأقليات العرقية سادة منطقتهم والتي يديرونها بأنفسهم، وتوفر الحكومة المركزية أيضًا للمناطق التي تمارس الحكم الذاتي العرقي دعمًا نشطًا بشكل موارد مالية ومادية لتعزيز التنمية الاقتصادية والثقافية لديهم"[37]، ويمكن أن يؤمن نظام الحكم الذاتي العادل ضمن دولة موحّدة، الحقوق والاستقرار لكافة الشرائح في المجتمع.

**رابعًا: مبادئ الدولة الفدرالية**

أثّرت كتابات المُراقبَين السياسيِّين الإنكليزيَّين، ألبرت دايسي وجيمس برايس، على انطلاقة النظرية الفدرالية، "لقد حدد دايسي شرطان لتتشكل الدولة الفدرالية، أولهما هو وجود عدة دول وثيقة الإرتباط ببعضها محليًا وتاريخيًا وعرقيًا أو ما شابه يجعلها قادرة على أن تحمل – في نظر سكانها

---

[34] حسين عبيد، **الأنظمة السياسية دراسة مقارنة**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2013، ص 286.

[35] سعدي الإبراهيم، **الفيدرالية والهوية الوطنية العراقية**، مرجع سابق، ص47.

[36] Chine, **éditions en langues étrangères**, Premiere edition, 2009, p 66.

[37] Ibid., p 79.

– هوية وطنية مشتركة. والشرط الثاني هو الرغبة الوطنية في الوحدة الوطنية والتصميم على المحافظة على استقلال كل دولة في الاتحاد"[38].

**1– مبدأ الاستقلال:**

انطلاقًا من هذا المبدأ تحتفظ كل وحدة من وحدات الدولة الفدرالية بإقليمها وحدودها القائمة قبل نشوء الاتحاد حيث " تبذل معظم الفيدراليات، عادةً، جهدًا خاصًا لحماية سلامة أراضي الوحدات المكونة للفيدرالية عن طريق نصوص في الدستور تتطلب موافقة الوحدة المكونة لأي تعديل على حدودها"[39]، كما يهدف الاتحاد إلى تشكيل دولة فيديرالية قوية تؤمن مصالح الجميع ولكن بنفس الوقت تود الوحدات أن تحافظ على خصوصياتها ومصالحها الخاصة، حيث تتمتع كل وحدة من وحدات الدولة الفدرالية باستقلال وحكم ذاتي على الصعيد الداخلي، ويكون لها سلطاتها الخاصة التشريعية، التنفيذية والقضائية شرط أن تلتزم ببنود الدستور الفيدرالي، أما على الصعيد الخارجي تنحصر السلطة بيد السلطات الفدرالية في ما يتعلق بالتمثيل الدبلوماسي وعقد الاتفاقيات والمعاهدات، ولكن في بعض الحالات الاستثنائية تتمتع الوحدات ببعض السلطات والصلاحيات على الصعيد الدولي، مثال أن تعقد اتفاقيات دولية مع بعض الدول الخارجية أو مع بعض وحدات تلك الدول ضمن إطار الصلاحيات الممنوحة لها من خلال الدستور الفيدرالي وبالأخص في الميادين التي تتعلق بالأمور الثقافية والاقتصادية ولضرورات المحافظة على علاقات حسن الجوار مع بعض الدول التي تتواجد على حدودها ولتنظيم عمليات مرور الأشخاص والبضائع وتطوير العلاقات الثقافية.

إن العلاقة ما بين الوحدات والسلطة الفدرالية تقوم على أساس التعاون وليس التبعية، فمن المؤكد أن تلك الوحدات ترغب بالاتحاد مع بعضها البعض وليس الوحدة، لأنها "لو آثرت الوحدة، لكان من اليسير عليها إقامة دولة بسيطة موحدة بدلًا من الدخول في إطار الاتحاد الفيدرالي"[40]، كما أن المواطن في الدولة التي تعتمد النظام الفيدرالي، ينتمي إلى

---

[38] زيد سفوك، **الفديرالية بين الواقع والخيال – مجموعة أبحاث**، الحوار المتمدن، العدد 5129، 10 نيسان 2016.

[39] رونالد ل. واتس، **الأنظمة الفيدرالية**، مرجع سابق، ص129.

[40] عثمان علي وبسي، **الطبيعة الديناميكية للدستور الفيدرالي**، مرجع سابق، ص63.

الدولة الفدرالية، ففي هذا السياق يقول "بيار باكتيه" "أن المواطن في الدول الفدرالية يمتلك مواطنية مزدوجة"[41].

**2- مبدأ المشاركة:** (مجلس الأقاليم – المجلس الأعلى – مجلس القوميات)

"يعني مبدأ المشاركة أن يكون لكل ولاية أو إقليم حق الاشتراك في حكم الدولة الفدرالية، ويكون لها هذا الحق لا على أساس أنها عبارة عن مجموعة من السكان، وإنما على أساس أنها عبارة عن كيان متميز يمثل ليسمع رأيه في حكم البلاد"[42]. من خلال هذا المبدأ تشارك كل وحدة من وحدات الدولة الفدرالية في اتخاذ القرارات على الصعيد الفيدرالي من خلال ممثليها في الحكومة الفدرالية وفي السلطة التشريعية الفدرالية، وهذه الأخيرة تتألف في أغلب الدول من مجلسين، المجلس الأول أو الأعلى والمجلس الثاني أو الأدنى. في ما خص المجلس الأول طريقة التمثيل فيه ليست متماثلة، ففي الولايات المتحدة الأميركية تمتلك كل ولاية نفس عدد الممثلين (اثنان) في مجلس الشيوخ بغض النظر عن عدد سكان الولاية، ما يؤمن نوع من العدالة في التمثيل وضمان مشاركة وحفظ حق الوحدات الصغيرة، "بينما يتغير عدد ممثلي كل مقاطعة (Land) في ألمانيا الاتحادية تبعًا لأهميتها"[43]، أما بالنسبة للمجلس الثاني فتتمثل فيه الوحدات كافة بحسب عدد الناخبين فيها، وهذين المجلسين يؤلفان السلطة التشريعية الاتحادية التي تفسح المجال أمام الوحدات بالاشتراك في السلطة الفدرالية وفي هذا السياق، يقول الفقيه (جورج سل) أنه "لا وجود للدولة الفدرالية إذا لم تشارك الجماعات المكونة لها عن طريق ممثليها في تكوين الهيئات الاتحادية وفي صنع قراراتها"[44]. كما يتجلى هذا المبدأ في مساهمة جميع الوحدات في عملية تعديل الدستور الفيدرالي، إذ تُعَد مشاركتها في هذه العملية إحدى الضمانات لعدم المساس بصلاحياتها واختصاصاتها بدون موافقتها، مع الإشارة إلى أن الدول الفدرالية تختلف في ما بينها في مدى مساهمة الوحدات في عملية تعديل الدستور. وفي العراق أشار الدستور الفيدرالي لعام 2005 عن أن السلطة التشريعية

---

[41] غسان بدر الدين، علي عواضة، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري**، مرجع سابق، ص75.

[42] لقمان عمر حسين، **مبدأ المشاركة في الدولة الفيدرالية**، مرجع سابق، ص 103.

[43] أحمد سرحال، **في القانون الدستوري والنظم السياسية**، مرجع سابق، ص 73.

[44] عبد المنعم أحمد أبو طبيخ، **توزيع الاختصاصات في الدولة الفيدرالية**، مرجع سابق، ص 33.

الفدرالية تتألف من مجلسين، أحدهم يمثل الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، لكن لغاية الآن لم يبصر هذا المجلس النور بعد، كما تركت عملية تنظيمه من خلال قانون يقره مجلس النواب العراقي وليس الدستور الفيدرالي أي بعكس ما تقره الدساتير الفدرالية الأخرى.

تبيّن لنا أن الدولة الفدرالية ووحداتها، تجمع عنصرين متناقضين، الأول الاستقلال والحكم الذاتي لكل وحدة من الوحدات والثاني المشاركة في الحكم من قبل تلك الوحدات مع السلطة الفدرالية، وبهذا تكون قد وضعت نموذجًا يقتدى به من أجل إيجاد حل للأزمات العرقية واللغوية والدينية وللمساحات الجغرافية الواسعة ضمن الدولة الواحدة، فإن "هذين العنصرين معًا، "الحكم الذاتي" للوحدات المكونة للفيدرالية و"الحكم المشترك" من خلال المؤسسات المشتركة العامة، وهي التركيبة التي تميز الأنظمة السياسية الفدرالية، يعتبران ضروريان من أجل ضمان فعاليتهما على المدى البعيد في الجمع ما بين الوحدة والتعددية"[45].

## الفقرة الثانية: ركائز الدولة الفدرالية والأعمال السيادية

### أولًا :الدستور الفيدرالي

"إن هذا الدستور الفيدرالي يؤسس نظامًا فدراليًا الذي يقصد به، كما يؤكد البروفيسور إسماعيل الغزال، طريقة للعيش المشترك رغم الفوارق العميقة الموجودة في مجتمع معين، أداة مقنعة لعدم هيمنة مجموعة على أخرى واحتكارها للسلطة. توزيع السلطة من جهة وتوحيد سلطة المواطنين من جهة أخرى"[46].

### 1- مميزات الدستور الفيدرالي:

يتميز الدستور الفيدرالي أو الاتحادي أنه مكتوب، جامد "وبهذا الخصوص يذهب الفقيه "وبير (Whear)" إلى أن وجود اتفاق يتمخض عنه ولادة دولة فيديرالية هو من الأهمية إلى درجة أن يعهد بكتابته، إن لم يكن ذلك ضروريًا من الناحية النظرية، إلا أن ذلك مطلوب من الناحية العملية"[47] ومن ناحية إمكانية إجراء أي تعديل على الدستور، لا يمكن أن تتم عملية التعديل بسهولة، فهي تتطلب إجراءات خاصة ومعقدة، حتى لا يسمح لأي جهة منفردة بإجراء عملية التعديل دون

---

[45] رونالد ل. واتس، **الأنظمة الفيدرالية**، مرجع سابق، ص 21.

[46] عثمان علي ويسي، **الطبيعة الديناميكية للدستور الفيدرالي**، مرجع سابق، ص 52.

[47] وليد كاصد الزيدي، **الفيدرالية دراسة في المصطلح والمفهوم والنظرية**، مرجع سابق، ص 89.

علم بقية الوحدات والسلطات الفدرالية، أو أن يؤثر التعديل على النظام ووحدة الدولة ويعرضها لخطر الزوال أو أن يغيّر النظام من فيدرالي إلى مركزي أو أن تنفصل وحدة من وحداته بدون أخذ الموافقة القانونية بحسب بنود الدستور الفيدرالي، مع الإشارة إلى أن "هناك دساتير تشترط إجراء استفتاء شعبي، أو اجتماع مجلسيّ البرلمان في هيئة مؤتمر. فدستور الولايات المتحدة يشترط موافقة السلطات التشريعية في ثلاثة أرباع الولايات على التعديل"[48]، وذلك بهدف حماية أهداف الدولة الفدرالية، وخاصةً احترام خصوصيات الوحدات والحفاظ على استقلالها على الصعيد الداخلي، إذ يعتبر الدستور بمثابة العامود الفقري للدولة الفدرالية، فهو يحدد السلطات على صعيد وحدات الدولة والسلطة الفدرالية على حدٍ سواء، ويضمن احترام العلاقات المتبادلة العمودية أي ما بين الوحدات من جهة والسلطة الفدرالية من جهة ثانية، والعلاقات الأفقية أي ما بين الوحدات بحد ذاتها، لذلك "فهو يمثل حجر الزاوية في الدولة، ويحتل قمة الهرم القانوني، ويسمو على بقية الدساتير الخاصة بوحدات الدولة (الأقاليم، الولايات) والتي يجب أن تكون منسجمة مع الدستور الفيدرالي في الشكل والمضمون، وعليه لا يجوز لأي من هذه الدساتير أن تتضمن بنودًا تخالف أحكام الدستور الفدرالي في نصوصه، ويجب أن تلتزم به سلطات وهيئات كل من الوحدات والسلطات الفدرالية، مع الإشارة إلى أن "الدستور الأميركي لعام 1787 (الذي أنشئ عام 1787، ولكن تم اعتناقه رسميًا عام 1789) هو أقدم دستور مكتوب يعمل به حاليا"[49].

**2- طريقة وضع الدستور الفيدرالي :**

إذا نشأت الدولة الفدرالية عن طريق تفكك دولة بسيطة، يوضع الدستور الفيدرالي بنفس طريقة وضع دستور الدولة البسيطة، أما في حالة نشوء الدولة الفدرالية عن طريق اندماج عدة دول بسيطة، "يستوجب الأمر القيام بإجراءاتٍ خاصة تبدأ بعقد معاهدة بين هذه الدول، تظهر فيها دعائم الاتحاد المراد إقامته، ويرفق بها غالبًا مشروع للدستور الاتحادي"[50]،

---

[48] محمد المجذوب، **القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان وأهم النظم الدستورية والسياسية في العالم**، الطبعة الرابعة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002، ص 69.

[49] موريس دوفرجيه، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى**، ترجمة جورج سعد، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1992، ص 96.

[50] لقمان عمر حسين، **مبدأ المشاركة في الدولة الفيدرالية**، مرجع سابق، ص 49.

الذي يعرض على السلطات التأسيسية للدول للحصول على موافقتها، ومن ثم يطرح على الاستفتاء الشعبي، لأن الشعب هو مصدر السلطات، فإذا نال الأكثرية المطلوبة، "يوضع الدستور موضع التنفيذ وتبدأ السلطات الفدرالية التي خلقها هذا الدستور بمزاولة سلطاتها فتقوم باسم الدولة الفدرالية بمهمة إصدار الدستور الجديد"[51]، ويعتبر تاريخ إقرار الدستور الفيدرالي بمثابة تاريخ ميلاد الدولة الفدرالية.

**3- التماثل وعدم التماثل في الدستور:**

تتضمن أغلب الدساتير الفدرالية بنود تماثلية تطبق على كافة وحدات الدولة بشكل متساوٍ، لكن بعض الدساتير تحتوي على بعض البنود اللا تماثلية حيث تطبق على بعض الوحدات دون غيرها، مع الإشارة إلى وجود نوعين من اللاتماثل، الأول هو اللا تماثل السياسي، الذي يرجع إلى الخصوصية التي تتمتع بها وحدة معينة بشكل منفرد، وخاصة عندما تنشأ الدولة الفدرالية عن طريق تفكك دولة بسيطة لتلبية رغبات الوحدات بدرجات مختلفة، "استنادًا إلى الكثافات المختلفة للهوية أو المصلحة المنفصلة والمتجذرة في الخصوصيات الثقافية أو التاريخية أو الجغرافية"[52]. أما بالنسبة للنوع الثاني هو اللا تماثل الدستوري، الذي "يشير إلى الفوارق في المكانة أو السلطات التشريعية والتنفيذية المحددة بالدستور للوحدات الإقليمية المختلفة"[53]. من المعلوم أن إسبانيا تعتبر " دولة فيدرالية في الواقع منذ إقرار دستورها 1978 حيث سمحت بالحكم الذاتي"[54]، فهي تتشكل من سبع عشرة منطقة حكم ذاتي، وتتمتع بعض المناطق منها بامتيازات خاصة دون سواها، فإن " الأمر متروك للمنطقة لوضع نظامها الأساسي للحكم الذاتي، ثم الحصول على الموافقة عليه من قبل الكورتيز. لذلك فنحن نتمتع باستقلالية "حسب الطلب"، والتي ستختلف بالضرورة من

---

[51] عثمان علي ويسي، **الطبيعة الديناميكية للدستور الفيدرالي**، مرجع سابق، ص 66.

[52] Eliot Bulmer, **Federalism**, Op.Cit., P 11.

[53] رونالد ل. واتس، **الأنظمة الفيدرالية**، مرجع سابق، ص 84.

[54] رياض الأحمدي، **الفيدرالية في اليمن تاريخ الفكرة ومؤشرات الفشل قراءة في جذور المفهوم ودراسة مقارنة في التجارب العربية ( الإمارات، السودان، الصومال، العراق)**، مرجع سابق، ص 33.

مكان إلى آخر"[55] ، لذلك يبرز اللا تماثل في تلك المناطق "وفقًا لخصائصها التاريخية، اللغوية، الثقافية أو الاقتصادية، فإن هذه المجتمعات المستقلة السبع عشرة لا تتمتع بنفس المستوى من الاختصاصات أو السلطات"[56]، فمنطقتي كتالونيا والباسك تتميزان باختصاصات تميزها عن غيرها من باقي المناطق حيث " تنص الفقرة 29 من المادة 149 على أن الأمن العام هو من الاختصاص الحصري للدولة، وتشير إلى أنه يجوز للمجتمعات المتمتعة بالحكم الذاتي إنشاء شرطتها الخاصة"[57]، وبالأخص منطقتي كتالونيا والباسك. أما في كندا، نجد أن "كيبيك تتمتع عمليًا بترتيبات غير محددة دستوريًا مع الحكومة الفدرالية تعطيها سلطات مختلفة عن تلك التي تحصل عليها المقاطعات الأخرى، وإن كانت عادة متناسقة معها (مثل مخصصات التقاعد والضرائب والبرامج الاجتماعية)"[58].

**ثانيًا: السلطات الدستورية**

**1- السلطات الفدرالية**

ينص الدستور الفيدرالي على السلطات الفدرالية حيث تتألف من سلطة تشريعية، تنفيذية وقضائية.

أ- السلطة التشريعية:

تتكوّن السلطة التشريعية الفدرالية في أغلب الفيدراليات من مجلسين، الأول يمثل الوحدات وهو المجلس الأعلى ويسمى بتسميات عدة، "مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة الأميركية والأرجنتين وبلجيكا. ومجلس المقاطعات في سويسرا، ومجلس الاتحاد في العراق، والمجلس الفيدرالي أو الاتحادي في ألمانيا"[59]، وبالنسبة إلى طريقة التمثيل فيه، ففي أغلب البلدان تمثل جميع الوحدات على قاعدة المساواة، على سبيل المثال، يتألف مجلس الشيوخ

---

[55] Georges Couffignale, **Le régime politique de l'Espagne**, Montchrestien, Paris, 1993, p 101.

[56] Stéphane Pelletier, **L'Espagne d'aujourd'hui**, Armand Colin, Paris, 2012, p 140.

[57] Ibid., p 139.

[58] جورج أندرسون، **مقدمة عن الفيدرالية**، مرجع سابق، ص 25.

[59] لقمان عمر حسين، **مبدأ المشاركة في الدولة الفيدرالية**، مرجع سابق، ص 52.

في الولايات المتحدة الأميركية من 100 عضو بمعدل عضوين لكل ولاية، بغض النظر عن كبر مساحة الولاية وعدد سكانها. أما بالنسبة إلى المجلس الثاني، فهو المجلس الأدنى، ويطلق عليه تسمية مجلس النواب في الولايات المتحدة الأميركية والأرجنتين وألمانيا والعراق وبلجيكا[60]، والمجلس الوطني في سويسرا، وتمثل كل وحدة من وحدات الدولة في هذا المجلس بحسب عدد سكانها، وبالنسبة للتشريعات التي تصدرها السلطة التشريعية تسري على الوحدات والمواطنين في الدولة بأكملها. وبالرغم من أن الصين معلنة "دولة متعددة القوميات، فهي لا تضم إلا جمعية واحدة وليس اثنتين"[61].

ب-السلطة التنفيذية:

تتألف السلطة التنفيذية الفدرالية من رئيس الدولة أكان رئيس الجمهورية أو الملك أو الأمير بالإضافة إلى الحكومة الاتحادية المناط بها مهمة تنفيذ سياسة الدولة الفدرالية وتنفيذ الخطط المتفق عليها. تتعدد أنظمة الحكم، رئاسي، برلماني، مجلسي، لكن في كل الأحوال السلطة التنفيذية الفدرالية هي التي تختص بكل الأعمال السيادية في الدولة، وتسري قراراتها على جميع الأراضي والمواطنين فيها.

ج- السلطة القضائية الفدرالية (الاتحادية) :

يحتاج النظام الفيدرالي إلى سلطة قضائية دستورية تكون مسؤولة عن تفسير الدستور الفيدرالي ودساتير الوحدات، وتتدخل لحل الخلافات والنزاعات ما بين السلطة الفدرالية وسلطات الوحدات وما بين هذه الأخيرة. حتى أنها تفسر القوانين الفدرالية والمحلية وتراقبها وتتأكد ما إذا كانت تخالف الدستور الفيدرالي، فهذه السلطة القضائية تسمى في الولايات المتحدة الأميركية "المحكمة العليا" و" لقد نص عليها الدستور، وهي محكمة تعلو

---

[60] الدستور البلجيكي وتعديلاته، المادة 42.

[61] موريس دوفرجيه، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى**، مرجع سابق، ص 462.

بقية المحاكم الاتحادية التي تنشأ بقانون من الكونغرس"[62]، وفي العراق تسمى "المحكمة الاتحادية العليا".

**2- سلطات وحدات الدولة الفدرالية:**

إن سلطات الوحدات تشبه إلى حدٍ كبير السلطات الفدرالية، فهي تتألف من سلطة تشريعية، تنفيذية وقضائية.

أ- الدستور:

يحق لكل وحدة أن يكون لها دستورًا خاصًا بشرط أن لا يخالف مضمون وروحية الدستور الفيدرالي، وتجدر الإشارة إلى أن لكل وحدة دستورًا تتميز به عن غيرها من الوحدات، حيث أن هذه الدساتير تختلف عن بعضها بعض الشيء، وهذا يفيد الجميع من خلال إمكانية اعتماد الوحدات التجربة الأنجح، والاستعانة بالأفكار الجديدة المجرّبة لتطبيقها ضمن إقليمها.

ب-السلطة التشريعية:

تتألف السلطة التشريعية في الوحدات من مجلس ينتخب أعضاؤه من شعب الوحدة مباشرةً، وهذا المجلس يقوم بمهامه التشريعية من خلال سن القوانين الإقليمية، ومراقبة أعمال الحكومة المحلية ومناقشة موازنة الوحدة، وبالطبع كل هذه الأعمال تطبق بحسب ما يقره دستور الوحدة وبالطبع الدستور الفيدرالي.

ج- السلطة التنفيذية:

تتألف السلطة التنفيذية من الحكومة المحلية المسؤولة عن تنفيذ السياسة والأعمال العائدة للوحدة ضمن الخطة الشاملة للحكومة الفدرالية، وتكون مسؤولة أمام السلطة التشريعية المحلية.

د- السلطة القضائية:

تتألف من المحاكم المحلية التي تنظر بالدعاوى والخلافات التي تعرض عليها، وتطبق القوانين المحلية للوحدة والقوانين الفدرالية، على ألاّ تخالف بقراراتها القانون الفيدرالي.

---

[62] محمد المجذوب، **القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان وأهم النظم الدستورية والسياسية في العالم**، مرجع سابق، ص 206.

**ثالثًا: الأعمال السيادية الخاصة بالسلطة الفدرالية**

تنحصر بعض الأعمال وخاصة السيادية منها، بالسلطة الاتحادية دون غيرها على صعيد الدولة الفدرالية:

1- الشؤون الخارجية:

في الدولة الفدرالية، ينحصر القيام بالأعمال السيادية التي تختص بالسياسة الخارجية والتمثيل الديبلوماسي والقنصلي وتمثيل الدولة الفدرالية في المنظمات الدولية والإقليمية والمؤتمرات، بالسلطة التنفيذية الفدرالية الممثلة برئيس الدولة أكان رئيسًا أو ملكًا أو رئيس حكومة أو وزير الخارجية وكذلك إبرام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية محصورة بالسلطات الفدرالية، لكن على السلطات الفدرالية أن تأخذ في عين الاعتبار رأي وحداتها في ما يمكن أن يمس هذه الأخيرة من نتائج عقد المعاهدات والاتفاقيات الدولية قبل أن تبت بها مع الدول والمنظمات الدولية، فدستور الإمارات العربية المتحدة يشير في المادة 24 إلى ما يلي، " على السلطات الاتحادية المختصة، قبل إبرام أية معاهدة أو اتفاقية دولية يمكن أن تمس المركز الخاص بإحدى الإمارات، استطلاع رأي هذه الإمارة مسبقًا، وعند الخلاف يعرض الأمر على المحكمة الاتحادية العليا للبت فيه"[63].

2- الدفاع الوطني:

تنحصر "عملية الدفاع الوطني وكل ما يتعلق بالحرب والسلم وعقد الصلح"[64] بالسلطة الفدرالية، فهي وحدها تختص بعمليات الهجوم والدفاع وإعلان الحرب والسلم وعقد اتفاقيات دفاع مشترك مع الدول الأخرى، ويكلف الجيش الفيدرالي بمهام الدفاع عن حدود الدولة ويشترك مع باقي الأجهزة الأمنية الفدرالية بعمليات مكافحة الإرهاب والحفاظ على الأمن على الصعيد الداخلي. ...

3- الشؤون الاقتصادية والمالية:

---

[63] جمع وتنسيق عصام نعمة إسماعيل، **دساتير الدول العربية**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008، ص 74.

[64] نوري طالباني، **حول مفهوم النظام الفيدرالي**، الطبعة الثانية، أربيل، 2005، ص 50.

تضع السلطة الفدرالية خططًا اقتصادية ومالية عامة للدولة تهدف إلى تنمية قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات، حيث يكون للوحدات دورًا أساسيًا فيها على صعيدها الإقليمي، كما تدير السلطة المركزية " شؤون النفط والمعادن والطاقة الذرية"[65] كما يُصدِر المصرف المركزي التابع للسلطة الفدرالية العملة الوطنية الموحّدة، وأيضًا تُصدِر السلطة التشريعية الفدرالية الميزانية العامة للدولة والتي تأخذ بعين الاعتبار ميزانيات الوحدات.

4- "شؤون الجنسية والإقامة للأجانب، على أنه يحق لسلطات الأقاليم منح الجنسية وفقًا لأحكام القوانين الفدرالية الخاصة بهذا الشأن"[66].

5- إدارة الموانئ والمطارات الدولية وشؤون الجمارك والمكوس المركزية، وشؤون البريد والبرق والاتصالات المركزية والإشراف على الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة المركزية.

6- وضع التشريعات المركزية المحددة في الدستور الاتحادي، كالتشريعات الجنائية والمدنية بعد التنسيق مع السلطات التشريعية في الأقاليم.

**رابعًا :اشتراك وحدات الدولة بالأعمال السيادية**

1- العلاقات الثقافية والاقتصادية:

تشارك وحدات الدولة الفدرالية في بعض الأعمال السيادية في مجال العلاقات الثقافية، الاقتصادية والتجارية مع بعض الدول أو مع إحدى وحداتها وخاصة تلك التي تتواجد على حدودها، حيث تتعاون معها لجهة مرور البضائع والأشخاص ومكافحة التهريب، وذلك مباشرةً أو من خلال فتح مكاتب خاصة بها في سفارات وقنصليات الدولة الفدرالية وتكليف موظفين يمثلونها للقيام بالأعمال التي تتعلق بها، وكانت تلك "الوحدات مهتمة بضمان تمتع مواطنيها بالرفاهية الاقتصادية ووضع سياسات متعلقة بمصالحها الاقتصادية الخاصة، وفي بعض الأحيان كان ذلك يشمل إنشاء مكاتب تجارية في بلدان أجنبية لتشجيع التجارة والاستثمار معًا"[67]، وهنا لا بد من الإشارة إلى العلاقة الثقافية المميزة والتاريخية ما بين دولة فرنسا وإقليم كيبيك الكندي الناطق باللغة الفرنسية.

2- العلاقات السياسية والدولية:

---

[65] المرجع نفسه، ص 50.

[66] علي الشمري، **الفيدرالية.. ونظم الاتحاد الفيدرالي**، مرجع سابق.

[67] رونالد واتس، **الأنظمة الفيدرالية**، مرجع سابق، ص 52.

بالإضافة إلى السلطات الفدرالية " يسمح لحكومات الأقاليم أيضًا بإبرام الاتفاقيات مع الدول والمنظمات الدولية في المسائل والأمور التي تدخل ضمن اختصاصاتها الإقليمية، خاصة في الميادين الثقافية والتجارية"[68]، وذلك ضمن الإطار المرسوم لها في الدستور الفيدرالي، فدستور دولة الإمارات العربية المتحدة يشير في المادة 23 منه على أنه "يجوز للإمارات الأعضاء في الاتحاد عقد اتفاقيات محدودة ذات طبيعة إدارية محلية مع الدول والأقطار المجاورة لها على ألا تتعارض مع مصالح الاتحاد ولا مع القوانين الاتحادية، وبشرط إخطار المجلس الأعلى للاتحاد مسبقًا"[69]، كما أنه في بعض الحالات وصلت هذه الأعمال إلى السياسة الدولية، حيث "كان الدستور الفيدرالي السوفياتي منذ عام 1944 يمنح الدويلات الأعضاء حق التبادل الديبلوماسي مع الدول الأجنبية، وأن يكون لها ممثلين في المنظمات الدولية"[70]، فأعطيت لكل من جمهوريتي أوكرانيا وروسيا البيضاء مقعدًا في الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإضافة إلى المقعد الخاص بالاتحاد السوفياتي، الذي أصبح له ثلاثة مندوبين في الجمعية العامة.

3- على صعيد الدفاع والأمن الداخلي:

في مجال الأمن الداخلي، تسمح بعض الدساتير للوحدات بإنشاء قوات شرطة خاصة بها غير شرط الدولة الفدرالية، للقيام بعمليات حفظ الأمن ضمن الوحدة، وخاصة في المناطق التي تتمتع بالحكم الذاتي، ففي إسبانيا، "لدى كتالونيا قوة شرطة خاصة بها منذ عام 1981، ولبلاد الباسك قوتها الخاصة منذ عام 1982، كما أيضًا لمنطقة غاليسيا منذ العام 1991، من ناحية أخرى، لا تستفيد مناطق الحكم الذاتي الأربعة عشر الأخرى من هذه الامتيازات لأن الشرطة الوطنية والحرس المدني فقط اللذين يجسدان سلطة الدولة الإسبانية"[71].

---

[68] نوري طالباني، **حول مفهوم النظام الفيدرالي**، مرجع سابق، ص 49-50.

[69] جمع وتنسيق عصام نعمة إسماعيل، **دساتير الدول العربية**، مرجع سابق، ص 73.

[70] عادل إبراهيم ادهم، **التنظيم الإداري في الدولة الفيدرالية العراق أنموذجًا**، مرجع سابق، ص 43.

[71] Stéphane Pelletier, **L'Espagne d'aujourd'hui**, op.cit., p 140.

## المبحث الثاني: الدولة العراقية

يعتبر العراق أحد الدول العربية الأصيلة، و له تاريخ كبير، وتأثير على الواقع العربي، لكن على الرغم من ذلك تعرض العراق للكثير من الحروب التي نهشت من أصالته.

### الفقرة الأولى: لمحة تاريخية

تقع دولة العراق في الطرف الشمالي للخليج العربي، تحدها كل من تركيا من الشمال، إيران من الشرق، الكويت من الجنوب، سوريا والأردن والمملكة العربية السعودية من الغرب[72]، ومدينة بغداد هي عاصمة العراق وأكبر مدنه وتقع في وسطه، وتاريخياً ليتم تحديد الموقع الجغرافي للعراق كان يشار إلى " الأرض الواقعة بين نهري دجلة والفرات، أطلق عليها سكانها القدماء اسم (كلام) في السومرية، و(ماتو) في الأكادية، ومعناها الأرض، وأطلق عليها المصريون اسم (نهرينا)، في حين سمّاها الإغريق (ميزوبوتاميا)، وسمّاها العرب بإسم العراق بفعل دنوّها من البحر واتصالها به عبر نهري دجلة والفرات، أو أنها اسم مأخوذ من عروق الشجر، فالعراق منابت الشجر، فكأنها جمع عرق، ويسمّي أهل الحجاز ما كان قريباً من البحر عراقاً"[73].

تأسست الدولة العراقية الحديثة بعد هزيمة السلطنة العثمانية في الحرب العالمية الأولى عام 1918، وكانت أراضي السلطنة قد قسمت بين فرنسا وبريطانيا بحسب اتفاقية سايكس بيكو في العام 1916، وتم إنشاء دولة العراق من خلال دمج الولايات العثمانية الثلاث البصرة، بغداد والموصل، ونظراً لوجود إحتياطي نفطي كبير في الموصل، أصرت بريطانيا على دمج هذه الولاية في دولة العراق الجديدة وليس ضمن الأراضي التابعة للانتداب الفرنسي في سوريا، وذلك بعكس رغبة فرنسا.

**أولًا :الإرهاصات الفدرالية في زمن الولايات العثمانية**

عُرِفَ في العراق نظام إداري يشبه إلى حدٍ بعيد النظام الفيدرالي وذلك أيام الولايات الإسلامية في العصرين الأموي والعباسي ومن ثمّ طبِّقِ نظام الولايات أيام الحكم العثماني، حيث "شهد القرنان

---

[72] أنظر خريطة العراق في الملحق رقم 1.

[73] محمد سهيل طقوش، **تاريخ العراق (الحديث والمعاصر)**، الطبعة الأولى، دار النفائس، 2015، ص 17.

السادس عشر والسابع عشر اندماجًا تدريجيًا في الإمبراطورية العثمانية للأراضي التي ستصبح في ما بعد أراضي العراق الحديث وذلك على شكل ثلاث ولايات، ترتكز على ثلاث مدن هي الموصل، بغداد، والبصرة"[74].

شكل صدور قانون الولايات العثماني عام 1864، انطلاق إعادة التنظيم الإداري لجميع أجزاء السلطنة، وهدف إلى ترسيم حدود الولايات كافة وترسيخ شكل السلطة وطبيعتها تجاه السكان وتحديد المسؤوليات والوظائف للموظفين من رأس الهرم حتى أسفله، "ومع وصول مدحت باشا المفعم بالقوة والنشاط إلى بغداد عام 1869، تم اتخاذ خطوات حاسمة لتنفيذ قانون الولايات العثماني وقانون الملكية. فوضع قانون الولايات رسمًا مفصلًا للحدود الإقليمية للولايات الثلاث وأسس بنية إدارية جديدة من مستوى الإقليم وحتى مستوى القرية "[75].

اشتهرت حقبة الحكم العثماني بالاستبداد، إلى أن استلم حزب الاتحاد والترقي السلطة في السلطنة العثمانية الذي كان يضم مجموعة من الشبان المستنيرين، أقدم هذا الحزب على عزل السلطان عبد الحميد الثاني في العام 1908 والذي كان رمزًا من رموز الاستبداد "وكانت هذه الحقبة التي استمرت حتى الحرب العالمية الأولى، حقبة إطلاق الحريات في الولايات العثمانية. ومن ضمنها الولايات العراقية الثلاث بغداد، والبصرة، والموصل"[76]، والتي واكبت هذا التطور من خلال إصدار صحف عربية عدة وإنشاء جماعات سياسية مختلفة.

خلق البريطانيون العراق من ولايات بغداد الموصل والبصرة العثمانية السابقة، وقد كانت تدار كلٌّ منها في العهد العثماني من قبل إدارة مستقلة ولكل منها روابط ضعيفة مع الأخريين، وقد "تمتّع لواء البصرة بروابط قوية مع سائر بلاد منطقة الخليج"[77].

---

[74] تشارلز تريب، **صفحات من تاريخ العراق**، ترجمة زينة جابر ادريس، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص 39.

[75] المرجع نفسه، ص 48.

[76] محمد زكي إبراهيم، **الديمقراطية الغائبة مئة عام من تاريخ العراق**، الطبعة الأولى، دار الرافدين، بيروت، 2004، ص 19.

[77] شيركو كرمانج، **الهويّة والأمّة في العراق**، ترجمة عوف عبد الرحمن عبدالله، الطبعة الأولى، دار الساقي، بيروت، 2015، ص 20-21.

**ثانيًا :مكونات الشعب العراقي**

يتكون الشعب العراقي من أغلبية مسلمة تنتمي إلى المذهبين السني والشيعي، ومذاهب أقلية أخرى مثل المسيحيين، الأيزيديين، الصابئة، اليهود ... ومنذ الحكم العثماني، ضمّ أهالي الولايات الثلاث بمجملهم، طيفاً واسعاً من التركيبات الطائفية والاجتماعية المختلفة والتي كانت سائدة في جميع أنحاء السلطنة.

تأثرت أطياف الشعب العراقي بالمذاهب المتبعة من قبل الدول المحيطة به والتي كانت تمدّ سيطرتها حيناً وتنحصر أحياناً لتظهر على الساحة قوى جديدة، فمنذ أن ظهرت السلطنة العثمانية في تركيا منذ القرن السابع الهجري، توجهت أولاً باتجاه الغرب أي إلى أوروبا، ثمّ عادت وتوجهت باتجاه الشرق أي باتجاه العراق وغيره من البلاد العربية بعد ظهور الدولة الصفوية في إيران. "ومنذ ذلك الحين صار العراق موضع نزاع عنيف بين الدولتين الإيرانية والعثمانية واستمر كذلك ما يزيد على الثلاثة قرون، ومن هنا نشأ المثل المشهور في العراق : "بين العجم والروم بلوى ابتلينا" إن هذه "البلوى" التي ابتلي بها العراق اذ ذاك نشأت من كون الدولة الإيرانية اتخذت التشيّع شعاراً لها بينما اتخذت الدولة العثمانية شعار التسنّن، فأدى ذلك إلى استفحال الصراع الطائفي في العراق إلى درجة لا تطاق"[78].

في أيام العهد الملكي، كان يُقسم العراق وبشكل تقريبي إلى ثلاث مناطق دينية رئيسية، إحدى هذه المناطق، وأكثرها ازدحاماً بالسكان، كانت وتبقى موطن الشيعية، وبالامتداد تغطي هذه المنطقة كل ألوية جنوب بغداد، أما المنطقة الدينية الثانية تضم وديان الفرات التي يسكنها العرب شمال بغداد، ووديان دجلة بين بغداد والموصل، وهي كلها سنية، "أما المنطقة الدينية الثالثة فتتطابق مع الهلال الجبلي الكردي الذي تغذيه الأمطار في شمال وشمال شرق العراق. وهذه المنطقة سنية أيضاً ولكن لا بد من التفريق بينها وبين المنطقة السنية العربية."[79].

---

[78] علي الوردي، **لمحات إجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، الجزء الأول، الطبعة الثانية، إنتشارات مكتبة الحيدرية، ص 12.

[79] حنا بطاطو، **العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية**، الكتاب الأول، ترجمة عفيف الرزاز، الطبعة العربية الثانية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1995، ص59.

**ثالثًا :إعلان قيام الدولة العراقية**

إنتهت الحرب العالمية الأولى عام 1918، وبنتيجتها خسرت دول المحور بما فيها السلطنة العثمانية بمواجهة الحلفاء، فاقتطعت منها جميع الأراضي والولايات ولم يبقَ لها إلا الأراضي التركية ضمن حدودها الطبيعية، وخرجت الأراضي العربية عن السيطرة العثمانية التي دامت حوالي 400 سنة. عقدت إتفاقية سايكس بيكو في 16 أيار من عام 1916 وأهم ما تضمنته "إعطاء الشاطئ السوري ولبنان إلى فرنسا وإعطاء البصرة وضواحيها إلى بريطانيا وإنشاء دولة عربية شبه مستقلة في المنطقة الواقعة بين هاتين المنطقتين على أن يخضع نصفها الغربي للنفوذ الفرنسي ونصفها الشرقي لبريطانيا"[80]. وفي أواخر شهر حزيران 1920، اندلعت الثورة المسلحة العراقية في وجه الجيش البريطاني، فقد كان الشعب العراقي يتوق إلى الاستقلال، فما أن غاب الوجود العسكري العثماني حتى حلّ مكانه البريطاني، أدى ذلك إلى إغضاب العراقيين، "فبعد اعتقال ابن آية الله الشيرازي (الذي أصبح المجتهد الشيعي الأكبر في العراق عقب وفاة آية الله يازدي سنة 1919) أصدر هذا الأخير فتوى بدت بأنها شجّعت على اللجوء إلى الثورة المسلحة"[81].

دعى ونستون تشرشل وزير المستعمرات والذي عهد إليه متابعة شؤون العراق إلى عقد مؤتمر في القاهرة خلال شهر آذار من العام 1921، "حضر المؤتمر وفد كبير من العراق ضمّ معظم الموظفين ذوي المناصب العليا والضباط البريطانيين، فضلاً عن وزيرين عراقيين هما جعفر العسكري وساسون حسقيّل. واتُّخذ قرار في مؤتمر القاهرة بإقامة مملكة العراق وتقديم التاج إلى الأمير فيصل الهاشميّ"[82]، وفي 23 آب 1921، تمّ تتويج فيصل ملكاً على العراق في احتفالٍ رسميّ.

برزت مشكلة الموصل إلى العلن حين طالب كل من العراق وتركيا بضمها، و"كان أول المطالبين بإبقاء ولاية الموصل ضمن البلاد، هم جماعة من علماء النجف الأشرف، في اجتماع

---

[80] رياض الصمد، **العلاقات الدولية في القرن العشرين تطور الأحداث لفترة ما بين الحربين 1914 – 1945**، الطبعة الثالثة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986، ص 81.

[81] تشارلز تريب، **صفحات من تاريخ العراق**، مرجع سابق، ص 82–83.

[82] المرجع نفسه، ص87.

أقيم في مدينة الشامية عام 1923"[83]. ظلت عملية شد الحبال بين البلدين حول الموصل قائمة إلى أن وافقت الحكومة التركية على قيام لجنة من قبل عصبة الأمم بتحديد ما إذا كانت تركيا محقة بمطالبتها بولاية الموصل وذلك من خلال إجراء إستفتاء عام، ولكن أكثريّة السكان ومن بينها الكرد قد صوتت "لصالح الانضمام إلى العراق، وكانت الأسباب الرئيسة التي جعلت الكرد يميلون نحو العراق تتمثّل في الوعود التي تلقّوها من البريطانيين والعراقيين، وخاصةً تصريحهم المشترك الذي أكّد على إقامة نوع من حكم ذاتي لهم داخل العراق"[84]، وفي شهر تموز من العام 1925 أصدرت اللجنة توصياتها ببقاء ولاية الموصل في دولة العراق، حيث كانت حدوده الشمالية شبيهة إلى حدٍّ كبير بالحدود الشمالية القديمة للولاية.

في المقابل وضعت اللجنة شرطين، الأول يبقي العراق تحت الانتداب الإنكليزي لمدة خمس وعشرين سنة، أما الثاني فقد نص على منح الأكراد إدارة ذاتية وعلى أن تسمح لهم الدولة العراقية بتطوير هويتهم الثقافية من خلال مؤسسات خاصة بهم، و"في تموز 1926 صوّتت عصبة الأمم لصالح هذه التوصيات ولجعل عملية دمج المنطقة الجنوبية من كردستان مع العراق عمليةً رسمية"[85]. ويقال أن من أهم الأسباب التي أوجبت ضم ولاية الموصل إلى العراق وذلك بحسب ما ورد في مذكرات المس بيل سكرتيرة المندوب السامي البريطاني، "لإيجاد حالة من التوازن الطائفي في العراق، بمعنى أن لا تكون نسبة الشيعة في العراق كبيرة وتطغى على الوضع العراقي باعتبار أن الغالبية العظمى لولاية الموصل من السنّة العرب والأكراد ونصف التركمان من السنّة"[86] ومن ناحية ثانية، إن وجود سلسلة الجبال الشمالية تعتبر حاجزاً طبيعياً مهماً في مواجهة أيّة أخطار قد تهدد العراق من تلك الجهة، "وفي شهر تشرين الثاني من عام 1932 تمت الموافقة على عضوية العراق في عصبة الأمم بإجماع الأصوات في جمعية العصبة"[87].

---

[83] محمد زكي إبراهيم، **الديمقراطية الغائبة مئة عام من تاريخ العراق**، مرجع سابق، ص 33.

[84] شيركو كرمانج، **الهوية والأمة في العراق**، مرجع سابق، ص 70.

[85] المرجع نفسه، ص 70.

[86] محمد محمد الحيدري، **تاريخ العراق السياسي المعاصر 1914 – 1958 دراسة وتحليل**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، المركز العراقي للمعلومات والدراسات، بيروت، 2012، ص 18.

[87] تشارلز تريب، **صفحات من تاريخ العراق**، مرجع سابق، ص 121.

إن نتائج الغزو الإنكليزي في العام 1914 والأحداث التي حصلت خلال ثورة 1920 إنعكست بطريقة إيجابية وللمرة الأولى منذ قرون عدة على المجتمع العراقي حيث "انضم الشيعة سياسياً إلى السنّة وضمت عشائر من الفرات جهودها إلى جهود سكان مدينة بغداد. وأقيمت احتفالات شيعيّة – سنيّة مشتركة لا سابق لها. وكانت هذه الاحتفالت دينية في ظاهرها وسياسية في الواقع حيث أقيمت في كل مساجد الشيعة والسنّة بالتناوب"[88] وكانت تهدف إلى تهديد الإنكليز وتصب في مصلحة بناء مجتمع وطني عراقي. كان الملك فيصل يعلم أهمية إشراك الشيعة في إدارة الدولة، إذ كانوا مهمشين طيلة فترة الحكم العثماني، حتى خلال الوجود الإنكليزي ظلّ الإجحاف يلحق بهذه الطائفة بسبب رفضها للوجود العسكري البريطاني ومقاومتها له، لذلك " كانت السياسة البريطانية في العراق، منذ البدء، ولا سيما بعد ضرب الحصار على النجف سنة 1918 وقصفها بمدافع الهاون، تقوم على إقصاء جميع الشيعة عن المناصب الرفيعة المسؤولة"[89]، لهذا السبب أخضع فيصل العديد من أبناء هذه الطائفة إلى دورات تدريبية مكثفة ليستطيعوا أن يتحمّلوا مسؤولية الوظائف الملقاة على عاتقهم، كما أراد أن يحصل الأكراد على حصة لا يستهان بها من التعيينات أيضاً.

(يرى الدكتور موسى الحسيني) " فسياسة الإنعزال وشعارات المظلومية التي تبنتها ورفعتها بعض الجماعات لم تنتج عن استبدادية النظم العراقية فحسب، وإنما نتجت كذلك عن أسباب أخرى تتعلق بنظرة تلك الجماعات للدولة العراقية ومدى مشروعيتها، فضلاً عن تطلعاتها للتميز وربما الانفصال عن الدولة العراقية، فعلى سبيل المثال فإن عدم تحمس الشيعة للاشتراك في مفاصل الدولة العراقية في بداية تأسيسها لا يعود إلى طائفية أنظمة الحكم في العراق بقدر ما يعود، حسب رأيه إلى طبيعة الفكر الشيعي ذاته والذي ظل ينظر إلى الدولة الحديثة نظرة مريبة لا تقوم على أصول ولاية الفقيه العادل، كما تعود أيضاً إلى سلوك مراجع الشيعة الكبار الذين اجتهدوا في إصدار الفتاوى التي تحرم على الشيعة الانغماس في مخرجات المجتمع المدني الحديث لما لذلك من أثر

---

[88] حنا بطاطو، **العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية**، مرجع سابق، ص 41.

[89] عبد الله فهد النفيسي، **دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث**، الطبعة الثانية، دار النهار للنشر، 1986، ص 199.

في زعزعة سلطتهم الدينية ومكاسبهم الشخصية، فضلاً عن التركة النفسية والاجتماعية التي خلفتها الحقبة العثمانية التي حرمت الشيعة من التوظيف والاندماج في المجتمع لأسباب طائفية، مما ترك خوفاً لدى فئات كثيرة منهم من الاندماج في واقع المجتمع العراقي الجديد"[90].

**رابعًا: سقوط دولة الأكراد في شمال العراق 1922-1924**

خضعت المنطقة الكردية إلى تقسيمات عديدة على أثر معركة جالديران أو (تشالديران) في أغسطس من العام 1514م، ما بين إيران الشيعية والدولة العثمانية السنية، حيث قُسِّمت المنطقة بين الدولتين، حصل العثمانيون عبر انتصارهم على الجزء الأكبر من كردستان، وكرّس التقسيم بشكل نهائي بموجب إتفاقية بين الطرفين في العام 1639م التي أبرمت بين السلطان العثماني مراد الرابع والشاه عباس الصفوي، على أثر ذلك " كافأ العثمانيون الأكراد على ولائهم، فأقاموا 16 إمارة كردية تتمتّع بحكم ذاتي واسع النطاق. وفي المقابل، كان على هذه الدويلات تقديم الجنود عند الضرورة، وجباية الضرائب، وتوفير الحدّ الأدنى من القانون والأمن على الحدود الشرقية للإمبراطورية العثمانية"[91]، وتميز الكرد بأسلوب الحكم الذاتي لفترة طويلة منذ ذلك الحين حتى أواسط القرن التاسع عشر الميلادي حيث حافظوا على ثلاث إمارات شبه مستقلة في المنطقة التي شكلت في النهاية كردستان العراق.

ومع قرب انتهاء الحرب العالمية الأولى نشر الرئيس الأميركي ولسن أفكاره في سلسلة من الخطب والتصريحات. "وكانت أهمها الرسالة التي وجهها إلى الكونغرس الأميركي في 8 كانون الثاني 1918، والتي ضمنها مبادئه الأربعة عشر، وأهمها ... إقرار مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير"[92]، وفي نيسان 1920 عقد مؤتمر سان ريمو، حيث تمّ الإتفاق فيه على جميع القضايا المتعلقة بالامبراطورية العثمانية. أما مقرراته فقد تضمنتها اتفاقية "سيفر Sèvres" والتي تضمنت في بند من بنودها ما يلي : "إعطاء الحكم الذاتي لكردستان وما تبقى من الأناضول أُلحِقَ بالسيادة

---

[90] دهام محمد العزّاوي، **الاحتلال الأميركي للعراق وأبعاد الفديرالية الكردية**، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009، ص 25 – 26.

[91] جوناثان راندل، **أمّة في شقاق دروب كردستان كما سلكتها**، ترجمة فادي حمّود، الطبعة الثانية، دار النهار، بيروت، كانون الثاني 1999، ص 155.

[92] محمد منذر، **تطور العلاقات الدولية بين 1648 – 1919**، الطبعة الأولى، الجامعة اللبنانية كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، 2010، ص 272 – 273.

التركية بعد أن حصلت كل من فرنسا وبريطانيا نفوذ فيه"[93]، ولكن بعد فترة افتتحت المفاوضات من جديد ما بين دول الوفاق من جهة وتركيا الكمالية من جهة ثانية " نتج عنها معاهدة جديدة في 24 تموز 1923، والتي عرفت بإسم معاهدة لوزان، ألغت هذه المعاهدة بما تضمنته من شروط جديدة معاهدة سيفر السابقة"[94]، " لكن الأكراد لن ينسوا معاهدة سيفر التي كانت لهم بمثابة تحقيق الحلم، لقد "ظلت بالنسبة إلى أجيال عدّة من الأكراد، دليلاً على حقوقهم وفقاً للقانون الدولي، وعلى خيانة القوى العظمى لهم في آن معاً"[95].

تواصل البريطانيون مع الشيخ محمود بارزنجي، حيث سلموه الحكم على جنوبي كردستان، في كانون الأول من عام 1918، لكنه تشاجر مع بعض الزعماء الأكراد الآخرين لأنه كان يعمل لمصلحته الخاصة ومصلحة أبناء قبيلته، وتبيّن للبريطانيين أن لديه طموحات كبيرة أكثر مما كانوا يسمحون به، وفي أيار من عام 1919 أقدم على إعلان إستقلال كردستان، ما أجبر البريطانيين على إرسال حملة عسكرية لإنهاء حالة تمرّد الشيخ محمود، و"تمّ إلقاء القبض عليه في 9 حزيران 1919م، بالقرب من صخرة بردة قرمان"[96].

وبعد أن دخلت القوات التركية إلى ولاية الموصل، إنسحبت القوات البريطانية منها، فرأى البريطانيون أن الشيخ محمود هو الشخص المناسب لصد التقدم التركي في الولاية، فعُيِّنوه حاكماً على السليمانية، كما "صدر إعلان بريطاني – عراقي مشترك في كانون الأول 1922 يَعِدُ الأكراد بحق تأسيس حكومة كردية ضمن الحدود العراقية، إن تمكن الأكراد أنفسهم من الاتفاق على تأسيسها وعلى الأراضي التي ستغطيها"[97].

منذ شباط 1923 أدرك البريطانيون بأن الشيخ محمود قد شرع بتأسيس كردستان المستقلة، لينصّب نفسه ملكاً عليها، وإن تتطلب الأمر، سيطلب الدعم التركي، على أثر ذلك بدأ الهجوم المشترك للجيشين البريطاني والعراقي المدعّم بالقوات الجوية البريطانية، حيث إستهدفوا قوات الشيخ

---

[93] رياض الصمد، **العلاقات الدولية في القرن العشرين تطور الأحداث لفترة ما بين الحربين 1914 – 1945**، مرجع سابق، ص 114.

[94] محمد منذر، تطور **العلاقات الدولية بين 1648 – 1919**، مرجع سابق، ص260.

[95] جوناثان راندل، **أمّة في شقاق دروب كردستان كما سلكتها**، مرجع سابق، ص 158.

[96] شيركو كرمانج، **الهويّة والأمة في العراق**، مرجع سابق، ص45.

[97] تشارلز تريب، **صفحات من تاريخ العراق**، مرجع سابق، ص95.

محمود والقوات التركية المتمركزة والقبائل الكردية المتمردة في المنطقة الشمالية، على أثر ذلك سقطت السليمانية بيد القوات المشتركة البريطانية والعراقية في تموز من عام 1924، "مما أجبر الشيخ محمود على الهرب عبر الحدود الإيرانية ثم استقر في التلال وقاد حرب عصابات أرهقت السلطات البريطانية والعراقية حتى اعتقاله عام 1931"[98].

**خامساً : محاولة الجنوب الإنفصالية :**

ربما كان البريطانيون يفضلون إقامة تحالف مع السنة لأن جزءًا كبيراً من الضباط السنة في الجيش العثماني كانوا قد تركوا العثمانيين في عام 1915 والتحقوا بالجيش الإنكليزي بهدف الحصول على استقلال العرب، ومن ناحية ثانية، تجدر الإشارة إلى أنّ "المقاومة الشيعية المستمرة والتمرّد على البريطانيين ودعوة المجتهدين إلى استقلال العراق خلال وبعد الغزو، ربما كانت الأسباب الرئيسية لعدم الثقة وللقطيعة بين البريطانيين والشيعة"[99]، كما همّش البريطانيون الشيعة بسبب الثورة الشيعية التي انطلقت في الجنوب، وبسبب ضعف السنة الديمغرافي ضمن الأكثرية الشيعية في العراق، ما يستدعي الطلب الدائم من الإنكليز لمؤازرتهم.

بعد أن تولى الملك فيصل الحكم في العراق، طرح قضية ضم جنوب كردستان مع البريطانيين، فمن جهة عارض فكرة إجبار الكرد على الانضمام إلى العراق و من جهة أخرى حذّر البريطانيين من الأخطار التي ستقع بسبب إنفصال المنطقة الكردية عن العراق، وكان يخشى من أن الشيعة سيعتبرون أن الإنفصال الكردي في الشمال في حال حدوثه، سابقة يحذون حذوها للمطالبة باستقلال منطقة البصرة، "في الحقيقة، أثار أهل محافظة البصرة القضية بمبادرة منهم وذلك في عريضة وقّع عليها عدد كبير من الناس في حزيران 1921م. ولكنّ الدعوات إلى الانفصال لم تكن محصورة في الشيعة وحدهم، فقد لعبت مجتمعات السنّة والمسيحيين واليهود داخل وخارج البصرة دورهم فيها"[100].

---

[98] المرجع نفسه، ص 96.

[99] شيركو كرمانج، **الهوية والأمة في العراق**، مرجع سابق ، ص 59.

[100] المرجع نفسه، ص 68.

## الفقرة الثانية: نتائج أعمال النظام العراقي السابق

لم يكن النظام البعثي نظام ديمقراطي، بل كان نظام ديكتاتوري، مارس القمع والعديد من الجرائم تجاه الشيعة والأكراد.

### أولًا: سياسة القمع

بعد انسحاب القوات البريطانية، احتلت إيران جزيرتي طنب وأبو موسى في كانون الثاني 1971، ما سبب بتلبد العلاقة ما بين العراق وإيران، على أثر ذلك دعمت إيران أكراد العراق وفي مقدمتهم مصطفى البرزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني، في مواجهته للنظام العراقي، فكانت على رأس المطالب الكردية الحصول على الحكم الذاتي في منطقتهم. وفي العام 1974، اندلعت الحرب بين الأحزاب الكردية والجيش العراقي الذي أُرهِقَ، واستنفذت ميزانية الدولة، وحصدت المعارك أعدادًا كثيرة من الضحايا في صفوف المدنيين والمقاتلين، و"حيث أن الشيعة كما بات معروفًا، كانوا يشكلون غالبية جنود الجيش، ولهذا كانت نسبة كبيرة من الخسائر في صفوفهم"[101]، على أثر ذلك علت أصوات الاحتجاج في مختلف المناطق "وحين عارض بعض علماء الدين الشيعة الحرب في خطب عاشوراء من تلك السنة، ردّت الحكومة بعنف. فتمّ اعتقال ثلاثين زعيمًا شيعيًا وأُعدِمَ خمسة منهم، على علاقة بالدّعوة"[102]. لكن المواجهات الحربية في كردستان استمرّت بين الطرفين حتى بداية العام 1975، ففي شهر "كانون الثاني، تم تكثيف المساعدة الإيرانية بشكل أكبر بصواريخ ومدافع من عيار 155 ملم، ويبدو أن الإيرانيين كانوا قد قصفوا مواقع الجيش العراقي من جانبهم من الحدود في نهاية كانون الأول"[103]، ما أدى إلى تصاعد خطر وقوع الحرب بين الجيشين، فلذلك، حاولت أطراف دولية وإقليمية أن تتدخل لتهدئة الوضع بين البلدين، وكان الشاه قد قدّم المساعدة لأكراد العراق ولكنه ضمنيًا كان مناهضًا لمطلبهم في تحقيق الحكم الذاتي الذي يريدونه، لأن إيران لن تحصد من تحقيقه إلا مواجهة "خطر مزدوج متأتٍ من تنفيذ الحكم الذاتي للكرد في العراق، ما سيفقدها الورقة الكردية التي كانت أهم أوراقها للمساومة مع العراق، وخلق نموذج للحكم الذاتي قد

---

[101] أوفرا بينغيو، **كرد العراق بناء دولة داخل دولة**، الطبعة الأولى، دار الساقي، 2014، ص 179.

[102] تشارلز تريب، **صفحات من تاريخ العراق**، مرجع سابق، ص 283.

[103] Marion Farouk-Sluglett and Peter Sluglett, **Iraq Since 1958 From Revolution to Dictatorship, 1990**, I.B Tauris & Co Ltd, London & Newyork; P 169.

يرغب الكرد في إيران في تقليده"[104] ما سيؤدي إلى زعزعة استقرارها الداخلي، فتمّ اللقاء التاريخي بين صدام حسين والشاه في الجزائر في بداية آذار 1975، حيث عقدت اتفاقية بينهما "أنهت الأعمال العدائية في كردستان ومهدت الطريق لترسيم سريع ودائم للحدود المتنازع عليها بين العراق وإيران"[105] وأقرّت أن الخطّ الممتد في أعمق نقطة من شطّ العرب يشكّل الحدود المشتركة بينهما، وفي المقابل أوقفت إيران دعمها للأكراد بشكل فوري، ما أدى إلى انهيار المقاومة الكردية، حتى أن الولايات المتحدة الأميركية لم تفِ بوعودها للأكراد، على أثر ذلك انتقل البرزاني مع قيادة حزبه وأتباعه إلى إيران.

في العام 1977 وأثناء إحياء ذكرى عاشوراء " تجمّع آلاف الحجاج في مقامات كربلاء والنجف يومي 5 و6 شباط، وظهر رجال الدين على رأس مظاهرات احتجاجية كبيرة، ويبدو أنها فاجأت النظام، فتم إرسال قوى عسكرية إلى المدن المقدسة، حيث وقعت معارك بين الطرفين ما أدى إلى قتل عدد من الحجاج، واعتقال حوالي 2000 شخص ومن بينهم محمد باقر الحكيم"[106].

أثناء الحرب مع إيران، قدّم الحزب الديمقراطي الكردستاني المساعدة للجيش الإيراني وأمّن له المعلومات الاستخباراتية المهمة بهدف الاستيلاء على بعض المناطق في العراق ومنها مدينة حاج عمران في المنطقة الكردية، "فعمدت قوات الأمن العراقية على اعتقال نحو 8000 رجل وصبي من عشيرة البرزاني وكان الموت هو مصيرهم شبه المؤكد، لتنفّذ بذلك انتقامها وتجعلهم عبرة لمن يفكّر بالتعاون مع إيران"[107]. صمّم صدام على إعادة السيطرة على كردستان لتعويض التعثّر الذي أصاب جيشه في مواجهة إيران، فقام بتعيين علي حسن المجيد الذي أطلق حملة الأنفال، والتي استُعمِلَت فيها الأسلحة الكيميائية ضد الأكراد ودمّرت حوالي 80 % من القرى الكردية.

---

[104] أوفرا بينغيو، **كرد العراق بناء دولة داخل دولة**، مرجع سابق، ص 151.

[105] Marion Farouk-Sluglett and Peter Sluglett, **Iraq Since 1958 From Revolution to Dictatorship**, Op.Cit., P 170.

[106] Ibid., p 198.

[107] تشارلز تريب، **صفحات من تاريخ العراق**، مرجع سابق، ص 319.

أمّا بالنسبة للشيعة، فقد طردت الحكومة العراقية الشيعة التي أسمتهم فُرسًا، وأبرزت الهويتين العراقية والعربية، لتميّز بين الشيعة العراقيين والشيعة الإيرانيين، لتمنع إقامة دولة إسلامية في العراق على غرار الدولة الإسلامية في إيران.

**1- مجازر بحق الكرد: "حملات الأنفال"**

بينما كانت حرب الخليج الأولى مستعرة بين العراق وإيران، دعم الخميني أكراد العراق والذين كانوا قد نزحوا إلى إيران عقب اتفاقية الجزائر وانحلال المقاومة الكردية، وذلك لضرب الجيش العراقي من الداخل، وفي المقابل ساعد أكراد العراق الإيرانيين لناحية إعطائهم معلومات استخبارية عن المواقع التي يشغلها الجيش العراقي، "وفي نيسان 1987، وفي أعقاب نجاح إيران في السيطرة على بعض المرتفعات الاستراتيجية القريبة من السليمانية، أطلق علي حسن المجيد إحدى أكثر الحملات التأديبية قسوةً بحق السكان الكرد منذ بداية الحرب – وكان من أسوأ مظاهرها استخدام الأسلحة الكيميائية"[108]، يمكن تقسيم العمليات العسكرية في الأنفال إلى ثمانٍ، القاسم المشترك بينها هدف وحيد وهو إقصاء الكرد.

أودت عملية الأنفال ضد الأكراد بحياة آلاف من السكان الكرد و"ارتكبت هناك جرائم قتل وحالات إختفاء جماعية متعددة، وتهجير قسري لمئات الآلاف من غير المقاتلين، وتدمير 2000 قرية تم تصنيفها في الحكومة العراقية على أنها محترقة أو مدمرة أو مطهرة وتدمير عشرات المدن الكردية الكبرى"[109]، تزامنت تلك الأحداث مع عمليات نقل الأكراد إلى مناطق أخرى في العراق ليظلوا تحت رقابة السلطات العراقية، وأرسل عربًا ومصريين ليسكنوا مكانهم في مناطق الشمال بهدف تعريب المنطقة وخاصة كركوك.

**2- مجزرة حلبجة:**

قامت القوات الإيرانية وقوات حزب الاتحاد الكردستاني بهجوم مشترك وأخرجت الجيش العراقي من مدينة حلبجة الحدودية، فكان رد الجيش العراقي عنيفًا، فلدى القيادة

---

[108] أوفرا بينغيو، **كرد العراق بناء دولة داخل دولة**، مرجع سابق، ص237.

[109] Michael J. Kelly, **Ghosts Of Halbaja Saddam Hussein and the Kurdish Genocide**, greenwood publishing group, 2008, p 32.

العراقية خوفًا من أن يمتد هذا الهجوم إلى العمق العراقي، وبالطبع أرادت أن تلقّن الأكراد درسًا قاسيًا كي لا يتآمروا مع العدو الإيراني ضد العراق بعد اليوم. " إنطلق الهجوم على حلبجة في 16 آذار 1988 بقصف مدفعي تقليدي لعدة ساعات، ما أدى إلى إطلاق صفارات الإنذار التي دفعت السكان الأكراد المحليين لكي يختبئوا في الأنفاق والملاجئ والأقبية، ثمّ ما لبثت أن أصبحت هذه الملاجئ تحت الأرض كغرف غاز حين قصف المجيد القنابل السامّة، أدى ذلك إلى موت الحيوانات وتساقط الطيور من الأشجار فوق الأرض، أما تحت الأرض، لاقى الناس حتفهم، محاصرين"[110]. راح ضحية هذا الهجوم ما يقرب من 3200 مدني من كل الأعمار بين قتيل وجريح في يوم واحد. أما باقي الأشخاص الكرد فكان مصيرهم أن يتركوا قراهم ويتوجهوا نحو الحدود التركية أو الإيرانية هربًا من بطش الجيش العراقي، وكان الهجوم العراقي عبارة عن رسالة خاصة للقوات الإيرانية لمنعها مستقبلًا من دخول الأراضي العراقية، ولتأكيد نيتها أصدرت القيادة العراقية أوامرها للجيش بضرب قرى إيرانية حدودية عدة بالأسلحة الكيميائية بعد فترة من وقوع المجزرة في حلبجا. غضّ المجتمع الدولي النظر على تصرفات العراق السيئة بسبب خوفه من توغل الجيش الإيراني في العمق العراقي والوصول إلى منطقة الخليج العربي، ولفظاعة ما حدث مع الأكراد في حلبجا أطلقوا عليها تسمية "هيروشيما كردستان".

**ثانيًا :الحرب مع إيران (1980-1988)**

بقيت الحرب بين العراق وايران ثماني سنوات متتالية كان بداياتها مع تأزم العلاقات بين البلدين وصولًا إلى حرب قوية انتهت بآلاف القتلى والجرحى لكلا الطرفين.

**1- تأزّم العلاقات بين العراق وإيران:**

بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران بقيادة آية الله الخميني، أرسلت القيادة العراقية برقية تهنئة للقيادة الجديدة في إيران، لكن الردّ الإيراني على الرسالة العراقية كان خشنًا، كما صرّح الخميني بأن الاتفاقيات التي كان قد وقّعها الشاه سابقًا ولا تؤمّن مصلحة شعبه، لن تعترف بها حكومته، وهنا بالطبع يقصد اتفاقية الجزائر لعام 1975 والتي عقدها الشاه مع

---

[110] Ibid., p 34.

صدّام. وبتاريخ "1 نيسان 1980 تعرّض نائب رئيس الوزراء وزير الإعلام طارق عزيز لمحاولة اغتيال في الجامعة المستنصرية، فجرح وقتل ثلاثة، أحدهم إيراني، قالت الحكومة إنه منفذ العملية، وفي 6 نيسان 1980 سحب الإيرانيون جميع ديبلوماسييهم من العراق في إثر إنذار العراق لإيران بسحب قواتها من الجزر العربية الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في رأس الخليج العربي"[111].

**2- اندلاع الحرب بين الطرفين:**

قرر صدام حسين أن يكبح جماح الثورة الإسلامية وأن يتصدى لنداءاتها التي كانت تهدف إلى القضاء على أنظمة دول الجوار الكافرة، وعمل على منع تصدير أفكارها إلى العراق كي لا تؤثر على الأغلبية الشيعية من الشعب العراقي، كما كان يحاول أن يبسط سيطرته على منطقة خوزستان الإيرانية التي يسكنها العرب، لما تحتويه من احتياطي نفطي، ولتثبيت موقعه المتقدم على الصعيد العربي. بدأت مناوشات على الحدود ما بين الطرفين، ثم أعلن صدام حسين في 17 أيلول 1980 إلغاء مضمون اتفاقية الجزائر لعام 1975، وبسط سيطرته على شطّ العرب، ثم ما لبثت أن انطلقت حرب الخليج الأولى بعد أيام قليلة، ففي "الساعة 12.00 ظُهْر 22 أيلول 1980 عبرت الحدود العراقية – الإيرانية 128 طائرة قاصفة، وحدث هجوم أرضي لضرب تسع قواعد جوية إيرانية وستة مطارات وثلاثة مجمّعات رادار"[112] واجتاح الجيش العراقي الأراضي الإيرانية، واعتقد صدام أن نظام الثورة في إيران سوف يتلاشى أمام الهجمات العراقية، لكن الأمر لم يكن بحسب توقعاته، فالقوات الإيرانية صمدت وواجهت وحتى أنها استلمت زمام المبادرة، حيث بعد فترة من الزمن، بدأت بالهجوم واسترجعت القسم الأكبر من أراضيها التي كانت مُحتلّة من قبل الجيش العراقي، حتى أنها سيطرت على جزيرة الفاو لأهميتها النفطية. أثناء الحرب، بدأت الحكومة العراقية بحملة من أجل التأكيد على عروبة المواطنين الشيعة، وأملت "من خلال عزفها على أوتار الهويّة

---

[111] نزار عبد الكريم فيصل الخزرجي، **الحرب العراقية – الإيرانية 1980 – 1988 مذكرات مقاتل**، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014، ص 234.

[112] المرجع نفسه، ص 240.

العربية، أن تفصل بين العراقيين الشيعة الذين شكّلوا معظم القوات المسلحة في العراق والإيرانيين الشيعة الذين أُمِروا بمحاربتهم"[113].

وبعد كرٍّ وفرٍّ بين الطرفين لم يتغير ميزان القوى، حتى أن هذه الحرب، أي حرب الخليج الأولى شُبِّهَت بالحرب العالمية الأولى من الناحية التكتية، حفر خنادق وبقاء كل طرف في موقعه للدفاع عنه.

**3- نتائج الحرب مع إيران:**

تدهور الوضعين الاقتصادي والاجتماعي في العراق جرّاء حرب الاستنزاف مع إيران، وضاقت سبل العيش بالشعب العراقي، حتى أنه على الصعيد العسكري لم يتحقق الكثير من الأهداف التي كانت مرسومة، لا بل أخفق الجيش العراقي في بعض الخطط العسكرية التي كان قد وضعها لتحقيق النصر، "فقد فشل صدام في اكتساب السيطرة على مجرى شط العرب المائي الذي بقي مغلقًا. كما قتل أكثر من مئة وعشرين ألف عراقي، وجرح حوالي ثلاثمئة ألف، وأسر خمسة وستون ألف"[114]. ومنذ بداية العام 1987 بدأت بعض المساعي والوساطات لوقف الحرب بين الطرفين، فتدخّل مجلس الأمن الدولي ودعى إلى وقف القتال، وأصدر القرار رقم 598 في عام 1987 "القاضي بإيقاف إطلاق النار وسحب قوات الطرفين إلى ما وراء الحدود الدولية لكلا البلدين، والبدء بالمفاوضات بين الجانبين بإشراف الأمم المتحدة"[115].

أعلنت القيادة العراقية أنها انتصرت في حربها مع إيران وأنها حققت ما كانت تصبو إليه من أهداف، حتى أن بعض الأطراف الخارجية اعتبرت أن العراق أنهى الحرب منتصراً، وأنه أصبح قوة إقليمية جديرة بالاحترام، " لكن الحقيقة أنه خرج ممزقًا، مهترئًا، لا يمتلك من مقومات القوة شيئًا. وغدا على شفا حفرة من الانهيار. لقد فقد كل ما كان لديه من مال

---

[113] تشارلز تريب، **صفحات من تاريخ العراق**، مرجع سابق، ص 308.

[114] حبيب الرحمن، **حرب تحرير الكويت جذورها ومقوماتها**، الطبعة الأولى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1999، ص 362.

[115] نزار عبد الكريم فيصل الخزرجي، **الحرب العراقية – الإيرانية 1980 – 1988 مذكرات مقاتل**، مرجع سابق، ص 576.

وسلاح وشباب. ولم يبقَ في يديه إلا الفتات. ولذلك، أقدمت السلطة على مغامرة غزو دولة مجاورة ثانية هي الكويت. على أمل أن ينقذها ذلك من الموت. كان هذا هو الخيار الوحيد المتاح لها للبقاء"[116].

**ثالثًا :حرب الكويت عام 1990**

كذلك لم تسلم الكويت من العراق، حيث اجتاح النظام البعثي عام 1990 دولة الكويت، أدت المبادرات الدولية لإخراج الجيش العراقي من الكويت بعد مفاوضات عدة.

**1- اجتياح الكويت:**

في أيام السلطنة العثمانية كانت الأراضي التي تسيطر عليها تتوسع وتتقلص مرارًا وتكرارًا، وذلك بحسب الظروف التي مرّت بها، وكان العراقيون " يعتبرون الكويت على الدوام كمخفر متقدم للإمبريالية البريطانية، كما أنهم يوجهون الاتهام بأنها انتزعت منهم من قبل الامبرياليين الإنكليز. وهم يرون أن الطريقة التي رسمت بها الحدود قد خنقت العراق ومنفذه إلى الخليج الفارسي[117]، مع أن القيادات العراقية المتلاحقة كانت عينها على جزيرتي وربة وبوبيان لتوسيع واجهة العراق البحرية. في العام 1961 بعد أن أنهت بريطانيا حمايتها للكويت، "عاد العراق للمطالبة بعموم الأراضي الكويتية وشرع في بعض الإجراءات ذات الصلة، واعتبرت الكويت ذلك تمهيدًا لاجتياحها ولجأت لطلب العون من بريطانيا. ومع تقاطر القوات البريطانية على الكويت، سارعت الدول العربية بالتحرك لاحتواء الموقف، وتم تشكيل قوات الطوارئ العربية كي تحل محل القوات البريطانية مما أدى إلى انسحاب هذه الأخيرة"[118].

بعد انتهاء الحرب مع إيران، حاول صدام أن يعتمد على خطة تخرجه من أزمته الاقتصادية الحادة التي ألمّت بالبلاد، فضغط على الكويت والمملكة العربية السعودية من

---

[116] محمد زكي إبراهيم، **الديمقراطية الغائبة مئة عام من تاريخ العراق**، مرجع سابق، ص 216.

[117] جورج ماكفرن، وليام بولك، **الخروج من العراق خطة عملية للانسحاب الآن**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الأول 2006، ص 49.

[118] علي الدين هلال، ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**، الطبعة الخامسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نيسان 2010، ص 90.

أجل اعتبار قيمة الديون والتي وصلت إلى 40 مليار دولار، كهبة وليس قرضًا، لكن الدولتين لم تذعنا له، كما أن "الكويت عملت على تخفيض سعر النفط وذلك بزيادة الإنتاج، فانخفض ذلك السعر من 21 دولارًا للبرميل الواحد في كانون الثاني 1990 إلى 11 دولارًا للبرميل بعد ستة أشهر من ذلك. كان بوسع النظام العراقي أن يبقى على قيد الحياة بالسعر القديم، ولكنه لا يستطيع ذلك بالسعر الجديد"[119]، أدى ذلك إلى توتر العلاقات، ولكي يتأكد من ردة فعل الولايات المتحدة الأميركية وعدم معارضتها على نواياه التوسعية، " استدعى السفيرة الأميركية في بغداد " أبريل جلاسبي"، في 25 تموز 1990، وأسمعها محاضرةً مطولة عن الصعوبات الاقتصادية التي تواجه بلاده وشعبه، ومرة ثانية، اتهم الكويت والإمارات العربية المتحدة بشن حرب اقتصادية على العراق منذ نهاية الحرب الإيرانية – العراقية"[120] بسبب زيادة كمية إنتاجهما عن المعدّل المسموح به في أوبيك، ما أدى إلى انخفاض سعر النفط العالمي، فتسبب بانخفاض عائدات العراق، فاستخلص من ردها أن الرئيس الأميركي يهمه أن يكون وضع الاقتصاد العراقي جيدًا ويريد أن يشارك العراق في عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط، ما أدى إلى زيادة الرغبة لدى صدام باجتياح الكويت.

وفي عام 1990 أُمِرَت القوات العراقية باجتياح الكويت، وأحكمت سيطرتها عليها خلال يوم واحد، و"بعدما فشل صدام بانتزاع تنازلات هامة من دول الخليج بالرغم من لهجة التهديد التي استعملها وبعدما ضمن الموافقة المحتملة للدول العربية والولايات المتحدة، أمر قواته بغزو الكويت في الثاني من آب 1990"[121]، وفي 8 آب أعلن صدام أن الكويت أصبحت المحافظة التاسعة عشرة في العراق، واعتبر أن هذه الخطوة هدفت لإصلاح خطأ الاستعمار البريطاني الذي رسم حدود العراق بدون الكويت. أما بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية، فقد أحست بالخطر، وتخوفت من متابعة عملية الغزو العراقي باتجاه أراضيها، فطلبت المساعدة من الولايات المتحدة الأميركية، وهذه الأخيرة سارعت على الفور ببناء جسر جوي وإرسال 500 ألف من جنودها إلى المملكة.

---

[119] جورج ماكفرن، وليام بولك، **الخروج من العراق خطة عملية للانسحاب الآن**، مرجع سابق، ص 49.

[120] حبيب الرحمن، **حرب تحرير الكويت جذورها ومقوماتها**، مرجع سابق، ص 367.

[121] تشارلز تريب، **صفحات من تاريخ العراق**، مرجع سابق، ص 330.

فشلت جامعة الدول العربية مرة أخرى، ولم تستطع أن تخمد فتيل الحرب وأن تحلّ الأزمة سلمياً بين الأخوة العرب، ما أدى إلى " إضعاف الثقة في جامعة الدول العربية كرمز للنظام الإقليمي العربي. ففي تصور البعض أن الأزمة العراقية – الكويتية في 1990، كما كانت في 1961، تقف شاهدًا على عدم قدرة الجامعة العربية على التعاطي بفعالية مع قضايا النظام المتفجرة وفي مقدمتها قضايا الحدود السياسية"[122]، لذلك فرض مجلس الأمن أقصى العقوبات الاقتصادية على العراق، ومنعه من استيراد الأسلحة ومن تصدير نفطه، كما فرض عليه الحصار الجوي.

**2- التحالف الدولي لإخراج العراق من الكويت:**

صدر في تشرين الثاني 1990 قرار مجلس الأمن الدولي رقم 678 الذي طلب من العراق الانسحاب غير المشروط والفوري من الكويت بحلول 15 كانون الثاني عام 1991، وفي حال عدم الإذعان، يسمح باستعمال القوة لإخراج الجيش العراقي. (دمرت القوات العراقية منشآت النفط الكويتي). و"في الساعة الثانية وأربعين دقيقة (بتوقيت السعودية) من 17 كانون الثاني 1991، أطلقت الطلقات الأولى لعملية "عاصفة الصحراء" على أهداف عسكرية عراقية مختلفة"[123] فأغارت الطائرات الحربية الحليفة على مواقع الجيش العراقي في الكويت حيث "دمّرت، أو شلّت، ثلاثين فرقة من الفرق الاثنتين والأربعين التي كان العراق قد نشرها على الجبهة"، حتى أن البنى التحتية العراقية قد استهدفت أيضًا، وفي 24 شباط 1991 بدأ الهجوم البري، وعلى أثره أصبحت القوات العراقية في الكويت تستسلم للقوات الحليفة أو تفر باتجاه البصرة. حتى أن أحد العسكريين العراقيين وهو عائد من الكويت على أثر الانسحاب قذف بحذائه على صورة صدام في البصرة بسبب المرارة والخسائر بالأرواح التي أصيب بها الجيش العراقي، وفي غضون أيام حرّرت الكويت و"تم التوقيع على وقف إطلاق النار في صفوان في 28 شباط 1991"[124]. رزح العراق تحت وطأة الديون التي توجبت عليه بسبب

---

[122] علي الدين هلال، ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**، مرجع سابق، ص 32.

[123] حبيب الرحمن، **حرب تحرير الكويت جذورها ومقوماتها**، مرجع سابق، ص 383.

[124] تشارلز تريب، **صفحات من تاريخ العراق**، مرجع سابق، ص 333.

اجتياحه للكويت وأجبر على تحمّل دفع تعويضات الحرب، على أثر ذلك رزح الشعب تحت الفقر وزادت نسبة الوفيات لدى الأطفال ومنع من إستيراد المواد الكيميائية المزدوجة الاستعمال، وفرض الحصار على العراق ومنع من تصدير نفطه، ثم بدأت عملية النفط مقابل الغذاء.

أصدر مجلس الأمن، في 3 نيسان 1991، القرار رقم 687، الذي يأمر العراق باحترام حدوده مع الكويت، وفقًا " للاتفاق المعقود " بين الدولتين في 4 تشرين الأول 1963.

في خلال "عملية عاصفة الصحراء" حذّرت تركيا من وقوع كركوك والموصل تحت السيطرة الكردية. لذلك، طالب الرئيس التركي السابق تورجت أوزال بوضع خطة في حال إنهار الكيان العراقي لإحباط أي محاولة كردية للسيطرة على هذه المنطقة. وقد اعتبر الرئيس التركي أنها فرصة لاستعادة الموصل بعد خسارتها في فترة العشرينات، مع ضمان إحباط أي محاولة لتشكيل دولة كردية في شمال العراق، و"على الرغم من الاهتمام الجاري الذي يُظهره كل من الأكراد العراقيين وأردوغان ببعضهما البعض، تشكل الموصل مكان تصادم حلم الاستقلال الكردي بطموح النفوذ التركي. وحتى يحقق أردوغان نجاحًا في بسط السلطة التركية على الموصل، قد تكون السياسة المثلى هي سياسة سليم الأول، التي كان بموجبها الأكراد شركاء حقيقيين في الإمبراطورية. والأمر الأهم هو ضرورة تقبل الرئيس التركي للأكراد في بلده الخاص. فاتباع أي سياسة مزدوجة المعايير سيعطي نتائج عكسية"[125].

**رابعًا: ثورتي الجنوب والشمال**

بسبب الديكتاتورية للنظام العراقي، برزت ثورتين في الجنوب والشمال العراقي الأولى بقيادة الشيعة العراقيين والثانية بقيادة الأكراد.

**1- ثورة الجنوب الشيعية :**

بدأ يلوح بالأفق ضعف نظام صدام، فاندلعت ثورة في جنوب العراق وتركزت في مدن البصرة والناصرية والنجف وكربلاء والعمارة ذات الأغلبية الشيعية، وفي بعض الأماكن اقترنت التحركات بمنظمات إسلامية كحزب الدعوة ولواء بدر، الذي أرسل بضعة آلاف من

---

[125] بواسطة يريفان سعيد، **التجربة العثمانية في الموصل**، في الماضي والحاضر، منتدى فكرة، 21 أكتوبر 2016.

صفوفه عبر الحدود الإيرانية لمؤازرة الثوار في المناطق العراقية الجنوبية حتى انضم إليهم عناصر من الجيش العراقي إثر الهزيمة في الكويت، على أثر ذلك وخوفًا من تحمّل مرارة الخسارة في الداخل كالتي تحمّلها في الخارج، أرسل صدام حملة عسكرية للسيطرة على المناطق الجنوبية الثائرة، وضرب بيد من حديد من أجل ضبط الوضع، ففرّ كثيرون إلى إيران وإلى المملكة العربية السعودية خوفًا من بطش صدام، مع العلم أنه قد سقط عشرات الآلاف من الضحايا في الاشتباكات أو حتى بعد دخولهم إلى السجون، حتى أنّ " في 21 آذار، أجبرت السلطات آية الله الخوئي على إعلان تأييده لصدام حسين، والدعوة إلى إنهاء الثورة "[126]، وقرر صدام تجفيف الأهوار، ليحرم الشيعة من ملاذهم الأخير.

**2- ثورة الشمال الكردية:**

بعد هزيمة الجيش العراقي في الكويت والسماع بأخبار ثورة الجنوب، قام الأكراد بثورة في الشمال، قادتها الأحزاب الكردية، حيث بدأت تتساقط المناطق منطقة تلو الأخرى بأيدي الأكراد حتى استولوا على كركوك في 19 آذار. بعد أيام على انتصارات الأكراد، كانت السلطات العراقية قد أخمدت ثورة الجنوب الشيعية، وجّهت قوة من الجيش على رأسها وحدات من الحرس الجمهوري للقيام بهجومٍ مضاد ذكّر بمآسي الأنفال، ما أدى إلى هروب الآلاف عبر الحدود التركية والإيرانية خوفًا من ضراوة الأعمال الوحشية، ساعد هذا النزوح الجماعي للكرد في نيسان 1991 إلى تدويل قضيتهم، ما أدى "إلى إصدار مجلس الأمن في الأمم المتحدة للقرار 688 الذي دعا فيه العراق إلى وضع حدٍ للقمع الذي يمارسه على شعبه ومهد الطريق أمام الحلفاء لإقامة "منطقة آمنة" شمال خط العرض السادس والثلاثين في العراق (الذي يمر جنوب أربيل تمامًا)"[127] وبهذا أصبح ممنوع على الطائرات العراقية التحليق فوق تلك المنطقة، والنتيجة الإيجابية صبت لمصلحة الكرد أخيرًا، لأن "منطقة حظر الطيران التي أنشأها الحلفاء في نيسان 1991 تحوّلت فيما بعد إلى نواة للكيان الكردي"[128].

---

[126] تشارلز تريب، **صفحات من تاريخ العراق**، مرجع سابق، ص 334.

[127] المرجع نفسه، ص 336.

[128] أوفرا بينغيو، **كرد العراق بناء دولة داخل دولة**، مرجع سابق، ص 266.

**3- الموقف الأميركي من الثورتين:**

طلب الثوار المنتفضون في الشمال والجنوب من القوات الأميركية المتمركزة في الكويت ومنطقة البصرة مساعدتهم ودعمهم بالسلاح لمواجهة القوات العراقية، "لكن الرئيس بوش رفض هذا الطلب وأوعز إلى مساعديه أن يطلبوا من السعودية عدم مساعدة الانتفاضة لأن واشنطن لا ترغب في إزالة صدام واستبداله بسلطة للشيعة والأكراد"[129]، ما يؤكد مجدداً على ألاعيب السياسة الأميركية التي لا تهتم في مساعدة الشعوب في تحقيق المصير كما أعلن الرئيس الأميركي ويلسن في مبادئه الأربعة عشر عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، بل على عكس ذلك، تهدف إلى تحقيق مصالحها الخاصة.

## المبحث الثالث :العراق الفيدرالي

" جاءت فدرالية العراق أساسًا من مؤتمر لندن الذي عقدته أقطاب المعارضة العراقية في 14 ديسمبر عام 2002، أي قبيل الغزو الأميركي بثلاثة أشهر، وكان برعاية أميركية كاملة، وأشرف عليه ورعاه السفير زلماي خليل زاد، الذي عمل لاحقًا سفير أميركا في العراق (2005-2007)"[130].

### الفقرة الأولى: الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003

إن إحدى نكسات العراق في التاريخ المعاصر هي الاحتلال الأميركي له عام 2003، والذي غيّر وجه المنطقة، وبالرغم من إعلان الولايات المتحدة الأميركية عن أهداف دخولها للعراق من أجل تدمير أسلحة الدمار الشامل والإطاحة بالنظام الديكتاتوري، لكن في المقابل كانت تعمل على تحقيق مبتغاها الاستراتيجي، فمن المعلوم " أن اهتمام الولايات المتحدة الأميركية بالنفط ليس

---

[129] كمال ديب، **موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين إلى الحروب الأميركية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية**، الطبعة الأولى، دار الفارابي، 2013، ص 240.

[130] رياض الأحمدي، **الفيدرالية في اليمن تاريخ الفكرة ومؤشرات الفشل قراءة في جذور المفهوم ودراسة مقارنة في التجارب العربية (الإمارات، السودان، الصومال، العراق)**، مرجع سابق، ص 62.

ظرفياً بل هو العامل الأساس للاحتلال الأميركي للعراق بالإضافة إلى تغيير نظام الحكم، إذ أن نفط العراق سوف يمدّ الولايات المتحدة الأميركية بحاجاتها النفطية حتى عام 2100"[131].

**أولًا :سقوط الدولة العراقية وحل الجيش العراقي**

**1- التهيئة للحرب**

طلبت كل من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا من مجلس الأمن الدولي قبل البدء بعملية الغزو، أن يسمح باستخدام القوّة ضد الدولة العراقية، وكان تبريرهما أن يمنعا العراق من تطوير أسلحة الدمار الشامل والتي يمكن أن يستخدمها ضد الدول المجاورة و"أعلنتا أن العراق ارتكب "انتهاكات أساسية" لقرارات مجلس الأمن الدولي، لاسيما في الجلسة الشهيرة في 5 شباط 2003. وقال وزير الخارجية كولن باول في ذلك الوقت : "ما نقدمه لكم حقائق واستنتاجات تستند إلى معلومات استخبارية موثوقة" "[132]، لكن في النهاية لم يوافق المجلس على طلبهما باستخدام القوة العسكرية، مع الإشارة إلى أن العراق كان قد دمّر هذه الأسلحة منذ العام 1991. وفي هذا السياق " قال نائب وزير الدفاع الأميركي، وولفويتز، إن أسلحة الدمار الشامل العراقية اختيرت كأساس منطقي للحرب لأسباب "بيروقراطية"، مشيراً إلى وجود عدة أسباب أخرى"[133] ، لكن أهمية هذا السبب تكمن في تحريكه للرأي العام الأميركي باتجاه تصويب أصابع الاتهام للنظام العراقي وتحميله مسؤولية زعزعة الاستقرار في المنطقة وتهديد الأمن العالمي.

**2- بدء الحرب**

بدأت الولايات المتحدة وبريطانيا وحلفاؤهما عملية غزو العراق في 20 آذار 2003، حيث وصل العدد الإجمالي للقوة البرية إلى أكثر من 300 ألف جندي بالإضافة إلى القوتين الجوية والبحرية، مع الإشارة إلى أن أكثرية الجنود المشاركين كانوا من الجيشين الأميركي والبريطاني. "وفي يوم 23 آذار، وهو اليوم الرابع من العمليات، صعّدت القيادة الأميركية من قصفها المكثف

---

[131] محمد سهيل طقوش، **تاريخ العراق (الحديث والمعاصر)**، مرجع سابق، ص 396.

[132] جيمس بول وسيلين ناهوري، **الحرب والاحتلال في العراق تقرير للمنظمات غير الحكومية**، ترجمة مجد الشرع، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيلول 2007، ص 23.

[133] هانز بليكس، **نزع سلاح العراق الغزو بدلاً من التفتيش**، ترجمة داليا حمدان، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آب 2005، ص 271.

إذ اطلقت 500 صاروخ من نوع كروز باتجاه بغداد وقامت طائرات التحالف بأكثر من 2000 طلعة جوية"[134] لإيقاع "الهلع والرعب"، واستخدمت الولايات المتحدة أسلحة محظّرة، مثل النابالم، والقنابل العنقودية واليورانيوم المنضّب ... وفي المقابل لم يكن الجيش العراقي قادراً على مواجهة القوة المهاجمة، حتى أنّ الولايات المتحدة وبريطانيا لم تتنبها إلى "أن العراق في آذار 2003 كان مجرّد ظلّ من القوة العسكرية التي تمتع بها قبل هزيمته في حرب الخليج عام 1991"[135]. في 8 نيسان، دخلت قوات التحالف العاصمة العراقية بغداد، "وعلى الرغم من أن الكثير من العراقيين رحبوا بسقوط النظام، لكنهم لم يستقبلوا قوات التحالف بالورود، كما توقع الخبراء في واشنطن"[136]. وفي 2 أيار، أعلن الرئيس الأميركي بوش عن أن المهمة قد انتهت وتكللت بالنجاح وذلك من خلال خطاب ألقاه من على متن حاملة الطائرات أبراهام لنكولن.

**3- حلّ الجيش وقوات الأمن العراقية**

منذ الأيام الأولى للاحتلال، قام التحالف بتسريح الجيش وقوات الشرطة العراقيين، ما أدى إلى تعريض المدن العراقية لعمليات النهب والحرق المتعمد، وفي المقابل لم تتدخل قوات التحالف لردع المعتدين، " فما أن بثت التلفزيونات السعادة العارمة في أوساط العراقيّين وهي تحيّي إسقاط تمثال صدام حسين في ساحة الفردوس في كل أنحاء العالم، حتى تحوّلت وسائل الإعلام الدوليّة إلى التغطية الدائمة لأعمال النهب التي تلت ذلك"[137]، فأصبح العراق مسرحًا للمخربين واللصوص الذين انتشروا في أحياء بغداد يسرحون ويمرحون، "فأخذوا يسرقون ويحطمون كل شيء يجدونه أمامهم من المكتبات، وأرشيف الدولة، وسجلات الدوائر الرسمية والمتاحف التي تملأها المخطوطات والتحف الرافدينية التي لا تقدر بثمن"[138]. فتعرّضت حوالي 17 وزارة إلى هجمات متعددة، ولم تحمِ قوات التحالف سوى وزارة النفط، وهذا أكبر دليل على أهمية النفط العراقي بالنسبة للقوات الغازية،

---

[134] سؤدد فؤاد الألوسي، **الغزو الأميركي للعراق حقائق وأرقام**، الطبعة الأولى، دار المعتز، 2012، ص 48.

[135] هانز بليكس، **نزع سلاح العراق الغزو بدلاً من التفتيش**، مرجع سابق، ص 275.

[136] جيمس بول وسيلين ناهوري، **الحرب والاحتلال في العراق**، مرجع سابق، ص 26.

[137] بول بريمر، بالإشتراك مع مالكولم ماك – كونل، **عام قضيته في العراق النضال لبناء غدٍ مرجو**، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2006، ص 23.

[138] سعدي الإبراهيم، **الفيدرالية والهوية الوطنية العراقية**، مرجع سابق، ص243.

فمن المعروف أن "في أرض العراق 11 بالمئة من الاحتياط النفطي العالمي وهو في المرتبة الثانية في حجم احتياطه بعد العربية السعودية. وهدف الولايات المتحدة كان السيطرة على هذا الكنز وليس نشر الديمقراطية"[139].

وفي أيار 2003 ألغت قوات التحالف جميع تعويضات العسكريين، ما أدى إلى حرمان 400 ألف عائلة من سبل العيش، ومن جهة أخرى أدى تطبيق قرار " إجتثاث البعث " إلى صرف 30 ألف عضو ينتمون إلى حزب البعث من وظائفهم الحكومية "من دون بذل أي جهد لاستثناء الأبرياء من جرائم النظام السابق القديم. فأخرج ذلك العديد من أفضل الكفاءات من خدمة الحكومة، ووجه ضربة قاصمة إلى ما تبقى من جهاز الدولة القديم"[140].

**ثانيًا :الاحتلال الأميركي والحاكم العسكري (بريمر)**

بعد سقوط بغداد في أيدي الأميركيين وحلفائهم، سلّمت الولايات المتحدة السلطة في العراق إلى سلطة التحالف المؤقتة برئاسة بول بريمر، الذي عُيِّن من قبل البنتاغون، حكم البلاد بموجب مرسوم فوضه صلاحيات مطلقة تقريبًا، وأقام بريمر في القصر الجمهوري السابق لصدام حسين، و"سيكون ذلك مقر قيادة سلطة الإتلاف المؤقتة أيضاً في السراء والضراء"[141]. عمل بريمر على إعادة هيكلة الاقتصاد والمؤسسات العراقية العامة بشكل جذري، ثم أصدر أكثر من مئة مرسوم شامل، حيث علّق كل التعريفات، والرسوم الجمركية، أدى ذلك إلى فتح الاقتصاد العراقي للتجارة الحرة بعد مدة طويلة من الحصار. ومن ناحية أخرى، أنفقت سلطة التحالف المؤقتة من عائدات النفط ومن البلايين التي استلمتها من حساب الأمم المتحدة لبرنامج النفط مقابل الغذاء.

تفاقمت الصدامات ما بين العراقيين من جهة وسلطات الاحتلال من جهة ثانية، فقامت الفرق العسكرية بتفتيش المنازل ومداهمتها، وباشرت باعتقال المواطنين وخلع الأبواب وإعطاء الأوامر (باللغة الإنكليزية) وعند دخولها الأحياء السكنية، اعتقلت القوات المئات من المواطنين

---

[139] كمال ديب، **موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين إلى الحروب الأميركية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية**، مرجع سابق، ص 366.

[140] جيمس بول وسيلين ناهوري، **الحرب والاحتلال في العراق**، مرجع سابق، ص 27.

[141] بول بريمر، بالإشتراك مع مالكولم ماك – كونل، **عام قضيته في العراق النضال لبناء غدٍ مرجو**، مرجع سابق، ص 25.

العراقيين وعاملتهم بطريقة سيئة عند الاستجواب، وامتلأت معسكرات الاعتقال وسجون التحالف بآلاف المواطنين المحتجزين المظلومين ودون أن توجّه لهم أي اتهام، ولم يفسح لهم فرصة الدفاع عن النفس في المحاكم، ثمّ بدأ التعذيب في الأسابيع الأولى للاحتلال، كما برزت الأعمال التعذيبية في سجن أبو غريب، المركز الرئيسي الأميركي للتحقيق، الذي أصبح رمزًا من الرموز العالمية لإساءة معاملة السجناء والظروف اللاإنسانية، وفي نيسان من العام 2004، "كشفت الصور المسربة من سجن أبو غريب الشهير، عن التعذيب والطرق غير الإنسانية التي يتعامل بها جنود الاحتلال الأمريكان ضد سجناء عراقيين"[142]، كالضرب المبرح، والأعمال الجنسية المخلة، الربط بالأسلاك الكهربائية،...

سلمت سلطة التحالف المؤقتة في نهاية شهر حزيران 2004، السيادة إلى العراقيين ثم قامت بحلّ نفسها، وأعلن التحالف عن الحكومة المؤقتة العراقية السيّدة التي تولّت المسؤولية "وقد قام بريمر باختيار الحكومة المؤقتة الجديدة بمساعدة المبعوث الخاص للأمم المتحدة، الأخضر الإبراهيمي"[143]. لكن السفير جون نيغروبونتي الذي خلف بريمر، إستمر بممارسة نفوذ واسع في البلاد، كما ظل بعض المستشارين الأميركيين في الإدارات والوزارات، كما ظل الجيش العراقي خاضعاً لأمرة القيادة الأميركية، وجهاز المخابرات العراقي ظلّ يتلقى أوامره ويقبض رواتبه من وكالة الاستخبارات المركزية (سي أي إيه) مباشرةً.

**ثالثًا :سيطرة الميليشيات**

نتجت طائفية العراقيين من خلال الإكراه السياسي الذي فرضته الأحزاب العنصرية والطائفية التي سيطرت على الساحة العراقية بعد عام 2003، وفرضت أيديولوجيتها المرتكزة على تفكيك المجتمع إلى بنياته المحلية الضيقة، والتي تفتقد إلى الحس الوطني، ومن ناحية أخرى، أبرز الاحتلال الأميركي موضوع المحاصصة الطائفية حيث استخدم الأحزاب العرقية والطائفية كأدوات لتكريس الشرخ بين مختلف الشرائح، عبر اعتماد منهج الإلغاء والإقصاء، الذي بان من خلال

---

[142] أحمد إبراهيم الشريف، **سجن أبو غريب .. مآسٍ لن تموت أبداً**، الثلاثاء 26 سبتمبر 2017، تاريخ الدخول: 26-4-2022:

https://www.youm7.com › story › ...س

[143] جيمس بول وسيلين ناهوري، **الحرب والاحتلال في العراق**، مرجع سابق، ص 35.

المظاهر المسلحة المشبوهة، وهذه "الميليشيات التي بدأت تمارس أعمال القتل الطائفي والعنصري في مشهد مأساوي ومريع أدخل العراق في إطار فوضى شاملة أقل ما يمكن وصفها بأنها حرب الجميع ضد الجميع كما وصفها الفيلسوف الإنكليزي توماس هوبز"[144].

شكّلت الأحزاب والمجموعات الدينية والإثنية ميليشياتها الخاصة للدفاع عن نفسها ولمواجهة الأخطار، "وقد وسّع المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، وهو من الأحزاب السياسية الشيعية الكبرى، لواء بدر التابع له، بينما عزّز مقتدى الصدر جيش المهدي. وأخذ رؤساء الأحياء والقادة السياسيون يعيّنون الحراس المسلحين. واستخدم المسؤولون الحكوميون وحدات من الشرطة الرسمية والجيش كميليشيا شبه مستقلة. واتخذت العصابات المسلحة عمليات الاختطاف سبيلًا للرزق إلى جانب السطو المسلّح ومصادرة البضائع على الطرقات"[145]، ضاعفت قوات التحالف، عمليات العنف في البلاد من خلال الميليشيات ما أدى إلى إضعاف سلطة الدولة وتبيّن أن نسبة تتراوح من 70 إلى 90 % من المعتقلين تم توقيفهم عن طريق الخطأ كما أوضح الصليب الأحمر عام 2004.

**رابعًا :تأثر العراق بانتشار الفتنة السنية الشيعية**

منذ سقوط صدّام، شكّل التنافس بين الأغلبية الشيعية من جهة والأقليّة السُنّية من جهة أخرى، أساساً للصراع السياسي، وقد منعت التنافرات الطائفية عملية بناء العراق وزعزعت استقراره الأمني، الاقتصادي والاجتماعي، لكن "الحكومة العراقية لم تقم بأية محاولة مهمة من أجل السيطرة على الانقسامات وبناء هويّة وطنية مشتركة بين مختلف الأطياف، تاريخياً، كانت الخلافات حول القضايا اللاهوتية والعقائدية والسياسية هي السبب الأساس في الانقسام بين الشيعة والسنة"[146]، أما التنافس الحالي، يتجلى في السيطرة على الموارد والسلطة والمكانة، كما هيمنت على الصعيد السياسي فكرة التمثيل الطائفي بدلاً من التمثيل الوطني، ما أدّى إلى زيادة حدة الإنقسام، أما على الصعيد الاقتصادي وبسبب اعتماد العراق على النفط كمصدر أساسي للدخل تفاقمت الصراعات بين الطرفين بسبب عدم وجود صيغة واضحة لإدارة هذا المورد المهم.

---

[144] دهام محمد العزّاوي، **الاحتلال الأميركي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية**، مرجع سابق، ص 29.

[145] جيمس بول وسيلين ناهوري، **الحرب والاحتلال في العراق**، مرجع سابق، ص 34.

[146] حارث حسن، **الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الإقصاء**، دراسة، مركز مالكوم كير– كارنيغي، 2014، ص2.

كما أن وجود الإحتلال الأميركي قد أبرز "الوجه الآخر للتعددية الإثنية والعرقية والطائفية، حيث استطاع بامتياز خلق مكونات متعددة ومتناحرة دينياً وعرقياً ولغوياً وثقافياً تربط بين أفراد الطائفة الواحدة منها روابط خاصة ناتجة عن خصوصية ظروفهم ومصالحهم المشتركة "[147]، وجعل من المصالح الضيقة للأقليات والطوائف أساساً تتحرك ضمن إطاره، كما لم ترسّخ قاعدة التوافق الوطني الذي يقوّي اللحمة بين مختلف الأطياف، ما أدى إلى زعزعة استقرار ووحدة الدولة، بالإضافة إلى تلبد العلاقة بين السنة والشيعة على صعيد منطقة الشرق الأوسط، وامتعاض الدول الخليجية من التدخل الإيراني في العراق والدول العربية الأخرى.

**الفقرة الثانية :تحوّل النظام العراقي إلى الفدرالية**

بالنسبة للأكراد، فإن الحماية الأميركية ستصب في مصلحة تطبيق الفدرالية وهذه هي "مرحلة أولية للحصول على حق تقرير المصير وإقامة الدولة الكردية فيما بعد"[148].

**أولًا :قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت لعام 2004**

أصدر مجلس الحكم الإنتقالي قراره رقم 33 تاريخ 8 آذار 2004، ووقّع رسمياً على قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، حيث يعتبر هذا القانون، أول دستور للعراق بعد ديكتاتورية سيطرت على كل مفاصل الدولة، وقد ذكرت ديباجة القانون بأن: "الشعب العراقي الساعي إلى استرداد حريته التي صادرها النظام الاستبدادي السابق، هذا الشعب الرافض للعنف والإكراه بكل أشكالهما، وبوجه خاص عند استخدامهما كأسلوب من أساليب الحكم، وقد صمم على أن يظل شعباً حراً يسوسه حكم القانون"[149].

لقد كتب قانون إدارة الدولة العراقية من أجل حماية حقوق الشعب العراقي، حيث اجتمعت الأحزاب السياسية العراقية التي كانت معارضة للنظام العراقي السابق، حيث تؤكد المادة الثالثة من هذا الدستور بأنه "لا يجوز إجراء أي تعديل عليه من شأنه أن ينتقص بأي شكل من الأشكال حقوق الشعب العراقي المذكورة في الباب الثاني، أو أن يمدد أمد المرحلة الانتقالية إلى ما بعد المدد

---

[147] رياض الأحمدي، **الفيدرالية في اليمن تاريخ الفكرة ومؤشرات الفشل قراءة في جذور المفهوم ودراسة مقارنة في التجارب العربية (الإمارات، السودان، الصومال، العراق)**، مرجع سابق، ص 62.

[148] دهام محمد العزّاوي، **الاحتلال الأميركي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية**، مرجع سابق، ص 45.

[149]– ديباجة قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت لعام 2004.

المذكورة في هذا القانون، أو يؤخر إجراء الانتخابات لجمعية جديدة، أو يقلل من سلطات الأقاليم والمحافظات، أو من شأنه أن يؤثر على الإسلام أو غيره من الأديان والطوائف وشعائرها"[150]، فقد أورد قانون إدارة الدولة العراقية هذا النص لتقييد تعديل هذا الدستور، ولعدم خرق الحقوق الأساسية للشعب العراقي التي تم انتهاكها سابقاً. كما أن قانون إدارة الدولة قد اتجه باتجاهٍ معاكسٍ للمبادئ الديمقراطية، فقرر في الفقرة ج من المادة 61 عدم قبول مسودة الدستور إذا رفضت من ثلثي الناخبين في ثلاث محافظات أو أكثر، وذلك بترجيحه رأي الأقلية على رأي الأكثرية، وهذا اتجاه يناقض نص المادة 12 من القانون الذي يقضي أن العراقيون كافة متساوون في حقوقهم بصرف النظر عن الجنس أو الرأي أو المعتقد أو القومية أو الدين أو المذهب أو الأصل وهم سواء أمام القانون، "بمعنى أن قانون إدارة الدولة تبنى ديكتاتورية الأقلية؛ وذلك بترجيحه رأي الأقلية على الأكثرية"[151].

**ثانيًا :الدستور الفيدرالي الدائم لعام 2005**

عرضت مسودة الدستور على الشعب العراقي في 15 تشرين الأول 2005 وكانت المشاركة قد وصلت نسبتها إلى 63% وأقرّ الدستور بنسبة 78% من أصوات المقترعين "حيث حقق الاستفتاء نجاحاً ساحقاً في المحافظات الجنوبية والوسطى ومحافظات إقليم كوردستان العراق، بينما رفضت المسودة في بعض المحافظات ذات الطابع السني، إلا أن النسبة القادرة على إفشالها لم تتوفر في المحافظات الرافضة بحسب ما نص عليه قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية"[152]، وبهذا أصبح نظام العراق بموجب هذا الدستور فديرالياً.

بعد سقوط النظام البعثي في الام 2003 والذي كان قد سيطر على السلطة منذ العام 1968، جاء التغيير في نظام الحكم عبر الدستور الدائم لعام 2005، كما حضّر لبناء مرحلة سياسية جديدة، من خلال إنتقال الحكم بحسب المبادئ الديمقراطية من حيث تداول السلطة وإجراء الانتخابات بحسب مواعيدها الدستورية، ومن ناحية المواطن العراقي، أصبح يتمتع بكامل حقوقه

---

[150]– المادة الثالثة من قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت لعام 2004.

[151] المرجع نفسه.

[152] لقمان حسين، **مبدأ المشاركة في الدولة الفدرالية**، مرجع سابق، ص 323.

السياسية والمدنية، "ولكن هذا لا يعفي من وجود ثغرات سياسية ودستورية قد شابت بعض النصوص الدستورية التي تتعلق بعدد من المسائل الدستورية والفكرية والقانونية"[153].

**ثالثًا :إقليم كردستان والمحافظات غير المنتظمة في إقليم**

أشار الدستور العراقي لعام 2005 في الباب الخامس منه على سلطات الأقاليم، وفي المادة 118 منه كُلِّف مجلس النواب بسن قانون يحدد الإجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الأقاليم بالأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين، على أثر ذلك صدر القانون رقم 13 لعام 2008، والذي يشير في المادة الأولى[154] "أن الإقليم يتكون من محافظة أو أكثر، ويتم تكوين أي إقليم عن طريق الاستفتاء ويقدم الطلب بإحدى الطرق التالية:

أولاً: طلب مقدم من ثلث الأعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات المشكلة بموجب الدستور التي تروم تكوين الإقليم.

ثانياً: طلب مقدم من عِشرِ الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تروم تكوين الإقليم.

ثالثاً: في حالة طلب انضمام إحدى المحافظات إلى إقليم يقدم الطلب من ثلث أعضاء مجلس المحافظة مشفوعاً بموافقة ثلث أعضاء المجلس التشريعي للأقاليم".

تجدر الإشارة إلى أن الإقليم الوحيد لغاية الآن في العراق هو إقليم كوردستان الذي يضم الحافظات الكردية الثلاث دهوك، السليمانية وأربيل والذي كان قائماً منذ العام 1992، قبل صدور الدستور الفديرالي لعام 2005، وبرزت بعض المحاولات لإنشاء أقاليم أخرى، منها إقليم البصرة في

---

[153] زينب فخري، **إشكاليات الدستور الدائم لعام 2005**، 2021، تاريخ الدخول: 25-2-2022: https://www.azzaman.com/%D8%A5%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%A6%D9%85-%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-2005-%D8%B2%D9%8A%D9%86%D8%A8-%D9%81%D8%AE/

[154] **قانون الاجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الاقاليم - درر العراق** ... تاريخ الدخول: 2022/4/25: http://wiki.dorar-aliraq.net › law

الجنوب، وإقليم في المحافظات الوسطى، لكن لم يكتب لها النجاح، خوفاً من الوصول إلى تقسيم العراق، بسبب أن إقليم البصرة ذو طابع شيعي، وإقليم الوسط ذو طابع سني.

بما أن أكثرية المحافظات لم تنضوي بعد ضمن أقاليم، ولم يتألف إلا إقليم كوردستان، ولتفعيل مبدأ اللامركزية الإدارية، واستناداً للفقرة الرابعة من المادة 122 من الدستور العراقي، تم إقرار القانون رقم 21 لعام 2008 المختص بالمحافظات غير المنتظمة في إقليم، وذلك لإبراز صلاحيات واختصاصات المحافظات وذلك بما يتلاءم مع اللامركزية السياسية والإدارية، وفي إطار القانون المذكور آنفاً، " تم منح المحافظات صلاحيات إدارية ومالية موسعة، فالمحافظ المنتخب (وليس المعين كما في العهود السابقة) يعتبر الرئيس التنفيذي الأعلى المخول للقيام بمهامه من قبل مجلس المحافظة والذي لا يخضع لسيطرة أو إشراف أي وزارة أو جهة غير مرتبطة بوزارة "[155].

**رابعاً :الأعمال السيادية للسلطة الفديرالية العراقية**

حددت المادة 110 من دستور 2005، الأعمال السيادية التي تقوم بها السلطات الفديرالية، وهي، رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي وعقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، ورسم السياسة التجارية والاقتصادية السيادية مع الخارج، ووضع سياسة الأمن الوطني والدفاع عن الحدود العراقية وإنشاء القوات المسلحة. رسم السياسة المالية والكمركية وإصدار العملة الوطنية ووضع الميزانية ومشروع الموازنة العامة، وتنظيم أمور المقاييس وأمور الجنسية والبريد، وإجراء الإحصاءات وضمان تدفق المياه.

أما بالنسبة لمادتي النفط والغاز الاستراتيجيتين، فحددت المادة 112 من الدستور كيفية إدارتهما، حيث تتشارك الحكومة الفديرالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات بإدارة الغاز والنفط المستخرج من الحقول الحالية، كما حددت كيفية توزيع إيراداتها بشكل منصف، وأن تقوم الحكومات معاً برسم السياسات الاستراتيجية لتطويرها.

---

[155] عبد الجبار أحمد، **الفدرالية واللامركزية في العراق**، ورقة سياسات، مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الأردن والعراق، بغداد، تشرين الثاني 2013، ص 11.

# الفصل الثاني: أعمال وحدات الدولة العراقية السيادية ونتائجها

إن المجتمع العراقي متعدد من النواحي الإثنية والمذهبية، كما شاركت كل أطيافه في الأحداث التي بدأت بثورة العشرين وصولاً لاحتلال العراق في العام 2003، وبعد هذا التاريخ إعتمد النظام الفيدرالي في العراق بموجب الدستور لعام 2005 ، حيث تم تقسيم العراق من قبل سلطات الاحتلال إلى ثلاثة مناطق افتراضية: الأولى في الشمال تعتبر للأكراد، الثانية في الوسط وتعتبر للسنّة والثالثة في الجنوب حيث تعتبر للشيعة.

وتجربة العراق الفدرالية لا تشبه أي دولة فيدرالية أخرى، فهي حالة خاصة تتشابك فيها المعطيات الداخلية وتؤثر على من حولها من الدول المحيطة، وبناءً على ما سبق، سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث يتناول المبحث الأول إشتراك وحدات الدولة بالأعمال السيادية، أما المبحث الثاني فسيتناول مخاطر تهدد النظام الفيدرالي العراقي، والمبحث الثالث سيتناول التدخل الخارجي والتشرذم الداخلي.

## المبحث الأول: إشتراك وحدات الدولة بالأعمال السيادية

تشترك الدولة العراقية وإقليم كردستان بالعديد من العلاقات والأعمال السيادية منها، العلاقات الخارجية والاقتصادية والدبلوماسية وغيرها.

### الفقرة الأولى :العلاقات الخارجية والنفط

أدت أسباب كثيرة إلى زيادة تدخّل وحدات الدولة الفديرالية بالشؤون الخارجية، منها العولمة، طبيعة الحدود المشتركة مع الدول المجاورة وبالتحديد من خلال البُعد الإثني، المؤثرات الإقليمية والدولية والأزمات بين المركز والوحدات، أدى ذلك كله إلى ظهور مفهوم "البارادبلوماسية" الذي يعني مشاركة وحدات الدولة الفديرالية ببعض الشؤون الخارجية، وقد عرّف "Noe Cornago" تعبير "البارادبلوماسية" على أنه "مشاركة الحكومات غير المركزية في العلاقات الدولية من خلال إقامة إتصالات دائمة أو مؤقتة مع شعب أجنبي أو كيانات خاصة، بهدف تعزيز القضايا السوسيواقتصادية والثقافية، أو أي بعد خارجي آخر ضمن صلاحياتها الدستورية"[156].

[156] إيناس عبد السادة علي، "**البارادبلوماسي: لمحة تاريخية موجزة**"، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد الخامس عشر، 2 كانون الثاني 2020، ص46.

**أولًا :التمثيل الدبلوماسي والقنصلي**

لا شك أن في الدول التي تعتمد النظام الفديرالي تتداخل فيها بعض الصلاحيات ما بين السلطة الفدرالية العليا والسلطات المحلية للأقاليم وذلك في العلاقة مع الدول الأجنبية والمنظمات الدولية وخصوصاً في ما يختص بالأمور الثقافية والاقتصادية التي تهم شعب الإقليم، وحتى تتعداها مراتٍ إلى الشؤون السياسية، لأن النظام الاتحادي بمكانٍ ما، يُعرقل عملية بسط سلطة الدولة في الميدان الخارجي، ما يتيح للوحدات أن تخوض غمار العلاقات مع غيرها من الأقاليم والدول لتأمين مصالح مواطنيها بسبب عوامل عدّة، " الأمر الذي يولّد ضغوطات في النظم الاتحادية من أجل مشاركة الأقاليم في الشؤون الخارجية، لاسيما في تلك النظم التي تلعب فيها الاختلافات العرقية دوراً مهماً"[157]، هذا ما ينطبق على الوضع القائم في العراق بين العرب والأكراد والتركمان وغيرهم من القوميات.

تجدر الإشارة إلى أن الدستور العراقي الدائم لعام 2005 قد سمح في "المادة 121 – رابعاً" للأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم أن تنشئ مكاتب خاصة بها في البعثات الدبلوماسية والسفارات العراقية في الخارج، تختص بمتابعة الشؤون الإجتماعية والثقافية والإنمائية فقط، ولكنّه لم يُشِر إلى الشؤون السياسية والدبلوماسية بحد ذاتها، ما يعني أن هذه الأخيرة محصورة بيد السلطة الإتحادية التي تمثل الدولة العراقية بأجمعها في الخارج.

لكن في المقابل عمد إقليم كردستان العراق وحكومته إلى تنفيذ ما يخالف مضمون الدستور الفديرالي العراقي، حيث تعمل دائرة العلاقات الخارجية في حكومة الإقليم بشكل مستقل عن بغداد، وتتصرف كأنها تمثّل كيان ذات سيادة. كانت ولا تزال هذه الدائرة تسعى إلى أن يكون لها تمثيل دبلوماسي في العواصم الرئيسة في الدول الكبرى، ولديها ممثليات دبلوماسية في 14 بلداً، وتدير شؤون مديريات عدة، على سبيل المثال مديرية العلاقات الدوليّة التي تشرف على ممثليات الدول الأجنبية في الإقليم وتنظّم شؤونه مع كافة القوى الدولية، كما توجد مديرية خاصة بمكاتب الإقليم في الخارج، تهتم بعلاقة الوزارات والدوائر الرسمية الكُردستانية مع الدول الخارجية، كما توجد أيضاً مؤسسات تختص كل منها بمجال معيّن مثل البروتكول، الشؤون القانونية والإعلام، حيث تعمل

---

[157] إيناس عبد السادة علي، علي حسن حميد، **البارادبلوماسي: دور الوحدات دون الدولة في السياسة الخارجية**، مجلة جيل الدراسات والعلاقات الدولية، العدد 21، ديسمبر 2018، ص 61.

بشكل مستقل عن وزارة الخارجية العراقية، فهي تقوم بإصدار سمات السفر وتعمل على تطوير العلاقات مع المنظمات الدولية والإقليمية، كما أنها " تنسّق وتقود المئات من المؤتمرات والندوات واللقاءات الدولية التي تُنظّم في مُدن إقليم كُردستان، التي تُشكل مركزاً لبيروقراطية الاقتصاد العراقي"[158].

كما افتتحت في إقليم كردستان العراق ممثليات أجنبية وعربية لدولٍ عدة من قنصلياتٍ عامة، قنصليات، مكاتب السفارات، قنصليات فخرية والبعثات والوكالات، كبعثة الاتحاد الأوروبي، حيث تتمركز هذه الممثليات في أربيل والسليمانية، مع الإشارة إلى أن العلاقات التمثيلية بين دول الخليج وحكومة إقليم كردستان كانت خجولة في بداياتها، بسبب أن الدول الخليجية كانت تهدف إلى إيجاد نوع من التوازن في علاقاتها بين إقيم كردستان من جهة والدولة العراقية الجامعة من جهة أخرى، ثم ما لبثت أن تحسنت العلاقة بين الطرفين وتطورت من الناحيتين الاقتصادية والسياسية، كما تتمتع " دولة الإمارات العربية المتحدة بأقوى الروابط الدبلوماسية والسياسية مع العاصمة الكردية في أربيل، حيث أنشأت قنصلية عامة لها هناك في وقت مبكر من عام 2012"[159] ثم تبعتها لاحقاً كل من الكويت والمملكة العربية السعودية لتحسين العلاقات الثنائية وتوطيدها.

**ثانياً: تمثيل قنصلي داخلي**

تقام العلاقات الدبلوماسية والقنصلية المتبادلة بين الدول صاحبة السيادة لتعزيز التعاون في الميادين السياسية، الاقتصادية، الثقافية، ولكن المفاجأة التي حصلت في شباط من العام 2020، أرست طبيعة علاقات دبلوماسية وقنصلية على غير المعتاد، بين العراق وإقليم كردستان العراق الذي ما زال جزءًا لا يتجزأ من أرض العراق، حين " إفتتح وزير الخارجية العراقي محمد الحكيم

---

[158] رستم محمود، **حكومتا العراق وإقليم كردستان توحدان جهودهما في العلاقات الخارجية**، 23-8-2019، تاريخ الدخول: 2-7-2022:

www.independentarabia.com › node

[159] حسين إبيش، **دول الخليج العربي والاستفتاء الكردي**، معهد دول الخليج العربية في واشنطن، 2017، تاريخ الدخول: 27-4-2022:

https://agsiw.org/ar/gulf-arab-countries-kurdish-referendum-ar

قسمين قنصليين في محافظتي أربيل والسليمانية ضمن إقليم كردستان العراق شمالي البلاد"[160]، ما أثار ردود فعل قوية وتعليقات على الساحة العراقية بواسطة وسائل التواصل الإجتماعي وغيرها، والتي أشارت إلى إستغرابٍ وشجبٍ لما حصل، لأنه من المعروف أن مثل هذه العلاقات لا تقام ضمن الدولة الواحدة وحتى لو كانت تعتمد النظام الإتحادي، ما يدلّ على ترسيخ علاقة جديدة بين بغداد وأربيل تشير إلى إعتراف بغداد الضمني بانفصال إقليم كردستان واستقلاله.

**ثالثًا :علاقات شبه دولية**

يتمتع إقليم كردستان بعلاقات خاصة مع بعض الدول الإقليمية والدولية، حيث تقوم شخصيات سياسية بارزة بزيارة الإقليم دون المرور ببغداد من أجل لقاء المسؤولين الأكراد وعلى رأسهم مسعود البارازاني عندما كان يترأس الإقليم وحتى بعد تنحيه، وهذا الأخير يزور العواصم الإقليمية والعالمية ويستقبله رؤساء تلك الدول كرئيس دولة مستقلة، وبالأخص عندما تفاقم خطر داعش في العراق وتضافرت الجهود الدولية والإقليمية لمحاربتها، فتكثفت الزيارات من وإلى الإقليم لدعم البيشمركة في محاربة تنظيم داعش.

بتاريخ 30 تشرين الأول 2009، قام وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو بزيارة تاريخية إلى أربيل، حيث أجرى المباحثات مع مسعود البارزاني رئيس الإقليم، بشأن إقليم كردستان الذي يتمتع بالحكم الذاتي، ولإيجاد حل لمشكلة حزب العمال الكردستاني الذي يشكل تهديداً دائماً على استقرار كل من تركيا والإقليم، كما تباحثا أيضا حول "مسألة محافظة كركوك الغنية بالنفط، التي يتنازع عليها الأكراد والعرب والتركمان"[161] للتوصل إلى حلٍ يرضي جميع الأطراف.

وبتاريخ 16 تشرين الثاني من العام 2013، إستقبل رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان رئيس الإقليم مسعود البارزاني في منطقة ديار بكر وتباحثا حول تسوية القضية الكردية في تركيا، وهدفت أنقرة من زيارة البرزاني، الاستفادة بإقناع حوالي 15 مليون كردي لديها للعمل على ترسيخ السلام مع القيادة التركية وذلك لما له البرزاني من حظوة وشعبية لدى أكراد تركيا، هذا

---

[160] طه العاني، **أثارت موجة غضب وسخرية.. بغداد تفتح لها قنصليتين في كردستان**، الجزيرة نت، 13-2-2020، تاريخ الدخول: 1-7-2022:

www.aljazeera.net › news › politic

[161] **زيارة تاريخية لداود أوغلو إلى كردستان العراق**، الأخبار، العدد 961، تاريخ 31-10-2009.

من جهة، ومن جهةٍ ثانية لم تحقق المحادثات مع رئيس حزب العمال الكردستاني عبدالله أوجلان المعتقل أي تقدم يذكر، مع الإشارة إلى أنها "المرة الأولى التي يزور فيها البارزاني ديار بكر، وهي أكبر المدن ذات الغالبية الكردية في تركيا، وقد أعدّ له أردوغان استقبالاً حافلاً "[162].

خلال العام 2015 تكثفت الزيارات إلى إقليم كردستان العراق بسبب الخطر الداهم من تنظيم داعش على الإقليم والعراق عامةً، فقامت شخصيات دولية مختلفة بزيارة الإقليم لدعمه بمواجهة التنظيم الإرهابي، وبدون أي استئذان من بغداد، ومن هذه الشخصيات، المبعوث الخاص للرئيس الأميركي في التحالف الدولي ضد داعش، جون آلن، وفد من وزارة الخارجية السعودية برئاسة السفير السعودي في طهران، رئيس أركان الجيش الفرنسي الأميرال بيير دي فيليريس، وزير الدفاع التركي عصمت يلماز، وزير الشؤون الخارجية لكندا، بصحبة السفير الكندي في بغداد، وفد من الاتحاد الأوروبي، السيناتور ميج ماككونيل، رئيس كتلة الجمهوريين في مجلس الشيوخ الأميركي، وزير الخارجية القطري خالد بن محمد العطية، وزير الدفاع الأميركي آشتون كارتر، وزير الخارجية النرويجي بورج بريندي ووزيرة الدفاع إين إيريكسون، وزير الخارجية الهنغاري بيتير سيارتو، وزيرة الدفاع الألمانية أورسولا فون دير لاين، وزير الخارجية التركي فريدون سينيرلي، نائب وزير الخارجية الأميركي أنطوني بلينكن، وزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينمار، " وزير الخارجية الأميركي آشتون كارتر "[163]. قابلت هذه الوفود والشخصيات الدولية رئيس الإقليم مسعود البرزاني، لمد يد المساعدة للإقليم ولدعم قوات البيشمركة في مواجهتها للتنظيم الإرهابي.

---

[162] **احتفاء رسمي بالبارزاني في ديار بكر**، الجزيرة نت، 16-11-2013، تاريخ الدخول: 8-7-2022:

www.aljazeera.net/news/international/2013/11/16/%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D8%B3%D9%85%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%B2%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%A8%D9%83%D8%B1

[163] **أهم زيارات قادة العالم إلى اقليم كوردستان في العام 2015**، روداو، 2-1-2016، تاريخ الدخول: 8-7-2022.

https://www.rudawarabia.net › arabic

وبعد أن تنحى مسعود البرزاني من رئاسة الإقليم، ظلت تصله دعوات للقاء رؤساء دول، كما ظل يستقبل شخصيات دولية في أربيل، لما يمثّل للقضية الكردية من تاريخ وإلهام للمستقبل. فبتاريخ 28 كانون الثاني من العام 2019، لبى دعوة العاهل الأردني وزار المملكة الهاشمية الأردنية، واجتمع بالملك ومعاونيه، حيث تم البحث خلال الإجتماع في " العلاقات بين إقليم كردستان والمملكة الأردنية، وكذلك العلاقات بين الإقليم والأردن والعراق، وتم التأكيد على تعزيز العلاقات التاريخية بين الجانبين"، "[164] كما تم الاتفاق على تعزيز سبل التعاون والتنسيق الدائم للحفاظ على استقرار المنطقة وحمايتها من التنظيمات الإرهابية والحركات المتطرفة.

وعندما قام البابا فرنسيس بزيارة تاريخية إلى العراق في العام 2021، خصص أربيل بزيارة في السابع من آذار، وحين وصل إلى مطارها، أجري للبابا إستقبال رسمي بحضور رئيس الإقليم نيجيرفان برزاني، وعلى أثر ذلك "إجتمع الزعيم الكردي مسعود بارزاني إلى البابا فرنسيس، في صالة الشرف بمطار أربيل"[165]، حيث رحّب برسول السلام وبرسالته النبيلة.

بعد تنحي مسعود البرزاني من رئاسة الإقليم، إستلم مسؤولية الرئاسة إبن شقيقه وزوج إبنته نيجيرفان برزاني، حيث سار على نفس خطى عمّه بالعلاقات الخارجية، فلبى نيجيرفان في 29 آذار من العام 2021، دعوة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بزيارة باريس، وبحسب البيان الذي صدر عن الحكومة في كردستان، بحث الطرفان في الأوضاع العامة للمنطقة وبالأوضاع الخاصة للعراق وإقليم كردستان، وسبل تنمية العلاقات المشتركة بين بغداد وأربيل مع باريس، كما طرحا على بساط البحث موضوع "مخاطر الإرهاب ومهام التحالف الدولي، فضلاً عن أهمية تعاون

---

[164] **مكتبه يكشف تفاصيل لقاء بارزاني والعاهل الأردني**، بغداد اليوم، بغداد اليوم-كردستان، 28-1-2019، تاريخ الدخول 8-7-2022:

https://baghdadtoday.news › news › م...

[165] **البابا فرنسيس من أربيل: سأغادر إلى روما لكن العراق سيبقى معي وفي قلبي**، 7-3-2021، تاريخ الدخول 8-7-2022:

www.almanar.com.lb/7935622

ومشاركة جميع الأطراف في مواجهة داعش" [166]، بالإضافة إلى درس مجموعة من المسائل الأخرى التي تهم الجانبين.

ثم بتاريخ 15 أيلول من العام نفسه، قام نيجيرفان برزاني، بزيارة وزير الدفاع البريطاني "بين والاس" في لندن، حيث كان الموضوع الرئيسي للقاء، درس مدى خطورة تنظيم داعش الإرهابي وتهديده، ليس فقط العراق والإقليم بل العالم أجمع، وتم الاتفاق على أن التنظيم الإرهابي ما زال يشكّل خطراً ويهدد الأمن العالمي، ويجب منح المساعدة من المجتمع الدولي لإقليم كردستان والعراق للقضاء عليه. كما أكّد الطرفان على أهمية التعاون المستمر بين الجيش العراقي والبيشميركة وشدد الوزير البريطاني على أهمية توحيد البيشمركة، كما عبّر "عن الامتنان والثناء لتضحيات ودور البيشمركة وإقليم كردستان في هزيمة داعش" [167]

وفي 16 تشرين الأول من العام 2021 قام نجيرفان برزاني رئيس إقليم كردستان بزيارة الدوحة، حيث استقبله أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، ثم اجتمع برئيس مجلس الوزراء القطري، وجرت المباحثات خلال اللقاء حول موضوع " تشغيل رؤوس الأموال والاستثمارات في الإقليم لتمتد منه إلى كل العراق كسوق أكبر"[168]، بسبب أن إقليم كردستان يتمتع بمميزات خاصة تستقطب المستثمرين لدخول السوق المحلي، من خلال قانون الاستثمار المريح الذي يفسح المجال لهم للعمل بسهولة، كما يتحلى الإقليم بوضع أمني مستقر، ما يحفّز رؤوس الأموال للدخول والعمل بطمأنينة تجاه المستقبل، كما أكّد سفير العراق في قطر مصطفى البرزنجي آنذاك "أن بإمكان كل من العراق وإقليم كردستان أن يؤمّنا حاجة قطر من المنتجات الزراعية المختلفة.

---

[166] علي السويعدي، **ثالث زيارة رسمية.. بارزاني يصل فرنسا للقاء ماكرون**، العين الإخبارية، 29-3-2021، تاريخ الدخول: 8-7-2022:

al-ain.com/article/barzani-iraqi-kurdistan-french-president

[167] أسامة مهدي، **نجيرفان بارزاني ووزير الدفاع البريطاني: داعش لازال خطراً حقيقياً**، إيلاف، 15-9-2021، تاريخ الدخول: 9-7-2022:

https://elaph.com › News › 2021/09

[168] طه العاني، **لقاءات متبادلة.. لماذا تتطلع قطر وكردستان العراق لتطوير علاقاتهما؟**، الخليج أونلاين، 16-10-2021، تاريخ الدخول 8-7-2022:

https://alkhaleejonline.net › سياسة

**رابعاً : إدارة ثروات النفط والغاز في الحقول غير المكتشفة**

إن مادة النفط الاستراتيجية التي تحرّك عجلة الاقتصاد العالمي وتؤمن حاجة الدول العظمى لتحريك أساطيلها، سلّطت الضوء على نفط منطقة الشرق الأوسط، مع الإشارة إلى أن العراق يحتل المرتبة الثانية في الإحتياطي النفطي عالمياً، وجغرافية إقليم كردستان تحتوي على ثلث هذا الإحتياطي، حيث استقطب الإقليم عدداً كبيراً من الشركات العالمية التي تعمل في مجالات التنقيب واستخراج وتسويق النفط، ففسحت هذه المادة الحيوية المجال لإقليم كردستان العراق للعب دورٍ استراتيجي على الصعيدين الإقليمي والدولي وبطريقة مستقلة عن بغداد.

ومع دخول داعش إلى العراق وسيطرتها على مساحاتٍ واسعة من الأراضي العراقية في العام 2014 ووضع يدها على عددٍ من آبار النفط، تراجعت إيرادات الخزينة المركزية في بغداد ما أدى إلى تخفيض حصة الإقليم منها، انعكس ذلك سلباً على حكومة الإقليم التي زاد عليها الضغط، فاضطرت إلى الاعتماد أكثر على بيع النفط من آبارها لتأمين الإيرادات اللازمة لدفع رواتب الموظفين في الإدارات العامة وللحفاظ على الازدهار الذي شهده الإقليم منذ العام 2003.

إن كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الإتحاد الوطني الكردستاني، يسيطران على آبار النفط وخطوط الأنابيب والمعابر الحدودية للإقليم مع الدول المجاورة التي يُصدّر عبرها النفط إلى الخارج، مع الإشارة إلى أن الإتحاد الوطني مقرّب من إيران، بيد أن الديمقراطي بزعامة البارازاني والذي كان رئيساً للإقليم آنذاك، تجمعه بتركيا علاقة مميزة، واستناداً إلى الوضع الجيوسياسي للإقليم، وقع الخيار على أن تكون تركيا المعبر الذي يمر عبره النفط الكردي ليصدّر إلى الدول الخارجية وبالأخص من خلال خط الأنبوب الذي ينطلق من الإقليم ويصب في "مرفأ جيهان التركي" على البحر المتوسط ليكون بذلك الركيزة الأساسية لاقتصاد كردستان.

ساهم النفط وغيره من العوامل في أن يلعب مسعود البارازاني دوراً ريادياً على الصعيد الدولي، مع أنه ليس رئيساً لدولة مستقلة، بل رئيساً لإقليم كردستان آنذاك والإقليم جزء من الدولة العراقية، فقام بزيارات عدة إلى دول إقليمية وكبرى بهدف تأمين مصلحة الإقليم الإقتصادية والسياسية، لذلك و"خلال زيارته إلى موسكو في فبراير 2013، إلتقى مسعود البرزاني رئيس إقليم كردستان بالرئيس بوتين ورئيس شركة غازبروم أليكس ميلر، وتناول اللقاء سبل تطوير قطاع

الطاقة"[169]، وتمّ عقد اتفاقيات بهذا الخصوص بين الطرفين، ما أثار حفيظة بغداد تجاه ما حصل في موسكو، لأنها تشدّد دوماً على أن أي اتفاقية بشأن قطاع الطاقة في إقليم كردستان يجب أن تحظى بموافقة السلطة الفديرالية العراقية، إلا أنّ الإقليم كان قد عقد اتفاقيات قبل ذلك مع شركات عالمية أميركية، فرنسية وغيرها، مثل اكسون موبيل، توتال وشيفرون، وبدأ بعملية استخراج النفط وبيعه منذ العام 2012.

تلبدت العلاقة بين بغداد وأربيل بسبب الخلاف على ملفات عدة وعلى رأسها ملف الطاقة، حيث إستند إقليم كردستان على قانون النفط والغاز رقم (22) لسنة 2007 العائد للإقليم، (تاريخ التشريع 2007/8/9)، والذي أتاح له الفرصة أن يتعاقد مع الشركات العالمية لاستخراج وبيع النفط من محافظاته الثلاث (أربيل، دهوك والسليمانية) كما من بعض المناطق المتنازع عليها. أما السلطة الفديرالية في بغداد اعتبرت أن الإقليم قد خالف مضمون مواد الدستور العراقي الدائم رقم 111 و112 والتي تنص على أن، ملكية النفط والغاز تعود إلى الشعب العراقي بأكمله وفي كافة المحافظات ومن ضمنها محافظات الإقليم، وكما شددت على أن الحكومة الفديرالية تدير هذا الملف بالاشتراك مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة، ما أدى إلى تفاقم المشكلة بين الطرفين.

على أثر ذلك صدر حكماً عن المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ 15 شباط من العام 2022 قضى بعدم دستورية القانون رقم 22 لسنة 2007 للنفط والغاز في الإقليم لمخالفته مواد الدستور العراقي، "وإلزام حكومة الإقليم بتسليم الحكومة الاتحادية – متمثلة بوزارة الطاقة – كافة الوثائق والحسابات والخطط والصور وبيانات الإنتاج المتعلقة بتطوير الحقول وإنتاجها لغاية تاريخه"[170]، أدى ذلك إلى شرذمة إقليم كردستان من الناحيتين السياسية والاقتصادية وفاقمت من مشاكل حكومته المالية كما أن بغداد كانت قد أنزلت نسبة حصة الإقليم من الموازنة العامة من 17 % إلى 12% وبالطبع هذه النسبة لن تمكّن الإقليم من القيام بواجباته الإدارية والاستثمارية، مع الإشارة إلى أن

---

[169] وحيد الكاكائي، **جيوسياسية النفط والغاز في إقليم كورستان العراق والفواعل الإقليمية والدولية**، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية العدد (86) الجزء الثاني لسنة 2021، ص 781.

[170] وليد خدوري، **آثار قرار عدم دستورية قانون البترول في كردستان**، الشرق الأوسط، العدد 15792، تاريخ 22-2-2022.

"عائدات النفط التي تشكّل أكثر من 90 في المئة من موارده المالية"[171] ستتوقف في حال تم تنفيذ القرار.

بدأت الشركات العالمية بالإذعان إلى قرار المحكمة الاتحادية خوفاً من أن تلحقها عقوبات أو تُمنَع من التقدم إلى المناقصات التي تعلن عنها الحكومة الاتحادية في بغداد، "فبعثت شركة "شلمبرغر" العالمية رسالة إلى وزير النفط، إحسان عبد الجبار إسماعيل، تعلن فيها الالتزام بقرار المحكمة الاتحادية بعدم العمل في كردستان، وعدم التقدم إلى أي مناقصة في قطاع النفط والغاز في الإقليم"" [172].

إن قرار المحكمة قد تزامن مع محاولات تشكيل حكومة اتحادية جديدة، وبموازاة الانقسام الداخلي بين الحزبين الكرديين الكبيرين حول تعيين رئيس جديد للجمهورية العراقية وتشكيل حكومة إتحادية في بغداد. يتبين من خلال طرح موضوع قرار المحكمة في هذا الوقت بالذات أن الهدف المقصود من وراء ذلك هو الضغط السياسي على إقليم كردستان، فبدل أن تطرح المحكمة إشكالية حول القانون رقم 22، كان من الأجدى أن تطلب تعديل مواده لتتناسب مع روحية مواد دستور العراق، كما أيضاً، تتحمّل بغداد تبعات عدم سن قانون إتحادي يعالج موضوع النفط والغاز في العراق.

وبعد أن تفاقمت الأوضاع بين بغداد وأربيل تدخلت بعض القوى الدولية والإقليمية لحل النزاع بين الطرفين، حيث "دخلت الولايات المتحدة الأميركية على الخط، إذ دعت حكومتي بغداد وأربيل، إلى التفاوض بشأن الخلاف النفطي، والاستفادة من بعثة الأمم المتحدة المكلفة بالمساعدة في هذا الشأن"[173]

---

[171] رستم محمود، **كردستان العراق في مأزق بعد صدمة "عدم دستورية" قانون النفط والغاز**، النهار العربي، 16-2-2022.

[172] سُرى جيّاد، **الرئاسة والحكومة على نار كرديّة حامية**، الأخبار، العدد 4667، تاريخ 30-6-2022، ص 13.

[173] صفاء الكبيسي، **تجدد الجدل بشأن إدارة ملف النفط بين بغداد وأربيل بموازاة حوارات تشكيل الحكومة**، العربي الجديد، تاريخ 30-6-2022.

## الفقرة الثانية: الأعمال العسكرية في العراق

كان لبعض الفصائل العراقية دور مهم في العراق خاصة بعد وصول تنظيم داعش إلى الأراضي العراقية. كذلك كان للأكراد دور كبير على الصعيد العسكري فمنذ أن بدأ الأكراد بالمطالبة بكيان خاص بهم وهم يخوضون الحروب والصراعات، بدايةً منذ مقاومة الأنظمة التي يتواجدون على أراضيها وصولًا إلى التصدي لبعض المنظمات التكفيرية.

### أولًا: تصدي البيشمركة لداعش وحماية الأقليات العراقية

سقط الموصل بتاريخ 10 حزيران 2014 بيد تنظيم داعش، بعد أن انهار الجيش العراقي في مواجهته، على أثر ذلك وضع التنظيم الإرهابي يده على أسلحة فرق الجيش، وبدأ بعمليات التنكيل والتهجير والإبادة بحق المواطنين العراقيين وبالأخص بحق الأقليات اليزيدية، المسيحية والتركمانية في سهل نينوى، حيث "كانت تلك أسوأ موجة من عمليات إبادة طويلة يعود تاريخها إلى أكثر من ألف عام"[174]، على أثر ذلك تدخلت قوات البيشمركة الكردية لحماية هذه الأقليات ونقلتها من مناطق سنجار وسهل نينوى وغيرها إلى داخل إقليم كردستان ليستقروا بأمان في أماكن بعيداً عن بطش التنظيم.

ثم اعتباراً من 10 حزيران 2014، بدأ تنظيم داعش هجومه باتجاه أربيل، فواجهته البيشمركة بكل قواها لتصده، لكنها لم تكن تملك أسلحة حديثة كالتي استولى عليها في الموصل، حتى أن البيشمركة لم تجهّز بأسلحة متطورة من قبل الحكومة الاتحادية، وما أن وصل شهر آب، حتى كانت الذخيرة على وشك النفاذ، فتراجعت قوات البيشمركة أمام هجمات داعش المتكررة حتى تقدّم مقاتلوه باتجاه أربيل، فشعر إقليم كردستان بالأخطار التي يمكن أن تداهم مواطنيه في حال اجتاح تنظيم داعش مدنه، والأمثلة الحيّة التي اختبرها مقاتلو البيشمركة مع الأقليات والمجازر التي ارتكبت بحقهم من قبل داعش، كانت برهاناً قاطعاً على وجوب صد الهجوم.

---

[174] يوسف قليان، **سهل نينوى ومستقبل الأقليات في العراق**، fikra forum، 2017، تاريخ الدخول: 25-3-2022:

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/shl-nynwy-wmstqbl-alaqlyat-fy-alraq

على أثر ذلك، تدخلت الولايات المتحدة الأميركية والتحالف الدولي، ومّدت يد العون للبيشمركة وأرسلت إليها الذخائر والأسلحة المناسبة، عند ذلك بدأت البيشمركة مرحلة الهجوم وتمكنت بالتوازي مع الدعم الجوي لقوى التحالف من " تغيير معادلة الدفاع السلبي عن أربيل إلى الهجوم على "داعش" "[175] وعملت على تحرير الأراضي ودحر عناصر التنظيم الإرهابي، وبسبب إنكفاء الجيش العراقي فُتِحَت الطريق أمام البيشمركة لكي تفرض سيطرتها على المناطق المتنازع عليها في كركوك وغيرها من المناطق.

إن التحالف الدولي بقيادة واشنطن لم يكن له الخيار إلا بدعم البيشمركة لدقة الموقف، فالجيش العراقي سقط أمام داعش وبالأخص في المحافظات السنيّة، وكان خطر تنظيم داعش يمتد على صعيد المنطقة، وعلى سبيل المثال كانت "كوباني" في سوريا محاصرة من قبل التنظيم، فلو سقط إقليم كردستان العراق بيده لكانت حلّت الكارثة على العراق وسوريا ولبنان وحتى على دول الخليج العربي، وهذا ما لا يُحمَد عقباه بالنسبة إلى واشنطن وحلفائها. وتعبيراً عن السخط حول تلك الأعمال المدانة ولملاحقة المرتكبين من تنظيم داعش لجرائم الإبادة وغيرها وإحالتهم إلى المحاكمة، "أصدرت النيابة العامة في باريس قرارات بالملاحقة القضائية على الصعيد الوطني تستهدف الأعمال التي تمثّل جرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب أو جرائم الإبادة الجماعية التي ارتكبت في الخارج"[176].

**ثانيًا: وصول مساعدات عسكرية مباشرة إلى إقليم كوردستان**

بعدما ساء الوضع في إقليم كردستان[177] في المواجهة مع تنظيم داعش، وتراجعت الجهوزية العسكرية للبيشمركة من ناحية السلاح والذخيرة، هبّت واشنطن لمساعدتها، ولكي تجني عملية دعم الإقليم بالأسلحة ثمارها، حصلت بطريقة مباشرة وبدون أخذ موافقة مسبقة من بغداد، فسرعة الحركة

---

[175] فرج عبجي، **أمين عام البيشمركة لـ"النهار": لهذا سقطت الموصل والانبار ووصل "داعش" اربيل**، النهار، 15-10-2014، تاريخ الدخول:10-7-2022:

https://www.annahar.com › article

[176] **فرنسا تتحرك من أجل ضحايا الاضطهاد على خلفية عرقية ودينية في الشرق الأوسط**، كانون الثاني 2020، تاريخ الدخول: 10-7-2022:

https://www.diplomatie.gouv.fr › فر...

[177] أنظر خريطة إقليم كردستان في الملحق رقم 2.

بتأمين ما يلزم لمحاربة تنظيم داعش ودحره، كانت مطلوبة. ولكن المشكلة تكمن بعد زوال هذا الخطر المحدق، حيث يمكن أن تبرز الهواجس من جرّاء إمكانية استعمال هذا السلاح في محاربة الجيش العراقي الاتحادي، وهذا يؤدي إلى نتائج خطيرة تؤثر على وحدة الدولة، كطلب إنفصال الإقليم عن العراق لإنشاء دولة كردية مستقلة، ما سيؤثر سلباً حتى على دول الجوار، والتي يمكن أن تنتقل إليها العدوى بسبب أن نسبة من مواطنيها هم من الأكراد وستشدّهم الفكرة الإستقلالية وسيطالبون بتحقيقها ضمن دولهم، وفي هذا السياق، كانت "أنغيلا مركل" قد صرّحت في أيلول من العام 2014 "إن تسليح البيشمركة خطر على المدى البعيد، لكنه ضروري"[178]، أي يجب تسليحهم لمحاربة تنظيم داعش في حينه كي لا يفرض سيطرته وألّا يفرض تغييراً لوجه المنطقة، وبالطبع ليس من أجل تحقيق أي أهداف أخرى.

لكن إعتباراً من شهر آب من العام 2014، أصبحت عملية تسليم الأسلحة والذخائر إلى أربيل تتم بعد أخذ موافقة بغداد المسبقة، لكن على الرغم من اعتماد هذا الأسلوب الجديد، أرسلت بعض الدول كميات من المساعدات العسكرية لأربيل بدون أي تنسيق مع السلطة الإتحادية في بغداد، كما لم يُفرَض أي شروط على طريقة توزيع تلك الأسلحة أو على كيفية استعمالها. وفي تاريخ 12 تموز 2016، "وقِّعَت حكومة إقليم كردستان مع وزارة الدفاع الأميركية مذكرة للتعاون العسكري"[179]، قدمّت زاشنطن بموجبها الدعم العسكري والمالي والعسكري لقوات البيشمركة في حربها ضد تنظيم داعش، وذلك من أجل زيادة عدد مقاتليها في الخطوط الأمامية وللمشاركة في العمليات الحربية لتحرير نينوى، وفي المقابل صرّحت الحكومة الاتحادية في بغداد أنها على علمٍ بتلك المذكرة، والهدف منها منح المساعدات المالية لقيادة البيشمركة الكردية لدفع الرواتب ولدعم الخطوط الأمامية بالمقاتلين.

وتجدر الإشارة إلى أن وضع الإقليم الكردي بحد ذاته ليس متوازناً على الصعيد الداخلي، فالعلاقة بين الحزبين الكرديين الكبيرين، "الديمقراطي" و"الاتحاد الوطني"، تشوبها حالة من عدم

---

[178] محمد عباس محسن، **أثر تسليح الوحدات المكونة للإتحاد الفيدرالي على سيادة الدولة الإتحادية: قراءة واقع عراقي متغير**، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الثاني، مارس 2017، ص 4.

[179] **مذكرة تعاون عسكري بين واشنطن وكردستان تحسباً لمعركة الموصل**، الشرق الأوسط، العدد 13742، تاريخ 13-7-2016.

الاستقرار والتوازن، كما أن التنافس بينهما محتدم والتسابق على التسلّح محموم بين البيشمركة التابعة لكل منهما، ذلك يساهم في زعزعة الاستقرار ويؤدي إلى تهديدٍ لوحدة الإقليم الداخلية كما تهديدٍ لوحدة العراق ككل، فحصل الحزب الديمقراطي على الكمية الأكبر من الأسلحة الأميركية والتحالف الدولي، ما دفع بالإتحاد الوطني لأن يتوجه إلى إيران ليتسلّم منها الأسلحة.

بحسب الدستور العراقي الاتحادي، يتطلب تسليح إقليم كردستان أو أية محافظة غير منتظمة في إقليم، أخذ موافقة بغداد مسبقاً، وقد أُشير في الدستور إلى البيشميركة كقوات أمن داخلي وليس أكثر، ما يعني أنها لعبت دوراً على الساحة العراقية أكثر بكثير مما هو مرسوم لها، كما حدد الدستور العراقي الأسس التي تنظم عقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، فإن "المادة 110–أولاً "حصرت موضوع التفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية بالسلطات الفديرالية دون غيرها من سلطات الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، أمّا "المادة 80–سادساً" خوّلت مجلس الوزراء بالتفاوض والتوقيع عليها، كما أنّ "المادة 61–رابعاً" أعطت الحق لمجلس النواب أن يصدّق على تلك المعاهدات والاتفاقيات بموجب قانون يسن بثلثي أعضائه.

من المعروف أن "هناك حظراً عاماً بموجب القانون الدولي ضد توريد الأسلحة إلى الجهات غير الحكومية الرسمية بموجب معاهدة تجارة الأسلحة لعام 2014"[180]، والتي أوردت في المادة الثامنة منها الموجبات التي تقع على الدولة الطرف، ولكنها لم تُشِر إلى وحداتها أو أقاليمها التي تتبع لها، ما يعني أن العلاقة محصورة مع الدولة الأم صاحبة السيادة على الصعيد الدولي فقط، وفي حالة العراق من المفروض أن تنحصر أعمال إستيراد الأسلحة بالحكومة الاتحادية في بغداد، وهي بدورها تأمر بتوزيعها على الإقليم والمحافظات بحسب ما يتطلبه الوضع الميداني للأعمال العسكرية، ومن جهة أخرى يرى النائب في التحالف، موفق الربيعي " أن انتصار الإقليم على داعش هو انتصار للعراق ككل"[181].

---

[180] محمد عباس محسن، **أثر تسليح الوحدات المكونة للإتحاد الفيدرالي على سيادة الدولة الإتحادية: قراءة واقع عراقي متغير**، مرجع سابق، ص 7.

[181] سعاد الراشد، **تسليح "البيشمركة": ضرورة عسكرية أم دفع للانفصال**، السفير، العدد 12885، تاريخ 30-9-2014.

**ثالثًا: الدور العسكري للميليشيات الشيعية**

أدّى تعسّف نظام صدام حسين البعثي عام 1991 بحق ثورة الجنوب الشيعية إلى سقوط عدد كبير من الضحايا بصفوف الثوّار، كما تم تدمير الحوزات العلمية والأضرحة ،"وبحسب بعض شهود العيان كُتِبَت على الدبابات عبارة "لا شيعة بعد اليوم"، وعلّق الناس على أعمدة الكهرباء، وجرّت الدبابات أجسامهم في الطرقات"[182]، ما أدى إلى زيادة النقمة لدى أبناء الطائفة الشيعية على مظالم العهد السابق.

وكردٍّ فعلٍ على ما عانته تلك الطائفة، نشأت بعض الميليشيات الشيعية في العراق قبل العام 2003، والبعض الآخر بعد الاحتلال الأميركي، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، فيلق بدر، جيش المهدي، عصائب أهل الحق، لواء أبو الفضل العباس، حزب الله العراقي، سرايا السلام، كما نشأت أحزاب شيعية كالدعوة الإسلامية، المجلس الإسلامي الأعلى، التيار الصدري، وغيرها...وشارك بعضها بمقاتلة النظام البعثي وحارب البعض الآخر الاحتلال الأميركي، كما "حشدت إيران هذه المجموعات بداية في 2003 لإعاقة عملية إعادة الإعمار الأميركية وتوسيع نطاق النفوذ الإيراني"[183].

وفي 13 حزيران من العام 2014، أي بعد كارثة سقوط الموصل بيد داعش بثلاثة أيام "أصدر آية الله العظمى علي السيستاني، فتوى اعتبر فيها أن القتال ضد داعش جهادٌ في سبيل

---

[182] رانج علاء الدين، **احتواء الميليشيات الشيعية: المعركة من أجل الاستقرار في العراق**، مركز بروكنجز الدوحة، موجز السياسة، ديسمبر 2017، ص 2.

[183] رانج علاء الدين، **ماذا سيحدث للميليشيات الشيعية العراقية بعد مقتل أحد أهمّ قادتها؟**، brooking، 3-3-2020، تاريخ الدخول: 15-4-2022:

https://www.brookings.edu/blog/orderfromchaos/2020/03/05/%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%AD%D8%AF%D8%AB%D9%84%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%B4%D9%8A%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%B9%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82/

الله، وناشد المؤمنين التطوع في القوات الأمنية بأعداد كافية "[184]، وبعد فترة من الزمن، أنشأ رئيس الحكومة العراقية الاتحادية آنذاك نوري المالكي تنظيماً يجمع قوى الميليشيات الشيعية كافة وأطلق عليه إسم "الحشد الشعبي"، حيث ضمّ حوالي 90 ألف مقاتل، وشاركت قوات الحشد في العمليات العسكرية التي واجهت تنظيم داعش، وأحرزت الانتصارات في وجهه، "ونالت التهاليل على نطاق واسع لبطولاتها في المعارك"[185] ولإبعاد الصبغة الطائفية عن الحشد الشعبي، إلتحق بالقوات المسلحة العراقية وأصبح يعمل تحت مظلتها، كما ذاع صيته وتوسّعت شعبيته في المحافظات ذات الأغلبية الشيعية.

ومنذ صدور فتوى "الجهاد الكفائي" العائدة للسيستاني، تألف الحشد الشعبي من ثلاث فئات من الميليشيات الشيعية، الفئة الأولى متحالفة مع إيران، الثانية متحالفة مع الدولة العراقية والثالثة لم تتحالف مع أي جهة وتتبع التيار الصدري، بل تعتبر "متمردة"، "وهي تسمية يطلقها العراقيون على تنظيم سرايا السلام التابع للتيار الصدري لأنه رفض أن يخضع للحكومة الاتحادية والمؤسسة الدينية ورفض أيضاً أن يخضع لإيران"[186]. وبتاريخ 26 تشرين الثاني من العام 2016 أقرّ مجلس النواب العراقي قانون هيئة الحشد الشعبي والذي أحيل إليه من قبل الحكومة الاتحادية كمشروع قانون، مع الإشارة إلى أن ذاك المجلس كانت تسيطر عليه الأغلبية الشيعية، ما أدى إلى اعتراض بعض التحالفات الأخرى على إقراره، حيث اعتبر "تحالف القوى العراقية السنية إقرار المشروع "نسفاً للشراكة الوطنية""[187].

---

[184] مصطفى توفيق، **الميليشيات الشيعية في العراق**، آراء، 1-10-2015، تاريخ الدخول: 13-4-2022:

https://araa.sa/index.php?view=article&id=3510:2015-10-04-15-19-22&Itemid=172&option=com_content

[185] رانج علاء الدين، **ماذا سيحدث للميليشيات الشيعية العراقية بعد مقتل أحد أهمّ قادتها؟**، مرجع سابق.

[186] رانج علاء الدين، **احتواء الميليشيات الشيعية: المعركة من أجل الاستقرار في العراق**، مرجع سابق، ص 4.

[187] خالد يايموت، **العراق وهيمنة الميليشيات الإيرانية تعزز قدراتها خلف واجهة مؤسسات الدولة**، الشرق الأوسط، العدد 14895، تاريخ 9-9-2019.

ومع تزايد وتيرة الفتنة السنيّة الشيعية في منطقة الشرق الأوسط تأثر العراق بهذه الموجة، خاصة مع الاحتلال الأميركي عام 2003، وبعد أن حلَّت القوات الأميركية الجيش العراقي، سيطرت الميليشيات الشيعية على بعض المناطق ذات الأغلبية السنيّة، وكردٍّ فعلٍ على ما فعله النظام البعثي من أعمال ظالمة، نفذت بعض من الميليشيات الشيعية أعمالاً ظالمة كالتعذيب والخطف والإعدام بعناصر حزب البعث الذي كان حاكماً، وتحت هذه الحجة سقط الكثير من الأبرياء من الطائفة السنّية والذين لا دخل لهم بالبعث أو بغيره، على أثر ذلك "اتهمت المنظمات الدولية الميليشيات الشيعية في العراق بارتكاب فظائع طائفية وانتهاك لحقوق الإنسان"[188].

صحيح أن قوات الحشد الشعبي قد حاربت تنظيم داعش وسجلت بطولات، ولكن بسوء تصرفها قدّمت خدمة مميزة ومن حيث لا تدري لداعش على طبق من فضة، فمن جرّاء خطابها الطائفي، وأعمالها الإستفزازية بحق الشرائح الأخرى وبالأخص السنّة، دفعت أعداداً لا يستهان بها من شبّان تلك الطائفة بالالتحاق بتنظيم داعش كردٍّ فعلٍ على ما عانته من الحشد، ونتيجة لتلك "الأعمال الإرهابية لقوات الحشد الشعبي وطبيعتها المذهبية وتعسفاتها ضد السنّة، تجذب السنّة إلى إيديولوجية داعش وسياستها"[189]. بالإضافة إلى ما فعلته قوات الحشد الشعبي بحق السنّة، كذلك اصطدمت مع البيشمركة الكردية بسبب التنافس لفرض السيطرة على بعض المناطق المتنازع عليها بين إقليم كردستان والحكومة المركزية في بغداد، وذلك في محافظة كركوك وغيرها من المناطق، كما بالإضافة إلى تململ شرائح من المجتمع الشيعي منها، والتي ترفض أن يخضع العراق للميليشيات المسلّحة والتي لا تذعن للمساءلة ولا للمحاسبة.

ومن جّراء محاربة الحشد الشعبي لتنظيم الدولة الإسلامية، ومشاركته الجيش العراقي الاتحادي بتحرير الأراضي من الإرهابيين، دخل إلى مناطق عدة من العراق، حيث فرض سيطرته على أجزاء تعود تاريخياً لطوائف وأعراق أخرى، لذلك وخلال زيارة أجراها جاووش أوغلو إلى العراق، قبل إجراء الإستفتاء الكردي على الانفصال بحوالي الشهر، والتي هدفت لبحث ملفات تختص بالعلاقة بين تركيا والعراق، وما يمكن أن يحصل في المناطق المحررة بعد طرد مقاتلي تنظيم داعش

---

[188] رانج علاء الدين، **احتواء الميليشيات الشيعية: المعركة من أجل الاستقرار في العراق**، مرجع سابق، ص1.

[189] عليرظا نادر، **الدور الذي تضطلع به إيران في العراق**، Rand، وجهة نظر، 2015، ص 8.

منها، فأثير من بينها ملف تلعفر، فحاول الموفد التركي أن يحصل على ضمانات من رئيس الحكومة العراقية الاتحادية آنذاك حيدر العبادي لتأمين حماية التركمان وذلك، "بعدم السماح لميليشيات الحشد البقاء في تلعفر ومسك الأرض فيها بعد تحريرها، إذ لا تريد تركيا أن يخرج داعش وتفرض الميليشيات سيطرتها وتقمع أهالي البلدة، بمن فيهم التركمان"[190]، ما يدلّ على مدى خوف القيادة التركية من الخطر الذي يمكن أن يمثّله وجود قوات الحشد الشعبي بجوار مناصريها من العراقيين التركمان.

**رابعًا: دور العشائر والميليشيات السنية**

حكم النظام البعثي السنّي العراق منذ العام 1968 حتى سقوطه في العام 2003، وخلال تلك الفترة عانى الأكراد والشيعة من مظالم النظام، لذلك وكردٍّ فعلٍ على معاناتهم الطويلة مع السلطة العراقية المركزية، وفي ظل الاحتلال الأميركي فرض الأكراد النظام الفديرالي بهدف حماية إقليم كردستان من أي طغيانٍ جديد، كما أن الطائفة الشيعية بدأت تبسط سلطتها على مفاصل الدولة بدءًا من الجيش والقوات المسلحة، ونتيجةً لذلك بدأت تظهر بوادر إحباط لدى الطائفة السنّية من جرّاء أعمال إجتثاث البعث، وزاد الأمر حدةً بعد تسريح الجيش العراقي من قبل سلطة الاحتلال الأميركية، ما فتح الباب واسعاً أمام الميليشيات الشيعية لتسيطر على الأرض، بحكم أنها تمثل أكثرية الشعب العراقي وأغلبيتها مدعومة عسكرياً ومالياً من إيران، حيث وصل الأمر بأن" يطالب العديد من السياسيين الشيعة البارزين صراحة بحصرية ملكية الدولة العراقية، وبعبارة أخرى الحق في أن يحكموا لوحدهم وأن يحتكروا بإسم الأغلبية الديمغرافية، عجلات الدولة والأجهزة الأمنية كافة"[191]، وذلك بالتوازي مع تغلغل الفتنة السنّية الشيعية إلى الشارع العراقي، حيث طالت الأعمال الإرهابية والتفجير الطرفين، ما أدى إلى نشر حالة من التململ لدى الطائفة السنّية من جرّاء سيطرة الميليشيات الشيعية على المشهد العراقي.

---

[190] اكلم سيف الدين، **ماتيس وجاووش اوغلو في بغداد: انفصال الأكراد و "الحشد" والميليشيات**، العربي الجديد، العدد 1087، تاريخ 23-8-2017.

191 Loulouwa Al-Rachid, **L'Iraq aprés l'Etat islamique: une vivtoire qui change tout ?**, ifri programme Turqui/Moyen-Orient, Juillet 2017, p 10.

وما أن دخل تنظيم داعش إلى العراق، حتى بدأت أعداد كثيرة من الشبّان السنّة بالالتحاق به، إما بسبب العقيدة المتطرفة أو بهدف حماية أنفسهم من الخطر الشيعي، فكلما زادت سيطرة "الميليشيات المدعومة من إيران على الدولة العراقية، زاد لجوء العراقيين السنّة إلى الجماعات السنّية المتطرفة"[192]، وبذلك إستفاد تنظيم داعش من سخط الطائفة السنّية على السلطة الحاكمة في العراق وعلى الميليشيات الشيعية المنضوية ضمن تنظيم الحشد الشعبي، ليستقطب أبناءها ويضمّهم تحت مظلته، ليحملوا السلاح ويقاتلوا في صفوفه وبالأخص أولئك "الذين يريدون أن يكونوا جزءًا من الخلافة المنشودة العابرة للحدود الجغرافية"[193].

على أثر ذلك انتفضت بعض العشائر السنّية والتي حملت السلاح وواجهت تنظيم داعش، لأن هذا الأخير لم يوفّر أحداً، بل ألحق الخراب والدمار في جميع المناطق التي سيطر عليها، وصحيح أنه ارتكب المجازر بحق بعض الأقليات العراقية، لكنه لم يستثنِ أي فئة من الأعمال الوحشية، حتى أن السنّة تضرروا منه كباقي الأطياف العراقية، مع الإشارة إلى أن لدى الطائفة السنّية خبرة سابقة مع الصحوات التي أنشئت سابقاً في العام 2006، حين حملت السلاح لمواجهة تنظيم القاعدة في محافظة الأنبار.

بما أن لدى الأكراد قوات البيشمركة التي تحارب تنظيم داعش ودافعت عن إقليم كردستان بمؤازرة قوات التحالف وعلى رأسهم الأميركيين، وبما أن لدى الشيعة قوات الحشد الشعبي التي شاركت في تحرير المناطق المحتلة من عناصر داعش، وبالإضافة للسيطرة الشيعية على الجيش العراقي الاتحادي، وبما أن تنظيم داعش يعزف على الوتر الطائفي للسنّة، أعلنت الولايات المتحدة الأميركية على لسان رئيسها في 10 أيلول 2014، أنها ستعمل على إنشاء قوات "حرس وطني" لصالح المجتمع السنّي تساعده على حماية نفسه من التنظيم الإرهابي، وبذلك تكون الولايات المتحدة الأميركية قد رسّخت التوازن بين الأكراد والسنّة والشيعة، إذ يصبح لدى كل طرف من الأطراف

---

[192] Max Boot, **Iran-Backed Militias in Iraq poised to eexpand influence**, 13-10-2020, Date entry: 24-12-2020:

www.cfr.org › in-brief › iran-backed-militias-iraq-poise...

[193] رائد الحامد، **القوة الطائفية الجديدة في العراق**، 13-11-2014، تاريخ الدخول: 16-7-2022:
https://carnegieendowment.org › sada

الثلاثة قوة ذاتية تحمي مناطقه من خطر التكفيريين. وبما أن قوات البيشميركة والحشد الشعبي قد حققا الانتصارات بوجه داعش وذلك على عكس ما حلّ بالجيش العراقي في نينوى والموصل في حزيران 2014، توصّل الأميركيون إلى قناعة مفادها أن "الكيانات التي تتحكم بعلاقاتها الداخلية العصبيات المحلية أو الأيديولوجيا أكثر كفاءة "[194] من تلك الهشّة التابعة رسمياً للدولة.

ما أن ذاع خبر الحرس الوطني، حتى أبدت الميليشيات الشيعية وقوات الحشد الشعبي القلق تجاه عملية تسليح العشائر السنّية، لأنهم " يرون في إقرار قانون الحرس الوطني، ضربة للحشد في الصميم، كونه سيكون قوة منافسة له، إذ إنّ تشكيله يلغي الحاجة إلى وجود الحشد"[195] هذا من جهة، ومن جهة أخرى لديهم خوف من تأسيس قوة سنّية مشابهة للبيشمركة الكردية، حيث يمكن أن تستعمل سلاحها باتجاه الحشد وأن تشكل خطراً عليه. كما أعربت البيشمركة أيضاً عن قلقها جرّاء عملية تسليح السنّة وإنشاء قوات حرس وطني، خوفاً من استعمال تلك القوات في المناطق التي يسيطر عليها الأكراد والمتنازع عليها بينهم وبين العرب في كركوك وغيرها من المناطق.

لكن من جهتها، نفت العشائر السنّية إمكانية استعمال السلاح بوجه الحشد الشعبي أو البيشمركة أو في وجه أي طرف عراقي، لأن الهدف من تسليح مناطقهم هو حمايتها من الأعمال الإرهابية لتنظيم داعش، وفي هذا الإطار، صرّح عدنان الأسدي وهو عضو في لجنة الأمن والدفاع في المجلس النيابي، أن " تعامل بعض عناصر القوات الأمنية السيء مع المواطنين في المناطق المحررة وغيرها، قد يؤدي إلى ظهور تنظيم داعش الإرهابي مرة ثانية"[196]، فلذلك من الأهميّة بمكان أن يتم تسليح تلك العشائر لتضبط مناطقها.

---

[194] حارث حسن، **الحرس الوطني في العراق: العوائق الطائفية والرهانات السياسية**، 19-2-2019، تاريخ الدخول: 17-7-2022:

https://studies.aljazeera.net › node

[195] اكلم سيف الدين، **ميليشيات العراق تعرقل "الحرس الوطني" ... لتحافظ على سبب وجودها**، 10-9-2015، تاريخ الدخول: 22-7-2022:

https://www.alaraby.co.uk...› مليشيا

[196] **تسليح العشائر السنية يثير مخاوف الميليشيات في العراق**، الخليج اونلاين، 24-5-2019، تاريخ الدخول: 13-4-2022:

## المبحث الثاني: مخاطر تهدد النظام الفيدرالي العراقي

منذ سقوط السلطنة العثمانية في العام 1918 والأكراد يحاولون جاهدين من أجل تحقيق حلمهم القديم بإنشاء دولة كردية، ومع إلغاء معاهدة سيفر تبخّر الحلم وأصيبوا بإحباطٍ، بسبب اتفاق الدول الكبرى مع تركيا الكمالية على حرمان الأكراد من إنشاء دولتهم العتيدة، وكان الملا مصطفى البرزاني يحمل راية تلك الدولة التي لم تزَ النور، ثم جاء من بعده إبنه مسعود ليكمل طريق والده في تحقيق المبتغى.

زادت الصعوبات في تحقيق الدولة المستقلة من جراء عقد اتفاقية سايكس بيكو بين الإنكليز والفرنسيين، التي وزّعت أراضي السلطنة العثمانية بين القوتين الإستعماريتين، والتي رسمت حدود الدول بحسب أهداف المستعمِرين وليس بحسب طموحات الشعوب الراغبة بالاستقلال، ونتيجة ذلك وقع الأكراد ضحية الاستعمار في منطقة الشرق الأوسط، وأصبحوا الإثنية الوحيدة التي لم تستطع أن تنشئ دولة خاصة بها، ومنذ انعقاد مؤتمر الصلح في باريس عام 1919، يحاول الأكراد رفع الغبن عنهم " ليتخلصوا من دور الضحية المثالية للجغرافيا والتاريخ معاً بسبب انتشارهم الديمغرافي في منطقة شاء لها الاستعمار الإنكليزي أن توزّع على أربع دول متجاورة"[197]هي العراق، إيران، تركيا وسوريا.

---

https://alkhaleejonline.net/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%AA%D8%B3%D9%84%D9%8A%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B4%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%8A%D8%A9%D9%8A%D8%AB%D9%8A%D8%B1%D9%85%D8%AE%D8%A7%D9%88%D9%81%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%B4%D9%8A%D8%A7%D8%AA%D9%81%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82

[197] علي صبري، **كردستان العراق.. الفيدرالية أم الاندماج؟!**، الجزيرة نت، 3-10-2004، تاريخ الدخول: 19-7-2020:

https://www.aljazeera.net/opinions/2004/10/3/%D9%83%D8%B1%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D9%85#0

## الفقرة الأولى: الحركة الانفصالية في إقليم كردستان

حاول أكراد العراق مراراً وتكراراً على تأسيس دولة مستقلة تحفظ لهم حقهم الحضاري واللغوي والإثني، لكنهم اصطدموا بمعارضة بغداد من جهة ومعارضة الدول الخارجية من جهة أخرى.

**أولًا: تطور حيثية الأكراد وضعف السلطة المركزية**

في العام 2003، وقع العراق تحت الاحتلال الأميركي، وسقطت دعائم الدولة، ما فتح الباب واسعاً أمام الأكراد، ليسوّقوا الفديرالية مع قوى المعارضة، وتم اعتماد النظام الفديرالي للمرة الأولى في العراق من خلال قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت لعام 2004 من قبل سلطات الاحتلال، و تم ترسيخ الفديرالية في العراق من خلال التصويت على الدستور الفديرالي لعام 2005. وفي 12 حزيران من العام 2005، تم انتخاب رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود البارزاني رئيساً لإقليم كردستان العراق الذي ناضل طويلاً من أجل القضية الكردية، وفي المقابل تم انتخاب رئيس حزب الاتحاد الوطني الكردستاني جلال طالباني كأول رئيس كردي لدولة العراق، مع الإشارة إلى أن هذين الحزبين هما أكبر الأحزاب في الإقليم الكردي، ويسيطران على سياسة الإقليم تجاه العراق والخارج.

عمل الإقليم على تطوير نفسه في كافة الميادين، فعلى الصعيد الاقتصادي، فتح أبوابه ليستقطب الاستثمارات الخارجية، وبما "أن الإقليم هو الامتداد الطبيعي للاقتصاد التركي"[198] عقد اتفاقاً مع أنقرة من أجل تصدير نفطه عبر الأراضي التركية، ومن الناحية العسكرية واجهت قوات البيشمركة تنظيم داعش وحصلت على مساعدات خارجية بطريقة مباشرة وفي المقابل، ما تزال "السلطة المركزية ملزمة بتحمل تكاليف القوات المسلحة الكردية (البيشمركة) في الوقت الذي لا تملك أية صلاحية في تحريك أو إصدار الأوامر لهذه القوات"[199]، ومن ناحية العلاقات السياسية استقطب إقليم كردستان اهتمام المسؤولين الإقليميين والدوليين وعمل على بناء شبكة علاقات مستقلة

---

[198] هيفاء زعيتر، **خط نفط مباشر بين انقرة وأربيل: ضغط على بغداد أم تشريع للانفصال؟**، السفير، العدد 12466، تاريخ 27-4-2013.

[199] سعد جواد، **مكانة ودور أكراد العراق بعد الانسحاب الأميركي، مركز الجزيرة للدراسات**، 17-12-2011، تاريخ الدخول: 1-5-2022:
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/12/201112171342420456 2.html

عن بغداد. وكانت قد جرت محاولات عدة من قبل أكراد العراق للانفصال عن الدولة العراقية وإنشاء كيان كردي مستقل، ومن تلك المحاولات، "الاستفتاء غير الرسمي الذي جرى في إقليم كردستان في العام 2005، والذي صوّت فيه أكثر من 98% من السكان لصالح الانفصال عن العراق"[200]، لكن النتيجة بنفسها ورغم تميّزها، لم تكفِ لتحقيق الهدف المنشود، فتم تأجيل الموضوع بانتظار ساعة الحسم لإعلان استقلال الإقليم عن دولة العراق.

لكنّ البارزاني ظل يعمل بجهدٍ لتأمين الدعم الدولي لفكرة الاستقلال والقبول الإقليمي بها وظلّ يتحيّن الفرصة المناسبة للشروع بعملية الانفصال، وفي هذا السياق، أكد البارازاني "إذا ما اضطر الشعب الكردي للتضحية بدمائه فيجب أن تكون لأجل الاستقلال هذه المرّة، وليس لأجل الفديرالية"[201]، ما يبيّن مدى الإصرار لديه على تحقيق إستقلال الإقليم، كما يعتبر أن الوضع القائم للإقليم ضمن العراق الفديرالي ليس إلا تدبيراً مؤقتاً.

**ثانيًا: إجراء استفتاء في كردستان للانفصال عن العراق (25 أيلول 2017)**

بسبب الطفرة السياسية، الاقتصادية والعسكرية لإقليم كردستان، وتوسعه للسيطرة على المناطق المتنازع عليها في كركوك ونينوى وغيرها من المناطق في العام 2014، قرر مسعود البرزاني أن يجري استفتاءً لإنفصال إقليم كردستان عن العراق، مع العلم أن المواجهات مع تنظيم داعش كانت مستمرة، وبالرغم من النداءات والنصائح التي تلقّاها دولياً وإقليمياً لعدم إجراء الاستفتاء بسبب أن الوقت ما زال غير مناسب للقيام بذلك، ظل مصراً على موقفه. فعلى الصعيد الداخلي، يواجه البارزاني وحزبه ضغوطاً في الإقليم من قبل حزب الاتحاد الوطني، كما من بعض الأحزاب الجديدة مثل حركة التغيير" التي تحصد شعبية كبيرة في المناطق الكردية، وهي لا تكفّ عن المطالبة باستقلال الإقليم في دولة" "[202].

وعلى صعيد الدولة العراقية، لم توافق الحكومة المركزية في بغداد على الاستفتاء كونه يعارض الدستور، كما لن يُسمح بإجراء مثل ذلك بقرار أحادي الجانب، وعلى الصعيد الخارجي

---

[200] شيركو كرمانج، **الهوية والأمة في العراق**، مرجع سابق، ص 31.

[201] **بارزاني يحضّر لانفصال كردستان : سنضحي بالدم من أجل الاستقلال**، اللواء، العدد 13453، تاريخ 24-4-2012.

[202] المرجع نفسه.

اعتقد البارزاني أن حليفته واشنطن سوف تدعمه كما دعمته بالمساعدات العسكرية في حربه مع داعش، كما اعتقد أيضاً أن علاقته المميزة مع تركيا بسبب التعاون بينهما في ملاحقة حزب العمّال الكردستاني، وفي تصدير نفط الإقليم عبر أراضيها، لن تعارض خطوته باتجاه الانفصال، لذلك أصرّ على إجراء الاستفتاء وعيّن تاريخ 25 أيلول 2017 موعداً له، لكنّ تبين أنه كان مخطئاً بهذا الشأن.

فلدى الولايات المتحدة الأميركية همّ أساسي وهو إنهاء حالة تنظيم داعش، وتريد أن يبقى العراق موحداً كي لا تتّهم أنها عملت على تقسيمه بعد احتلاله في عام 2003، ولن توافق على إجراء خطوة تهدد استقرار المنطقة وتؤثر على وحدة الدولة العراقية ودول الجوار،كما من جهة تركيا، حذّر جاووش اوغلو من " أن إجراء الاستفتاء في وقت يشهد فيه العراق كل هذه المشكلات سيفاقم الأوضاع السيئة، وربما تصل الأمور إلى نشوب حرب أهلية"[203]، ومن ناحية القيادة الإيرانية، تم تكليف قائد فيلق القدس الجنرال قاسم سليماني ليسعى إلى تقريب وجهات النظر بين بغداد وأربيل لمنع إجراء الاستفتاء بذلك التاريخ، كي لا ينزلق الوضع العراقي نحو المحظور، ما يهدد أمن العراق والدول المجاورة.

من جهته كان البرزاني مستعجلاً على إعلان الانفصال بعد الانتهاء من صدور نتيجة الاستفتاء، كي تحدث المواجهة ما بين البيشمركة من جهة والجيش العراقي مدعوماً بقوات الحشد من جهة ثانية، كي تشتعل الحرب بين الطرفين لتمتد نيرانها إلى محافظات صلاح الدين، نينوى ديالى وكركوك بالإضافة إلى محافظات الإقليم الثلاث ما قد يؤدي إلى خسائر ممنهجة، لتطلب أربيل على أثر ذلك المساعدة من "المجتمع الدولي "بضرورة حماية الأكراد من إبادة جماعية"، على أن يكون الحل إعلان "الدولة الكردية""[204].

**ثالثًا: سيطرة بغداد على كركوك ومرافق كردستان**

تلبدت العلاقة بين بغداد وأربيل بسبب إصرار إقليم كردستان على إجراء ذلك الاستفتاء، فأربيل تستند على شرعة حقوق الإنسان وعلى تطبيق مبدأ تقرير المصير، وتعتبر أنها تمارس حقاً

---

[203] سعيد عبد الرزاق، **جاويش اوغلو طالب الإقليم بالتراجع... وعدّ الانفصال زعزعة لاستقرار المنطقة**، الشرق الأوسط، العدد 14142، تاريخ 17-8-2017.

[204] نور أيوب، **بغداد تطوق الانفصاليين**، الأخبار، العدد 3300، تاريخ 17-10-2017.

طبيعياً مُنِعَت من ممارسته من قبل القوى الإستعمارية والدولية منذ زمن طويل حتى الآن، بيد أن بغداد رفضته وأشارت إلى أن مواد الدستور العراقي قد رسّخت النظام الفديرالي، لكنها منعت انفصال أي جزء من الدولة، لذلك تعتبر الحكومة المركزية في بغداد أن أربيل قد ارتكبت خطأً يجب أن تعاقب عليه، لأن ما فعلته يمس بسيادة الدولة العراقية ويؤدي إلى تمزيقها، وفي هذا الإطار" فقد يؤدي الإعمال المطلق لمبدأ تقرير المصير، كمبدأ ديمقراطي، إلى تآكل مبدأ آخر هو السيادة، وإلى تفتيت الدول"[205]، وهذا ما لم ولن تقبل به بغداد، ولا حتى الدول الإقليمية والدولية.

إعترضت بغداد على تنفيذ الاستفتاء في إقليم كردستان، وبدأت على أثره قوات الجيش العراقي مدعّمة بقوات الحشد الشعبي بالتحرّك باتجاه محافظات إقليم كردستان والمناطق المتنازع عليها، حيث تمكن الجيش العراقي الاتحادي خلال أيام أن يبسط سيطرته على المناطق المتنازع عليها في محافظة كركوك، وكان قد تدخل الجنرال قاسم سليماني بهدف تنظيم انسحاب البيشمركة إلى داخل الإقليم ومنع وقوع المواجهة بين الطرفين، كما أصرت بغداد على "السيطرة على المنافذ الحدودية والنفط والمطارات"[206].

---

[205] صلاح سالم، **من الباسك وكاتالونيا إلى كردستان: جدل مبدأ السيادة مع تقرير المصير!**، الحياة، العدد 19945، تاريخ 12-11-2017.

[206] سهام أشطو، "**سيطرة بغداد على كركوك ستؤجل الحلم الكردي لسنوات أخرى**"، 16-10-2017، تاريخ الدخول: 25-4-2022:

https://www.dw.com/ar/%D8%B3%D9%8A%D8%B7%D8%B1%D8%A9-%D8%A8%D8%BA%D8%AF%D8%A7%D8%AF%D8%B9%D9%84%D9%89%D9%83%D8%B1%D9%83%D9%88%D9%83%D8%B3%D8%AA%D8%A4%D8%AC%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B1%D8%AF%D9%8A%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA%D8%A3%D8%AE%D8%B1%D9%89/a-40976741

**رابعًا: تداعيات الاستفتاء على إقليم كردستان**

أحيلت قضية الاستفتاء إلى المحكمة الاتحادية العليا للنظر بقانونيتها من عدمه، فقضت " بعدم إمكانية إنفصال أي منطقة أو محافظة عن البلاد مما يعزز قبضة الحكومة"[207] المركزية في بغداد على سائر أجزاء الدولة العراقية بما فيها إقليم كردستان، كما تم التشديد على استبعاد إعادة مثل هكذا استفتاء بشكل نهائي. إن محاولة الاستقلال القسري والذي حاول أن ينفذه البارزاني من جانب واحد ودون أن يأخذ بعين الاعتبار وجود قوميات أخرى غير الأكراد داخل الإقليم مثل العرب والتركمان والأيزيديين وغيرهم، " تؤدي إلى خسارة المكتسبات السابقة بدلاً من تعزيزها"[208]، فكل ما حصل عليه الإقليم منذ العام 2014 من أراضٍ ونفط ومعابر حدودية والعائدات التي كان يجنيها، خسرها بسبب الاستفتاء، وما حصل يوحي أن قراراً إقليمياً ودولياً قد اتخذ من تحت الطاولة لإفساح المجال للحكومة المركزية في بغداد لتعيد بسط سلطتها على كل تلك المرافق، وليعود إقليم كردستان إلى حجمه الطبيعي وأن يُذعِن من جديد إلى بغداد، ويرى بعض المراقبين " أن الخطأ في توقيت إجراء الاستفتاء، من دون غطاء دولي وإقليمي أعاد الأكراد إلى المربع الأول"[209].

## الفقرة الثانية: مناهضة إقليمية ودولية للانفصال الكردي

برزت العديد من المواقف الدولية والإقليمية تجاه الانفصال الكردي، وتبين أن الدول الأربعة المحيطة بكردستان العراق قد عارضت بشدة الانفصال الكردي خوفًا من أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الأمني والسياسي فيها.

---

[207] **المحكمة الاتحادية في العراق تقضي بعدم إمكانية إنفصال أي منطقة**، الأنوار، العدد 19654، تاريخ 7-11-2017.

[208] إبراهيم محمد، **كردستان وكاتالونيا- الانفصال وحسابات الربح والخسارة!**، 4-11-2017، تاريخ الدخول: 27-6-2022:

https://www.dw.com/ar/%D9%83%D8%B1%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86

[209] باسم فرنسيس، **الأكراد أمام ضياع حلم الدولة وتداعيات مسعى الانفصال**، الحياة، العدد 19991، تاريخ 28-12-2017.

**أولًا: الموقف التركي من الانفصال**

قبل إجراء الإستفتاء، كانت العلاقة بين تركيا وإقليم كردستان وطيدة، فمن الناحية الاقتصادية كان الإقليم يعتمد على تركيا كصلة وصله مع الدول الخارجية، إذ كان يُصَدّر عبر أراضيها ثرواته النفطية، وكانت تركيا قد تحالفت مع حكومة الإقليم كي تتحكم بخياراته الاقتصادية ولتمنعه من تنفيذ أي محاولة إنفصال جدية عن العراق خوفاً من أن تمتد العملية إلى مواطنيها الأكراد، كما" لعبت تركيا لعبة الكر والفر مع سلطة شمال العراق"[210] من خلال تقديم الحماية لها توازياً مع تغذية الخلاف بين الحزبين الكرديين، الديمقراطي والاتحاد الوطني، كي يبقى الإقليم ضعيفاً وغير قادر على توحيد جهوده الاستقلالية

ومن الناحية العسكرية، تميزت علاقة تركيا بالحزب الديمقراطي الكردستاني، على عكس العلاقة الفاترة مع حزب الاتحاد الوطني، حيث تعاونت القيادة التركية مع مسعود البرزاني، في ملاحقة عناصر حزب العمّال الكردستاني، فمنذ العام 1984 عانت تركيا من أعمال التمرّد من ذلك الحزب، فشنت عليه حرباً ضمن الأراضي التركية والعراقية في إقليم كردستان المحاذية للحدود التركية، وكان لديها خوفاً من أن يستقطب مناصرين له من الأكراد العراقيين، فقررت أن تقمعه لما يشكّل خطراً على أمنها، وفي العام 1999 وقع عبدالله اوجلان رئيس الحزب في قبضتها.

وما أن علمت تركيا بنيّة أكراد العراق إجراء استفتاء حول موضوع الانفصال حتى عبّرت عن قلقها، وحاولت إجهاضه قبل أن يولد، لأنه في حال نجاحه سترتد تبعاته سلبياً عليها من خلال تهديد أمنها القومي، بحكم أن حوالي 17 مليون مواطن لديها هم من الأكراد ويتواجدون على الحدود مع إقليم كردستان العراق، ما سيغذي لديهم رغبة المطالبة بالانفصال لإنشاء دولة مستقلة أو بالانضمام إلى الدولة الكردية حديثة العهد في شمال العراق، أدى ذلك لاسترجاع هواجس هجمات حزب العمال الكردستاني والأثمان الباهظة التي دفعتها تركيا في مواجهته، لذلك فقد تفاجأ أكراد العراق، "بصلابة الموقف التركي المعارض للاستفتاء، وذهابه إلى حد التهديد بتجويع الإقليم

---

[210] محمد نور الدين، **تركيا والدولة الكردية اللعبة السياسية الخاسرة**، السفير، العدد 12823، تاريخ 16-7-2014.

وبالمشاركة مع القوات العراقية في إقفال المعابر بين تركيا والإقليم"[211]، حتى أن الرئيس التركي أردوغان قد وصفه بعمل من أعمال الخيانة، لما يحمل من مخاطر تهدد استقرار تركيا والمنطقة.

كما كان لتركيا هاجس آخر، وهو حماية حلفائها من التركمان وبالأخص في كركوك حيث كانت البيشمركة قد سيطرت عليها في العام 2014 بعد تحريرها من تنظيم داعش، وأصر البارزاني على ضم المناطق المتنازع عليها إلى أراضي الإقليم ليشملها الاستفتاء، في مقابل معارضة التركمان الذين رفضوا ذلك بسبب ادعائهم أن كركوك هي من حقهم أو على الأقل ليست من حق الكرد، ما أدى إلى تشنج العلاقة بين الطرفين، على أثر ذلك اعتبرت "الجبهة التركمانية أن الاستفتاء غير دستوري، كما أكد رئيسها "أرشد صالحي"، وصرّح باسمه وبإسم الجبهة، "بأننا نرفض أن يُرفَع العلم الكردي فوق المناطق التركمانية"[212].

**ثانيًا: الموقف الإيراني من الانفصال**

تخوّف الإيرانيون من إجراء الاستفتاء، لما يمكن أن يؤثر على استقرار كل من إيران والعراق، فعدد الإيرانيين الأكراد حوالي 8 ملايين ويعيش معظمهم في محافظتي كرمنشاه وكردستان اللتين تقعان على الحدود مع إقليم كردستان العراق، كما تخوفت القيادة الإيرانية من استرجاع الأكراد لديها ذكريات جمهورية ماهاباد الكردية والتي أعلنت دولة مستقلة ودامت أحد عشر شهراً، ثم تمّ إسقاطها من قبل حكم الشاه عام 1946.

لقد تعاطف المواطنون الأكراد مع نظرائهم العراقيين، وعبّروا بطريقة علنية عن امتنانهم على نتيجة الاستفتاء، على أثر ذلك تدخلت قوات الأمن الإيرانية و"اعتقلت العشرات بتهمة المشاركة في المسيرات الاحتفالية بالمدن الكردية"[213]، وتحسباً لأي مستجدات يمكن أن تطرأ، انتشرت قوات من الحرس الثوري والجيش الإيراني على الحدود مع إقليم كردستان العراق والتي تمتد لحوالي 400

---

[211] نزار عبد القادر، **مستقبل كردستان وسقوط "الحلم الكردي"**، الدفاع الوطني، العدد 103، كانون الثاني 2018.

[212] باسم فرنسيس، **الاستفتاء على الانفصال عن العراق يزيد الخلافات بين أكراد كركوك والتركمان**، الحياة، العدد 19845، تاريخ 4-8-2017.

[213] صالح حميد، **إيران تقمع مواطنيها الأكراد لتعاطفهم مع استفتاء كردستان**، 28-9-2017، تاريخ الدخول: 25-7-2022:

https://www.alarabiya.net › 2017/09/28

كلم، كما أعلنت طهران أنها غير راضية على الخطوة التي قام بها البارزاني، لذلك "ستتصرف مع الأمر وفق قاعدة ما بني على باطل فهو باطل ولن تعترف بنتائج الاستفتاء[214]، ومن جهته صرّح آية الله خامنئي عن الموقف الإعتراضي للقيادة الإيرانية من خلال تأكيده على التزام طهران بوحدة العراق وسلامة أراضيه، ما يعني أن عملية تقسيم العراق تنعكس مباشرةً على الجمهورية الإسلامية الإيرانية وتهدد أمنها القومي.

من المعروف أن إيران دعمت الجيش العراقي وقوات الحشد الشعبي في الحرب على تنظيم داعش، كما أنها ساعدت حزب الاتحاد الوطني الكردستاني في إقليم كردستان العراق، ومن جهة أخرى تدعم أيضاً خط المقاومة في سوريا ولبنان والمنطقة، وفي المقابل هناك قوى إقليمية ودولية تستهدف إيران وتحاول إضعافها، كما تحاول إنشاء دويلات طائفية وإثنية تتقاتل مع بعضها وتتناحر بهدف تحقيق نظرية الشرق الأوسط الجديد، من خلال تقسيم الدول وإضعافها ليتسنى لإسرائيل أن تلعب دور الشرطي في المنطقة، لذلك يمكن القول "أن مصلحة داعمي الانفصال ليست في تحصيل حقوق إضافية للأكراد، بقدر ما تستهدف خلق جبهة جديدة تستنزف قوى محور المقاومة"[215].

كما ذكر ناظم الدبّاغ وهو ممثل إقليم كردستان العراق في طهران، أن الاستفتاء مدعوماً من الكيان الصهيوني لأنه يعمل على إيجاد حالة صراع دائم في المنطقة، فإذا حصل إقليم كردستان العراق على استقلاله، سيزيد ذلك من قلق إيران من جراء اختلال التوازن الاستراتيجي الذي سيحصل على صعيد المنطقة "حيث يمنح إسرائيل موطئ قدم في ساحتها الخلفية"[216]، ما يؤدي إلى تهديد أمنها القومي وأمن كل من العراق، سوريا وتركيا.

**ثالثًا: الموقف السوري من الانفصال**

أعربت القيادة السورية عن موقفها الرافض لنتيجة الاستفتاء الذي نفذه إقليم كردستان العراق، من خلال تصريح وزير الخارجية وليد المعلم حيث قال " نحن في سوريا لا نعترف إلا بعراق موحد"

---

[214] فرح الزمان شوقي، **لماذا ترفض إيران استفتاء انفصال كردستان؟**، العربي الجديد، العدد 1113، تاريخ 18-9-2017.

[215] ابراهيم الأمين، **صراع الأولويات في بغداد: "داعش" أم انفصال الأكراد**، الأخبار، العدد 3293، تاريخ 9-10-2017.

[216] عمر الحداد وطريف الخياط، **مدخل إلى المسألة الكردية بين الحقوق والواقعية السياسية**، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، تاريخ 27-4-2017 ، ص 10.

مضيفاً " ونرفض أي إجراء يؤدي إلى تجزئة العراق"[217]، ما يعكس هواجس سوريا من تبعات الاستفتاء على مواطنيها الأكراد، والذين طالبوا بإنشاء فدرالية تراعي خصوصيتهم، شبيهة للحالة العراقية المتمثلة بإقليم كردستان. ومنذ اندلاع الثورة السورية عام 2011، وأكراد سوريا يشاركون في العمليات العسكرية بمواجهة تنظيم داعش، وبسبب تراجع الجيش السوري في مناطق عدة، سيطر الأكراد على بعضها وتم تقسيمها إلى ثلاثة أقاليم، الجزيرة، عفرين والفرات، وأعلنوا عن اعتماد النظام الفديرالي فيها.

لا شك أن ما يمرّ به إقليم كردستان العراق الفديرالي على الساحة العراقية من تطورات وبالأخص تأثير الاستفتاء الذي جرى ونتيجته، على صحوة النزعة القومية للأكراد في البلدان الأربعة المنتشرين فيها، انعكس ذلك أيضاً على أكراد سوريا الذين بدأوا أولاً بالمطالبة بتطبيق الحكم الذاتي، ثم انتقلوا إلى مرحلة المناداة بتطبيق النظام الفديرالي في المناطق السورية التي كانوا قد بسطوا سيطرتهم عليها وذلك أسوةً بأخوانهم في كردستان العراق، كما بدأت تعلو أصوات هنا وهناك تطالب بالانفصال عن الدولة السورية، لكن الردّ الرسمي السوري جاء على لسان الوزير المعلم والذي "أكد على أن منح الأكراد "حكماً ذاتياً" على النمط العراقي السابق أمر قابل للتفاوض والحوار"[218]، ولكن بعد التخلص من تنظيم داعش، وبالطبع في إطار الدولة السورية وحدودها المعترف بها دولياً، كما شدد في المقابل على أن نزعة الانفصال مرفوضة بشكل قاطع.

إن العوائق التي تمنع أكراد سوريا من إنشاء كيان خاص بهم ليس مقتصراً على الحكومة السورية فحسب بل يتعداه إلى الحكومة التركية والتي أرسلت حملات عسكرية إلى مناطق شمال وشمال شرق سوريا من أجل قمع الميليشيات الكردية السورية مثل "وحدات حماية الشعب" التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي ومنعها من إقامة كيان شبيه بكيان كردستان العراق،" خصوصاً أن التيار السياسي المسيطر والمهيمن على أكراد سوريا يحمل أفكار وشعارات "حزب العمال الكردستاني"

---

[217] **الحكومة السورية تعتبر استفتاء أكراد العراق "مرفوضاً"**، 25-9-2017، تاريخ الدخول: 28-7-2022:

https://www.i24news.tv › middle-east

[218] **كيف يتعامل أكراد سوريا مع استفتاء كردستان؟**، 5-10-2017، تاريخ الدخول: 25-7-2022:

https://futureuae.com › ar-AE › Item

نفسها،"[219]، والتي عانت من جرّائها تركيا وما زالت، وهذه الأحزاب والميليشيات تطالب بإنشاء وضع خاص للأكراد السوريين، وفي حال حصوله، سيؤدي إلى ارتدادات سلبية على الداخل التركي وعلى المواطنين الأكراد، وسيهدد أمن تركيا القومي حتى بنسبة أكبر من التهديد التي تشعر به من أكراد العراق لذلك، يعكس دخول القوات التركية إلى الأراضي السورية، صلابة الموقف و" المدى الذي يمكن أن تبلغه أنقرة في مسعاها للجم الطموحات الكردية في المنطقة"[220]، لذلك ما زالت تركيا تطالب الولايات المتحدة الأميركية بالانسحاب من شمال سوريا، وبوقف تقديم الدعم لحلفائها الأكراد، ليتسنى لها أن تقمع نهائياً الحالة الكردية المتمردة وأن تضمن استقرار مناطقها المحاذية للحدود مع سوريا.

**رابعًا: المواقف الدولية من الانفصال**

**1- الموقف الأميركي**

ولد شعور لدى القيادات الكردية أن الولايات المتحدة الأميركية تشجعهم على اتخاذ خطوة الانفصال عن العراق لإنشاء كيان خاص بهم، فمنذ حرب الخليج الثانية، قدم الأميركيون الدعم لإقليم كردستان العراق في مجالات عدة، ابتداءً من صدور قرار حظر الطيران فوق مناطقهم لمنع قوات صدام من ضربهم، ثم عبر تسهيل عملية تطبيق الفديرالية في الإقليم والدولة العراقية لإراحتهم من ظلم النظام الاستبدادي، مروراً بالسيطرة على كركوك وثرواتها النفطية وعائداتها المالية، كما من خلال المساهمة بتقديم المساعدات العسكرية لقوات البيشمركة، وصولاً للتحالف بين الطرفين الأميركي والكردي في مواجهة تنظيم داعش، ما أوحى للأكراد أن كل ما قُدِّم من دعم أميركي لهم "يشكل رصيداً يمكن البناء عليه للسير قدماً نحو الاستقلال"[221].

لكن الموقف الأميركي الحقيقي بالنسبة للاستفتاء كان على عكس ذلك، فقد نصحت الولايات المتحدة الأميركية مسعود البرزاني بتأجيله إلى وقت آخر لتتسنى له الظروف الإقليمية والدولية

---

[219] يوسف الشريف، **الملف الكردي في تركيا.. عقدة التاريخ و(بارانويا) المستقبل**، يكيتي، العدد 267، تشرين الأول 2019.

[220] عمر الحداد وطريف الخياط، **مدخل إلى المسألة الكردية بين الحقوق والواقعية السياسية**، مرجع سابق، ص 10.

[221] نزار عبد القادر، **مستقبل كردستان وسقوط "الحلم الكردي"**، مرجع سابق.

المناسبة، لكنه لم يُذعن للنصيحة الأميركية وأصرّ على إجرائه في حينه، ومن المعلوم أن الأميركيين كانوا يحتاجون إلى جهود الدول الإقليمية مثل تركيا والقوى المحلية مثل قوات الحشد الشعبي بالإضافة إلى الجيش العراقي لتشارك في الحرب على التنظيم، ولن تتبنى أي خطوة يمكن أن تؤثر سلباً على حلفائها وتخسر مشاركتهم، لعلمها بحساسية موضوع الانفصال الكردي في العراق على تلك الأطراف.

لذلك تضافرت الجهود الغربية كافة من أجل محاربة التنظيم الإرهابي ولإبعاد خطره عن المنطقة، فكانت "الأولوية بالنسبة إليهم تتمثل في محاربة "داعش" واستقلال كردستان سيضعف الحملة ضد الإرهاب"[222]، كما أن عملية تقسيم العراق وتغيير خارطته الحالية ستؤدي إلى موجة تعم المنطقة ولا أحد يستطيع أن يضمن تبعاتها.

**2- الموقف الأوروبي**

واجه الاتحاد الأوروبي الاستحقاق الأول والذي يتمثّل باستفتاء إقليم كردستان العراق للانفصال عن الدولة العراقية، فأصدر بيانات عدة تناهض عملية الاستفتاء في الإقليم الكردي ودعى إلى إلغائه، كي لا يتأزم الوضع السياسي بينه وبين الدولة العراقية، ومن أهم تلك البيانات كان الثاني والذي أصدرته "فيديريكا موجريني" وهي المفوضة العليا للسياسة الخارجية والأمن قبل تاريخ إجراء الاستفتاء الكردي بخمسة أيام، حيث تم التأكيه فيه على " أن الاتحاد الأوروبي يدعو السلطات في كردستان العراق لعدم إجراء الاستفتاء، ويعدّه غير مثمر"[223].

من ناحية ثانية كان على الاتحاد الأوروبي أن يواجه استحقاق آخر وهو إستفتاء إقليم كتالونيا الإسباني الذي أجري بتاريخ الأول من تشرين الأول من العام 2017 والذي كان يهدف للانفصال عن دولة إسبانيا، وكان لدى مدريد هواجس من أن تمتد شرارة الانفصال إلى إقليم الباسك والذي لديه نزعة للاستقلال أيضاً، لذلك كان رد مدريد عنيفاً وطلبت من السلطات الكتالونية بإلغاء الاستفتاء ونتائجه فوراً تحت تهديد مسك السلطة في الإقليم مباشرة.

---

[222] محمد علي السقاف، **نزعات الانفصال في كردستان وكاتالونيا**، الحياة، العدد 19934، تاريخ 1-11-2017.

[223] محمد محسن أبو النور، **الانفصال المعلق..معركة استفتاء كردستان**، السياسة الدولية، العدد 211، يناير 2018، ص 137.

شاءت الأقدار أن يتم إجراء استفتائين متزامنين لإقليمين يهدفان إلى الانفصال عن دولتين مختلفتين، وبما أن هناك دول أوروبية عدة تضم أقليات إثنية وطائفية وتعاني من المطالبات بالانفصال عن دولها، و" السماح لها، سوف يفتح الباب على مصراعيه لدعوات الانفصال والنزعات الانقسامية "الدفينة منذ زمن بعيد""[224]، ما سيؤدي إلى خلق مشكلة تقسيم للدول الأوروبية وشرذمة للاتحاد الأوروبي، بحيث يصبح بدلاً من تجمّع للدول، تجمّع لأجزاء ما دون الدول، لذلك صدر موقفاً ممانعاً عن رئاسة الاتحاد الأوروبي في وجه الاستفتاء الكتالوني، لأنه في حال حصوله، سوف "يمثل إنفصال كتالونيا حجر الدومينو الأول الذي سيقود الكثير من المناطق الأوروبية إلى الاحتذاء للمقاطعة الإسبانية"[225]، وهذا ما لا يستطيع أن يتحمّله الإتحاد الأوروبي في الوقت الحاضر، لذلك كان عليه أن يكون حازماً بموضوع استفتاء إقليم كتالونيا وأن يرفضه بشكل جازم، ومن ناحية أخرى، ما يرفضه على الصعيد الأوروبي، لن يستطيع أن يوافق عليه على الصعيد الخارجي وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، فما كان عليه إلا أن يرفض استفتاء إقليم كردستان العراق أيضاً ليكون متوازناً على الصعيد الاستراتيجي، ومن ناحية أخرى خوفاً من تأثير انفصال كردستان العراق على خريطة الشرق الأوسط، مع الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي له مصالح سياسية، ثقافية واقتصادية مع دول المنطقة وعلى رأسها موضوع النفط والغاز.

## المبحث الثالث: التدخل الخارجي والتشرذم الداخلي

تشهد الساحة العراقية منذ حرب الخليج الثانية حتى يومنا هذا، تدخلات من قبل دول إقليمية ودولية، وأصبحت حلبة لتصفية الحسابات بين اللاعبين الخارجيين، كما أن تلبد العلاقات بين اللاعبين الداخليين زاد من حدة الأوضاع السياسية، الاقتصادية والإجتماعية، بالإضافة إلى تأثير خطر تنظيم داعش الإرهابي الذي سبب المآسي للأطياف كافة، ما أدى إلى تشرذم العلاقات الأفقية بين الوحدات وضعف علاقة هذه الأخيرة مع السلطات الاتحادية.

---

[224] رياض الأحمدي، **الفيدرالية في اليمن تاريخ الفكرة ومؤشرات الفشل قراءة في جذور المفهوم ودراسة مقارنة في التجارب العربية (الإمارات، السودان، الصومال، العراق)**، مرجع سابق، ص 37.

[225] حسام كنفاني، **الانفصال الانتحار**، العربي الجديد، العدد 1154، تاريخ 29-10-2017.

## الفقرة الأولى: تدخل خارجي لدعم أطراف محلية

منذ إنشاء الدولة العراقية، والأكراد يحاولون بناء علاقات خارجية مع قوى إقليمية ودولية بهدف الحصول على المساعدات لنيل الاستقلال، فقد كانت تقدم كل من الولايات المتحدة الأميركية وإيران الدعم لهم وخصوصاً خلال فترة 1972–1974، ولكن مع توقيع اتفاقية الجزائر في العام 1975 بين إيران والعراق، توقفت المساعدات، و"تعرّض الأكراد بذلك لهزيمة كبيرة أنهت ثورتهم، وبيّنت بوضوح استخدامهم أداةً في سياق الصراع الدولي والإقليمي"[226]، ومنذ الاحتلال الأميركي عام 2003، تلقت الميليشيات الشيعية المساعدات والدعم من إيران، لتفرض سيطرتها على الواقع العراقي، أما السنّة الذين يمرّون بحالة إحباط منذ سقوط نظام البعث، تعرضوا لموجة داعش، فمنهم من التحق بها ومنهم من قاومها.

### أولًا: تدخل الولايات المتحدة لفرض سياساتها

إهتمت الولايات المتحدة الأميركية بالعراق منذ نشأته، وأدخلته ضمن مروحة سياساتها الاستراتيجية في الشرق الأوسط، وأظهرت ذلك عبر تقديم الدعم إلى الرئيس الراحل صدام حسين في حربه مع إيران، وفي المقابل ترأست تحالفاً دولياً لطرد الجيش العراقي من الكويت في حرب الخليج الثانية، ثم ترجمت تدخلها من خلال الحرب واحتلال العراق عسكرياً في نيسان 2003 بهدف تحرير الشعب العراقي من النظام الظالم، ولكن حقيقية الاهتمام الأميركي ترتكز حول وجود " العراق في قلب المنطقة الحيوية للمصالح الأميركية، وهو من موقعه في هذه المنطقة يهدد أصدقاء تقليديين للولايات المتحدة"[227] ومنهم إسرائيل والدول الخليجية، كما تشدّها إليه عملية البحث الدائم عن الوقود لتأمين حسن دوران عجلات معاملها وأساطيلها حول العالم والمادة الأساسية المطلوبة لذلك هي النفط، ومن المعروف أن منطقة الشرق الأوسط تحتوي على أعلى نسب من الاحتياطي العالمي، كما يقدّر الاحتياطي النفطي العراقي بنسبة 12% منه.

---

[226]– عماد قدورة، **التأثير الإقليمي والدولي في القضية الكردية في العراق (دراسة حالة 1972 1975)**، المركز العربية للأبحاث– ودراسة السياسات، 2016، ص 2.

[227] محمد حسنين هيكل، **الأمبراطورية الأميركية والإغارة على العراق**، الطبعة الثالثة، دار الشروق، 2004، ص 345.

وبعد سقوط النظام البعثي واعتماد الفديرالية في العراق من خلال عملية التصويت الناجحة على دستور العام 2005، أشعلت الساحة الداخلية بذور الفتنة السنية الشيعية وأنتجت مآسٍ كثيرة وسقط ضحايا كثيرون من جرّائها، ما أدى إلى طرح حلول جذرية لهذه المشكلة المستجدة، ومن بينها طُرِحَت فكرة التقسيم، التي نادى بها جو بايدن عام 2006 عندما كان نائباً للرئيس الأميركي آنذاك، لتفرض على العراقيين خياراً موجعاً " وفق رؤية قضت تقسيم العراق إلى ثلاث مناطق: سنية وكردية وشيعية يتمتع كل منها بحكم ذاتي"[228] ، كما تطابقت فكرته مع الكونغرس الأميركي الذي كان قد تقدم بمشروع إقامة ثلاث دول في العراق أيضاً، فهدفت دعوة بايدن تلك إلى تجنيب الشعب العراقي من الوقوع في فخ القتال الطائفي والدموي، ولمنع سقوط الضحايا الأبرياء، إلا أنه تراجع عن ذلك في شهر نيسان من العام 2015، حيث نادى بوجوب الحفاظ على دولة عراقية موحدة بهدف مواجهة تنظيم داعش الإرهابي.

إن فكرة تقسيم العراق كانت قد طرحت سابقاً على لسان شخصيات أميركية عدة وعلى رأسهم وزير الخارجية الأميركي الأسبق هنري كيسنجر الذي دعى في العديد من كتاباته ومقابلاته إلى تقسيم العراق إلى ثلاث دويلاتٍ، كردية، سنّية وشيعية، وبحسب رأيه "أن العراق أنشئ لأسباب جيوسياسية، ولا يمكن توحيده بمؤسسات تمثيلية "[229]، ولهذا السبب سيتحوّل بعد فترة من الزمن إلى الحكم الأوتوقراطي، كنظام صدام السابق أو سيتفكك إلى أجزاء يمثل كل جزء عنصراً من عناصره الطائفية والإثنية.

إشتد التنافس بين واشنطن وطهران للسيطرة على العراق، وخاصة مع دخول تنظيم داعش، حيث مدت كل واحدة منهما يد العون لحلفائها لتثبيت موقعها والحفاظ عليه، فقدمت واشنطن الدعم العسكري لقوات البيشميركة الكردية لتدافع عن إقليم كردستان، كما دعت السنّة إلى إنشاء الحرس الوطني الذي يذكّر بالصحوات التي قاتلت تنظيم القاعدة، كما أنها ساعدت بعض الميليشيات الشيعية غير المتحالفة مع إيران. وزاد التوتر بين الأميركيين والإيرانيين بعد توقف المفاوضات حول الملف النووي الإيراني في عهد الرئيس ترامب، انعكس ذلك على أرض العراق، ما زعج العراقيين

---

[228] نزار عثمان، **التقسيم كاستراتيجية أميركية تستهدف العراق والمنطقة**، البناء، العدد 1867، تاريخ 26-8-2015.

[229] دهام محمد العزّاوي، **الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية**، مرجع سابق، ص 116.

أنفسهم من هذه الدوّامة، حيث " أكد رئيس ائتلاف العراقية إياد علاوي، أن أميركا وإيران اختارتا الصراع على حساب الشعب العراقي وشعوب المنطقة"[230]، وصرّح أنه يجب تحييد أرض العراق وألّا تكون مسرحاً للاقتتال بين تلك الأطراف الخارجية.

ومع بداية الولاية الرئاسية الثانية للرئيس أوباما، تراجعت اهتمامات السياسة الأميركية تجاه العراق والشرق الأوسط وذلك مع بروز الخطر الصيني في منطقة الشرق الأقصى، ومع بداية ولاية الرئيس الأميركي بايدن، تم إعادة فتح المفاوضات مع طهران حول الملف النووي للوصول إلى حل يناسب الطرفين، بالتزامن مع انحسار خطر تنظيم داعش، ثم أتى الانسحاب الأميركي المفاجئ من أفغانستان، والذي أدى إلى استلام حركة طالبان السلطة، وكل هذه المستجدات، تدلّ على الرغبة القوية لدى القيادة الأميركية بالاتجاه نحو الشرق، لبدء مواجهة جديدة تترجم من خلال " تعبيرات جيوسياسية تندرج في سياق الردّ على تضخم قوة الصين، وما يمكن أن يفضي إليه الأمر – بالضرورة – من تهديد لجاراتها"[231].

**ثانيًا: التدخل الإيراني في الأزمة العراقية**

كانت العلاقة عدائية ما بين العراق وإيران خلال حرب الخليج الأولى التي دامت لمدة ثمان سنوات، ولكن مع الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003 وبدء عمليات المقاومة ضده، شرعت إيران بدعم الميليشيات الشيعية الموالية لها بالسلاح والمال لضرب الجيش الأميركي الذي يعتبر عدواً لها، وبعد نشوء النظام الفديرالي في العراق، خشيت إيران من أي تعديل على خريطة العراق كي لا يؤدي ذلك إلى تغيير على الوضع الجيوبوليتيكي القائم في المنطقة ما يهدد أمنها الاستراتيجي، فوجود دولة موحدة للأكراد لها علاقات جيدة مع إسرائيل تشكل خطراً على أمنها القومي، كما يمكن أن تنتقل تلك العدوى الكردية إلى دولة عربية سنية في العراق، تكون لها امتدادات من خلال علاقات مميزة مع دول الخليج وهذه الأخيرة على عداء مع إيران، ما يؤدي إلى تحريك الأقليات في أراضيها

---

[230] **الجيش الأميركي ينقل قواته إلى مناطق أكثر أمناً**، البناء، العدد 3140، تاريخ 18-1-2020.

[231] يوسف نصر الله، **دومينو الصراعات تحولات البيئة الاستراتيجية في الشرق الأوسط**، الطبعة الأولى، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت، 2019، ص 119.

للمطالبة بالاستقلال، لذلك فإن إيران " تسعى إلى الحفاظ على العراق الضعيف غير المهدد لمصالحها، والموائم لسياستها واستراتيجيتها الإقليمية"[232].

كما أن سياسة واشنطن في الشرق الأوسط، قدّمت خدمة لإيران عن قصد أو عن غير قصد وذلك من خلال ضرب منافسي إيران من الجهتين الغربية والشرقية، أي حركة طالبان في أفغانستان وصدام حسين في العراق، ما سهّل لطهران العمل في العراق، حيث برز دورها من خلال أذرعها المتمثلة بالميليشيات الشيعية الموالية لها، والتي تشكل نسبة لا يستهان بها من قوات الحشد الشعبي، حيث تدعمها بالمال والسلاح، حتى أن تدريبات تلك الميليشيات تشرف عليها قوات الحرس الثوري، ومع دخول تنظيم داعش إلى العراق، زادت إيران من تقديماتها العسكرية لحلفائها، لتدعمهم في محاربته، لما يشكل خطراً على العراق وإيران، فالحملة التي أطلقتها الحكومة الإيرانية ضد داعش هي تذكير للعراقيين بأن جارهم الأكبر هو الجهة الفاعلة الأقوى في بلادهم"[233].

ومن ناحية أخرى، فإن العلاقات بين الشيعة في العراق وإيران لها ارتباطات دينية بحكم وحدة المذهب الشيعي ووجود موقع المقامات الدينية في النجف وكربلاء، والتي ترمي إلى تقوية العلاقات بين الطرفين من خلال الزيارات الدينية التي يقوم بها الإيرانيون لتلك المقامات.

تقوم الميليشيات الشيعية الوكيلة لإيران " بدور "زرٍّ وعازلٍ"[234]، فمن ناحية هي زرّ تستطيع أن تضغطه طهران عندما تريد أن تقمع خصومها، ومن ناحية ثانية، تعتبر عازلاً يتيح لها أن تبعد الشبهة عنها متى خرقت تلك الميليشيات حقوق الإنسان وإن قامت باقتراف جرائم.كما تقدم طهران المساعدة لجميع حلفائها ولكي تبقى مسيطرة عليهم، تعمل على افتعال بعض المنازعات فيما بينهم لتأتي هي وتحلّ الإشكال لتبقى بنظرهم المخلّص الأوحد، ومن الناحية السياسية تحافظ طهران "على

---

[232] فراس إلياس، **إيران والمشروع الكردي في العراق... التهديدات وخيارات المواجهة**، 12-10-2020، تاريخ الدخول: 25-5-2022:

http://rasanah-iis.org

[233] عليرظا نادر، **الدور الذي تضطلع به إيران في العراق**، مرجع سابق، ص 2.

[234] رانج علاء الدين، **احتواء الميليشيات الشيعية: المعركة من أجل الاستقرار في العراق**، مرجع سابق، ص 5.

نفوذها في العراق على أساس تشكيل حكومات مركزية يقودها الشيعة مع الحرص ألا تخرج هذه الحكومات عن سيطرتها"[235].

ولكن بعد انطلاق المظاهرات في تشرين الأول 2019 والتي رُفِعَت خلالها مطالبات بعدم تدخل إيران بالسياسة العراقية، ثم حصلت عملية اغتيال الجنرال قاسم سليماني في بداية العام 2020، مع ظهور نوع من الشك في إمكانية ضلوع أحد الفصائل العراقية في العملية، إتجهت القيادة الإيرانية " إلى بناء خلايا سرية تابعة لها داخل العراق"[236]،.حيث يتم اختيار عدد من المسلحين المميزين الذين يعتبرون من النخبة من الفصائل التابعة لها، يرتبطون بها بشكل مباشر، ويتم تدريبهم عند الحرس الثوري الإيراني على تسيير الطائرات بدون طيار، زرع القنابل وإطلاق الصواريخ، وبهذه الطريقة تضبط إيران هذه المجموعة، لأن أصبحت تعاني من صعوبة السيطرة على أعداد كبيرة من الميليشيات والفصائل بعد غياب الجنرال سليماني الذي كان يعرف كيف يضبطها.

تلقت إيران ضربات إسرائيلية عدة في سوريا، كما تعرضت إلى اعتداء أصاب مركزاً عسكرياً في كرمنشاه في 14 شباط 2022، وكانت إيران قد حذّرت واشنطن وتل أبيب بعدم الاعتداء على كوادرها ومنشآتها، لذلك " استهدفت إيران بـ"صواريخ نقطوية دقيقة، قاعدة "حرير في مدينة أربيل"[237]، والتي تقع بالقرب من القنصلية الأميركية، وقال الإيرانيون أن من هذا الموقع انطلقت الطائرات التي ضربت المركز في كرمنشاه، على أثر ذلك علت الأصوات العراقية الرسمية والشعبية اعتراضاً على الهجوم الإيراني حيث اعتبرته انتهاكاً للسيادة العراقية، مع العلم أن إسرائيل تستخدم إقليم كردستان لتشن اعتداءاتها على إيران.

لإيران علاقة تاريخية مع إقليم كردستان العراق، من خلال حزب الإتحاد الوطني الكردستاني برئاسة طالباني، الذي يسيطر على محافظة السليمانية، مع الإشارة إلى أن حدودها الخارجية تحدّها إيران، بعكس الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يسيطر على دهوك وأربيل ولديه حدود مشتركة

---

[235] عليرظا نادر، **الدور الذي تضطلع به إيران في العراق**، مرجع سابق، ص 5.

[236] هيفاء العريبي، **الاستراتيجية الإيرانية الجديدة وتداعياتها على العراق والمنطقة**، الشرق الأوسط، العدد 15519، تاريخ 25-5-2021.

[237] **إيران لأعدائها: للصبر الاستراتيجي...حدود!**، الأخبار، العدد 4584، تاريخ 14-3-2022.

مع تركيا أيضاً، كما أن علاقة رئيسه مسعود البارزاني مميزة مع الأتراك، حتى أن حزب الاتحاد الوطني وحركة التغيير طرحا مشروع إقامة إقليم كردي ثانٍ بدعم إيراني نواته محافظة السليمانية، للتخلص من سيطرة البرزاني على كامل إقليم كردستان العراق.

كما تعتبر السليمانية عمق استراتيجي للإيرانيين في العراق، لأنها قبل العام 1848 كانت تتبع للأراضي الإيرانية، ولكن بموجب اتفاقية أرضروم الثانية التي عقدت بين السلطنة العثمانية والدولة الفارسية عام 1848، تم " تبادل الأراضي بين الدولتين إذ أصبحت السليمانية وما حولها تابعة للعثمانيين، مقابل التنازل عن الأحواز لإيران"[238]، كما أن العلاقات التجارية بين إيران والسليمانية متقدمة بسبب أن هذه الأخيرة تعتبر من أهم المراكز الصناعية والتجارية في العراق، حيث تسعى إلى جذب المستثمرين الإيرانيين للعمل في قطاعي الصناعة والزراعة، ما يفتح الباب واسعاً أمام المخابرات الإيرانية للتغلغل في السليمانية وإقليم كردستان لمراقبة تحركات الكرد والإسرائيليين والأميركيين.

**ثالثاً : التدخل التركي في العراق**

مع دخول تنظيم داعش إلى العراق وسوريا في العام 2014، شكل خطراً عليهما كما على الدول المجاورة، وكانت تركيا من دول التحالف مع الولايات المتحدة التي شاركت بالحرب ضد التنظيم الإرهابي، فمدّت يد المساعدة إلى الجيش العراقي وقوات البيشمركة، وأقامت قاعدة عسكرية في بعشيقة التابعة لقضاء الموصل في محافظة نينوى، وساهمت بتدريب مقاتلين عراقيين أكراد وغيرهم للاشتراك في مواجهة التنظيم الإرهابي، حتى أنها ساعدت قوات البيشمركة للانتقال عبر أراضيها لدعم الأكراد في كوباني السورية وذلك عندما اشتدّ الخناق عليها من جراء الحصار الذي فرضه مقاتلي تنظيم داعش، وكانت الدولة العراقية مشغولة بمواجهة التنظيم ولم تُعِر أهمية للتدخل التركي.

من جهة أخرى، ومنذ العام 1984 صعّد حزب العمال الكردستاني عملياته العسكرية ضد الجيش التركي في مناطق شرق تركيا القريبة من الحدود العراقية والسورية، وعزز مواقعه في شمال

---

[238] حمد جاسم حمد، **دور إيران في الدعوة لإنشاء إقليم السليمانية في العراق**، تاريخ: 2-8-2015، تاريخ الدخول: 7-8-2022:

https://m.annabaa.org › arabic › studies

العراق ليشن هجماته على الداخل التركي، ما أدى إلى سقوط ضحايا من الجيش التركي والمدنيين الأتراك وحتى الأكراد منهم، وبسبب ذلك وجّهت القوات التركية حملات عسكرية عدة إلى المنطقة لضرب عناصر الحزب، كما صدرت تصريحات عدة على لسان وزراء الدفاع الأتراك المتلاحقين تفيد أن قواتهم العسكرية قد شنت هجمات في مناطق شمال العراق، ومن بينها تصريح للوزير خلوصي اكار في نيسان من العام 2022، مفاده" إن وحدات كوماندوز ومسيّرات ومروحيات هجومية تقصف مواقع حزب العمال الكردستاني في ثلاث مناطق قريبة من الحدود التركية"[239].

وما بين العامين 2020 و2022 شنت تركيا عمليات عسكرية بشكل متكرر ضد مسلحي حزب العمال الكردستاني، وكانت قد أطلقت عليها أسماء "مخلب النمر" ، "مخلب النسر" وكان آخرها "قفل المخلب" في المنطقة، كما تاريخياً تم عقد مذكرات تفاهم بين البلدين حتى خلال حكم الرئيس الراحل صدام حسين، سمحت بموجبها للجيش التركي بالتوغل بضعة كيلومترات في الأراضي العراقية لملاحقة مقاتلي حزب العمال، وبسبب الاحتلال الأميركي للعراق وإنشاء منطقة آمنة وفرض حظر الطيران فوق إقليم كردستان، تلاشت السيطرة العراقية على منطقة شمال العراق، في مقابل صعود قوة الأكراد من خلال فرض الفديرالية وتثبيت إقليم كردستان ضمن العراق الفديرالي، ما فتح الباب واسعاً أمام القيادة التركية للدخول إلى أراضي الإقليم بشكل مستمر لما لها من علاقات وثيقة مع مسعود البرزاني رئيس إقليم كردستان ورئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، حيث تعاون الطرفان في ملاحقة عناصر حزب العمال المنتشرين في إقليم كردستان العراق.

ولكن القيادة التركية أخطات هذه المرّة باستهدافها منتجعاً سياحياً في منطقة زاخو التابعة لمحافظة دهوك بتاريخ 20-7-2022، حيث " قتل تسعة مدنيين على الأقل بينهم نساء وأطفال، وأصيب 33 آخرون بجروح"[240] من جرّاء القصف، وعلى أثر ذلك، ندّد رئيس الوزراء العراقي الكاظمي الانتهاك الصريح والسافر التي قامت به القوات التركية بحق السيادة العراقية وتهديد أمن المواطنين العراقيين من خلال استهداف منطقة سياحية في دهوك، كما اتخذ البرلمان العراقي قراراً

---

[239] **تركيا تطلق هجوماً ضد "العمّال الكردستاني" شمال العراق**، الشرق الأوسط، العدد 15848، تاريخ 19-4-2022.

[240] **بغداد: مقتل 9 وإصابة 33 في هجوم صاروخي تركي على دهوك**، اللواء، العدد 16436، تاريخ 21-7-2022.

بتشكيل لجنة ميدانية لتقصي الحقائق بشأن القصف التركي الذي أصاب المدنيين العراقيين، وأعلنت الحكومة العراقية، أنها رفعت رسالة إلى مجلس الأمن الدولي تعرض شكواها بشأن الاعتداء التركي الذي حصل في محافظة دهوك، ووثّقت فيها أكثر من 22 ألفاً و740 خرقاً تركياً سابقاً، كما صرّحت وزارة الخارجية العراقية في بيان أصدرته أن " لدى تركيا أغراضاً توسعية وراء الاعتداءات التي تقوم بها"[241]، وأن العراق سيعمل على إحباطها، كما على الجانب التركي أن يقدم اعتذاراً للدولة العراقية وشعبها.

ومن ناحية أخرى، تطمح تركيا إلى توسيع نفوذها في العراق، فتعزف على الوتر الإثني لتكون عرّاب حلفائها تركمان العراق وهم ثالث أكبر إثنية بعد العرب والأكراد، حيث تقدّم لهم الحماية من الأكراد والحشد الشعبي، ومن خلالهم تلعب دوراً رئيساً في المعادلة العراقية ضمن النظام الفديرالي، وخاصةً في محافظة كركوك الغنية بالنفط، حيث تحاول إنشاء كيان خاص لهم، لذلك فقد " لعبت تركيا دوراً حيوياً في إنشاء الجبهة التركمانية العراقية والتي ترغب أن ينضوي التركمان تحت لوائها"[242]. كما تحاول ألّا تنتقل عدوى أكراد العراق ذو الطموحات الانفصالية إلى الداخل التركي فتصيب مواطنيها الأكراد، وهي ما زالت تعاني من هجمات حزب العمّال الكردستاني وتهديداته، لذلك ومع أن علاقتها بحليفها مسعود البرزاني جيدة، كانت ردة فعلها قاسية على إجراء الاستفتاء الكردي في إقليم كردستان العراق كي تصون أمنها القومي.

**رابعاً : التدخل الإسرائيلي في العراق (المؤتمر التهريبة في أربيل)**

منذ أن شارك الجيش العراقي مع الجيوش العربية في حربي 1967 و1973 ضد إسرائيل، وهذه الأخيرة تحاول المستحيل لإضعافه، لما برهن من قوة وفعالية، حتى خلال حربه مع إيران وفي تاريخ 7 حزيران من العام 1981، شن الطيران الحربي الإسرائيلي هجوماً جوياً مفاجئاً على المفاعل النووي العراقي تموز (أوزيراك) الذي يقع في جنوب شرق بغداد وتم تدميره بشكل شبه كليّ، لتضمن إسرائيل عدم إمكانية العراق من تهديدها بسلاح ذريّ. كما في حرب الخليج الثانية عندما شنت

---

[241] **العراق في رسالة إلى مجلس الأمن: لدى تركيا أغراض توسعية وراء الاعتداءات**، الديار، العدد 11940، تاريخ 25-7-2022.

[242] هنري ج. باركي، **العراق وجيرانه أخطار (وإمكانات) الجوار**، معهد السلام الأميركي، تقرير خاص رقم 141، تموز 2005، ص5.

الولايات المتحدة الأميركية مع دول التحالف حرباً على العراق لإخراجه من الكويت كانت المستفيد الأول من إضعاف القدرة العسكرية العراقية.

على أثر الانسحاب الأميركي المفاجئ من افغانستان في 31 آب من العام 2021 وانهيار حلفاء الولايات المتحدة الأميركية أمام حركة طالبان بشكل سريع، وبسبب مشاهد الرعب التي رآها الناس لبعض حلفاء واشنطن وهم يتمسكون بالطائرات الأميركية وهي تغادر مطار كابول، دبّ الرعب في أنفس بعض الجهات العراقية التي تعوّل على الأميركيين والإسرائيليين، كي لا يتركوهم في مواجهة مصيرهم مع إيران إذا تكرر السيناريو الأفغاني في العراق في حال أرادت واشنطن الانسحاب كلياً من العراق بشكل مفاجئ.

لذلك عقد مؤتمر في فندق ديفان في محافظة أربيل بتاريخ 24 أيلول من العام 2021 تحت عنوان "السلام والاسترداد" الذي نظمه "مركز اتصالات السلام" والذي يترأسه جوزيف براودي وهو أميركي من أصل يهودي عراقي، حضره حوالي 300 شخص من السنة والشيعة وكان من بينهم شيوخ من ستة محافظات وهي بغداد، صلاح الدين، الموصل، ديالى، الأنبار وبابل، وقد أفضى المؤتمر إلى " رسالة هلع أطلقتها القوى المرعوبة مما حدث في أفغانستان، من تخلٍ أمريكي عن حلفائهم دون مراعاة لعواقب من يتعاون معهم"[243]، وكان الهدف من الرسالة أن تصل بسرعة إلى كل من الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل، لتقديم وعدٍ صريح لهما بأنهم على استعداد لوضع العراق على مسار التطبيع. وفي نهاية المؤتمر صدر بيان قرأته سحر الطائي التي تشغل منصب مديرة الأبحاث في وزارة الثقافة ببغداد، حيث تضمّن المطالبة بالانضمام إلى "اتفاقيات ابراهيم (أبراهام)" التي نصّت على بدء علاقات دبلوماسية ما بين إسرائيل والأطراف التي وقّعت على تلك الاتفاقيات، كما "تحدث خلال المؤتمر عبر الفيديو تشيمي بيريز الذي يرأس مؤسسة والده الرئيس الإسرائيلي الراحل شيمون بيريز"[244]، ما يعكس الصبغة الإسرائيلية المهيمنة على المؤتمر.

---

[243] بشير الوندي، **الإنحسار والإنكسار أمريكا بين العراق وأفغانستان**، الطبعة الأولى، دار الصفار للطباعة والترجمة والنشر، بغداد، 2021، ص 163.

[244] **تحت عنوان "السلام والاسترداد"... مؤتمر في كردستان العراق يدعو إلى التطبيع مع إسرائيل**، تاريخ 25-9-2021، تاريخ الدخول 7-8-2022:

https://www.france24.com › 202109...

صدر ردّ رسمي عنيف من بغداد على المؤتمر وبياناته، حيث أصدرت المحكمة الاتحادية العليا أوامر إلقاء قبض بحق كافة المشاركين فيه، كما صدرت بيانات عبّرت عن ردود أفعال الأحزاب والمنظمات العراقية، حيث وجِّهَت أصابع الاتهام إلى المشاركين وتم تجريمهم بالخيانة العظمى، ومن ناحية أخرى استنكرت العشائر مما قام به بعض شيوخها فمنهم من كان على علم بموضوع المؤتمر ومنهم من كان على غير علم، إذ اعتقد البعض أن الهدف منه دعم عملية إنشاء إقليم سني للمحافظات الغربية، وبعد تجلّي حقيقة أهداف المؤتمر، " تبرأت عشائر من أفعال شيوخها، كوسام الحردان، ولحقتهم عشيرة الجبور لتتبرأ من أفعال ابن عشيرتها عامر الجبوري"[245]

نفت أربيل علمها بالمؤتمر، كي لا تتحمل أي مسؤولية تجاه السلطة المركزية في بغداد، كما أن المحافظات الغربية أرادت أن يكون مكان المؤتمر في أربيل لإبعاد الشبهة عنها ولكون الإقليم يتمتع بالديمقراطية والحرية أكثر من المناطق الأخرى في العراق، لكن من المؤكد أن أربيل كانت تعلم بمضمون مؤتمر التطبيع، فاجتماع هذا العدد الكبير من المشاركين في فندق في عاصمة إقليم كردستان، لن يكون صعباً على قوات الأمن الكردية أن تعرف حيثياته وأهدافه، فعلاقة الإقليم بإسرائيل معروفة وقديمة، بحيث كانت هذه الأخيرة من الداعمين القليلين لإنفصال كردستان عن العراق عبر الاستفتاء الذي حصل في 25 أيلول 2017، فأحلام مسعود البرزاني الإنفصالية تنتعش كلما لاحت في الأفق بوادر تعكس ضعف العراق أو حين يمرّ بلحظات من عدم التوازن، ولكن في حال دعمت إسرائيل الأكراد لتحقيق الانفصال وقدمت لهم المساعدات المختلفة، سيدفع الأكراد في المقابل ثمناً باهظاً لها " لا يقل عن السماح بتحوّل الإقليم إلى إحدى المنصات الإسرائيلية للتجسس على إيران "[246].

## الفقرة الثانية: شرذمة على الصعيد الداخلي

إن الوضع الداخلي العراقي يعاني من أزمات داخلية منذ عهد الاستقلال، فالمجتمع العراقي يتكوّن من طوائف وإثنيات عدّة، وتتمتع كل فئة بخصوصيات تميّزها عن الأخريات، كما يوجد في أراضي العراق ثروات طبيعية من نفط وغاز، تشد إليها الطامعين لالسيطرة عليها، هذا ما أدى إلى

---

[245] بشير الوندي، **الإنحسار والإنكسار أمريكا بين العراق وأفغانستان**، مرجع سابق، ص 162.

[246] حسين ابراهيم، **في ما وراء المؤتمر – التهريبة: "كردستان" تحيي أحلام الانفصال**، الأخبار، العدد 4450، تاريخ 29-9-2021.

نشوء صراعات بين مختلف الأطراف. وبعد اعتماد النظام الفديرالي عام 2005، تضاربت الآراء حول إيجابياته وسلبياته، فأيده البعض، لما يؤمن من عدالة ومساواة بين جميع أطراف المجتمع، ويسمح لكل مجموعة أن تهتم بأمورها الخاصة لتحقيق المنفعة الاقتصادية والحياتية، أما بالنسبة للبعض الآخر، فقد رأوا أن الفديرالية تجسّد مشروع خارجي يهدف إلى تفتيت العراق وتقسيمه، ويشكل خطراً على دول الممانعة مثل سوريا وإيران كما على خط المقاومة، كما اشتد الخلاف بشأن السيطرة على بعض المناطق الغنية بالثروات الطبيعية، وعلى موضوع تحويا المحافظات إلى أقاليم والأقضية إلى محافظات.

**أولًا: ضعف العلاقات الداخلية**

**1- فقدان الثقة بين الأطراف الداخلية**

إجتمعت قوى المعارضة بعد الاحتلال الأميركي عام 2003، وعلى رأسهم الحزبين الكرديين الكبيرين الديمقراطي والاتحاد الوطني، والقوى الشيعية، وتضافرت جهودهم من أجل التخلّص من حزب البعث وإسقاط صدام حسين لما عانته هاتان الفئتان من بطشه، وتم الاتفاق على اعتماد النظام الفديرالي في العراق لما يؤمن من عدالة في التمثيل ويحفظ خصوصية الأطراف كافة وخاصة الأقليات منها، وما أن تم التخلص من صدام حتى سيطر الشيعة على الحكومات المتلاحقة بحكم أنهم الأكثرية على صعيد العراق.

نشب الخلاف بين السلطة المركزية وإقليم كردستان ذو الطموحات الانفصالية، حتى وصل الأمر لحدود المواجهة في العام 2008، حين أرسلت حكومة بغداد قواتها المعززة بالدبابات والتي تم تسميتها "قوات شرق دجلة" على مقربة من حدود الإقليم بهدف تهديده للانصياع لأوامرها وإلا سوف يتعرض للاجتياح، وقد استمر النزاع بين هذه السلطة الحاكمة في بغداد وبين سلطات إقليم كردستان بشكل خفيّ، كما تم استعمال سياسة الإقصاء والتقاعس في تطبيق مواد الدستور الفديرالي، وبالأخص "فيما يتعلق بالمجلس الاتحادي وهو الجزء الأهم في البرلمان العراقي الذي يطمئن مكونات العراق الأخرى على مستقبلها وشراكتها "[247]

[247] كفاح محمود كريم، **سياسة الحكومات العراقية تجاه الكرد منذ إعلان الدولة العراقية حتى الاستفتاء**، مركز الجزيرة للدراسات، 2-9-2018، تاريخ الدخول: 9-8-2022:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/09/180902101932470.html

**2- المحافظات، خلافاتها، وعلاقاتها بالحكومة المركزية**

أ- خلافات بين المحافظات[248]

برزت الخلافات بين بعض المحافظات وخاصة في المناطق الجنوبية بشأن الحدود بينها، حيث اعترضت محافظة ذي قار على التعديات الحاصلة على حدودها من قبل محافظة البصرة ولجنتها المختصة بترسيم الحدود بينهما، حيث حاولت أن تضم جزءًا من أراضي ذي قار بطريقة غير صحيحة، ومن جهة أخرى، طلبت اللجنة المختصة في محافظة المثنى من محافظة ذي قار أن تعجّل في تأليف لجان مشتركة " لمنع الخلافات العشائرية والابتعاد عن التصعيد الذي قد يؤدي إلى توسعها"[249]، وإلى تأزّم العلاقة بين المحافظتين، ما يهدد أمنهما الداخلي.

ب-منح بعض الصلاحيات إلى المحافظات

من ناحية صلاحيات المحافظات، عدّل مجلس النواب العراقي قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم 21 لسنة 2008، وذلك في تموز من العام 2013، والذي قضى بنقل الوظائف، الأجهزة، الخدمات والدوائر الفرعية إلى المحافظات ضمن مجال وظائفها والتي تبيّنها القوانين المختصة والدستور العراقي، وذلك بشكل تدريجي وخلال مهلة زمنية لا تتعدى السنتين، كما أبقى للحكومة المركزية دورها في تخطيط السياسة العامة للدولة العراقية. كما صرّح صادق كاظم وهو خبير قانوني، بأن كل فئة من الفئتين المؤيدة والمعارضة لفكرة إنشاء أقاليم في الدولة، لديها حججها ومبرراتها، ما يعكس عمق التنازع بين منهجين مختلفين، حيث تسعى كل جهة إلى إطلاق حركة دوران عجلات الدولة ومؤسساتها الدستورية بحسب رغبته، ما يُظهِر عدم بتّ السمة النهائية لنظام الدولة السياسي والإداري بعد العام 2003، وأضاف " إن اللجوء إلى توسيع صلاحيات مجالس المحافظات يمثّل حلاً توافقياً بين فكرتي الفيديرالية والمركزية"[250] لأن هذا الخيار يجسّد

---

[248] أنظر خريطة محافظات العراق، الملحق رقم 1.

[249] أحمد وحيد، **خلافات ترسيم الحدود بين المحافظات جنوب العراق**، الحياة، العدد 19470، تاريخ 25-7-2016.

[250] **الحكومة العراقية تؤكد على عزمها على منح المحافظات صلاحيات أوسع**، الحياة، العدد 19472، تاريخ 27-7-2016.

المرحلة الإنتقالية ما بين النظامين، فهو يفسح المجال للدولة أن تطّلع على عمل المحافظات، لكن في المقابل تبدأ بالتخلي عن بعض صلاحياتها.

**3- الخلاف على كركوك**

أثّرت الأحداث المختلفة التي مرّ بها العراق والتي ذكرت سابقاً، على العلاقات بين العرب والأكراد والتركمان والأقليات كافة، كما على العلاقات بين المحافظات والأقضية، وبرزت المشكلات حول المناطق المتنازع عليها وبالأخص على محافظة كركوك الغنية بالنفط، حيث حاولت أطراف عدّة السيطرة عليها لوضع يدها على ثرواتها، وعلى رأسها إقليم كردستان الذي يحتاج لتلك الثروات لتغذية خزينته، وعندما أقيم الاستفتاء الكردي على الانفصال في 25 أيلول 2017، قرر الكرد بضم كركوك إلى الاستفتاء ما أثار الخلاف بينهم وبين التركمان، الذين يعتبرون أن كركوك ليست من حق الكرد بل هي من حقهم التاريخي، وبسبب المعاناة والاضطهاد الذي تعرّض لها التركمان في المحافظات التابعة للإقليم، فهم " يعتبرون أن إقليم كردستان يشكل تهديداً وجودياً لبقائهم من خلال استراتيجيات تهدف إلى استئصال التركمان أو صهرهم/إخضاعهم"[251] لسياسة التكريد.

ومن ناحية ثانية، عانى الأكراد من سياسة تعريب كركوك، حين عمل النظام البعثي على نقل العرب العراقيين من وسط وجنوب العراق بالإضافة إلى بعض الفلسطينيين للإقامة في كركوك، وقد قدمت لهم القروض والمساعدات ليستقروا فيها. ما يدل على أهمية كركوك بالنسبة إلى الأطراف كافة حيث عمل كل طرف لإثبات أحقيته التاريخية وتعزيز وضعه الديموغرافي ليفرض سيطرته عليها وعلى ما فيها من ثروات.

حتى أن الحزبين الكرديين الكبيرين قد تخاصما حول موضوع انتخاب محافظ لكركوك، فإن " الحزب الديمقراطي صار يفضل التعامل مع القوى القوية في كركوك وغيرها من المناطق، على أن يتحالف مع غريمه اللدود حزب الاتحاد"[252]، لذلك فقد أقام تحالفاً في محافظة نينوى مع الحشد

---

[251] ليام أندرسن وغاريث ستانسفيلد، ترجمة عبد الإله النعيمي، **أزمة كركوك السياسة الإثنية في النزاع والحلول التوافقية**، الطبعة الأولى، دراسات عراقية، بغداد، 2009، ص 114.

[252] فاضل النشمي، **صراع مكونات كركوك على المحافظ يعطّل تطلعات سكانها**، الشرق الأوسط، العدد 14805، تاريخ 11-6-2019.

الشعبي ليضمن لهذا الأخير منصب المحافظ، وفي المقابل أن يقدّم الحشد له الدعم اللازم لحل مشاكله مع العاصمة.

**ثانيًا: المطالبة بإنشاء أقاليم ومحافظات**

**1- إقليم الجنوب**

طالبت محافظة البصرة مراراً وتكراراً من الحكومة المركزية بتحويلها إلى إقليم، وطرحت الصوت للمحافظات الجنوبية الأخرى مثل ذي قار، ميسان والمثنى بالانضمام إلى الإقليم الجنوبي في حال رغبت بذلك، والخلفية التي تنطلق منها فكرة إقامة إقليم تعود إلى المشاكل الإقتصادية التي تعاني منها البصرة مع العلم أنها من أكثر المحافظات الغنية كونها تعوم على بحيرة من النفط، وتشتهر بزراعتها وتجارتها الواسعة وتحصيل عائدات الجمارك عبر منفذها على البحر، فهي تساهم بحوالي 80% من ميزانية العراق المالية، وفي مقابل كل برميل نفط يتم تصديره من أراضيها كانت تحصل المحافظة على دولارين فقط، كما أن مشاريع عدّة ما زالت متوقفة، وخاصة الإنمائية منها و" أوضاعها متردية وبناها التحتية ما زالت مدمرة"[253]، وذلك بسبب الإهمال الذي تعاني منه من قِبَل بغداد من جهة أولى، وبسبب مشكلة الفساد الإداري المستشري فيها من جهة ثانية، لذلك رغب سكان المحافظة بإنشاء إقليم لحفظ حقوقهم وتوسيع صلاحياتهم ليُحكِموا قبضتهم على ثرواتهم كي يحصلوا على نسبة تكفيهم من الموازنة العامة لتساعدهم على تطوير محافظتهم وليفرضوا سيطرتهم على قرارها السياسي في وجه الحكومة المركزية.

وبحسب رأي الصحافي أحمد سنيطي، لو كانت محافظة البصرة قد " تسلمت مستحقاتها من الدولة منذ عام 2008، لتلاشت المطالبات بتأسيس إقليم جنوبي"[254]، وكان قد طرح موضوع إنشاء إقليم البصرة مجدداً أثناء فترة تواجد تنظيم داعش الإرهابي في العراق، حينها كانت الأولوية لدى الحكومة المركزية في بغداد، مواجهته والقضاء عليه لما شكّل وما يزال خطراً على الدولة العراقية ككل، فرأت بعض الأوساط السياسية والمسؤولين الحكوميين بضرورة التريث في خوض

---

[253] فاضل النشمي، **إقرار إقليم البصرة يثير خلافاً بين القوى السياسية العراقية**، الشرق الأوسط، العدد 14736، تاريخ 3-4-2019.

[254] خالد سليمان، **البصرة تحن إلى الماضي والمالكي يحول فيها تعويض خسارته في بغداد**، الحياة، العدد 18914، تاريخ 16-1-2015.

تجربة إقامة الأقاليم وإرجاء هكذا خطوة لما بعد التخلص من داعش، لأنه "ينبغي تأجيل مشاريع الأقاليم إلى أن تكون الظروف هادئة حتى ينتج منها عراق اتحادي موحد""[255].

كما أن تجربة إقليم كردستان كانت قد شكّلت هاجساً للحكومة المركزية في بغداد لما حملت من ميول إنفصالية حتى أنها وصلت إلى حد إجراء استفتاء حول إستقلال الإقليم، وانعكس ذلك سلباً على باقي محاولات إنشاء أقاليم أخرى، فكان الرفض من نصيبها، خوفاً من إعادة إنتاج إقليم شبيه لكردستان، ما يؤدي إلى تقسيم العراق وذلك من وجهة نظر المعارضين للفكرة الفديرالية، كما أن إيران دعمت سابقاً فكرة إنشاء إقليم يضم محافظات الوسط والجنوب الشيعية، ولكن بعدما خرج الأميركيون، تراجعت عن موقفها في هذا الشأن بسبب أن الحكومة العراقية التي تسيطر على الحكم في بغداد حليفتها، وبذلك تستطيع من خلالها أن تمد سيطرتها على كامل الأراضي العراقية.

ومن وجهة نظر الناشط رعد البصري، يقول أن فكرة إنشاء إقليم البصرة ما زالت موجودة ويتم التحضير لتنفيذها، لكن الأحزاب التي تسيطر على مقومات المحافظة ستظل مهيمنة على سلطات الإقليم عند نشوئه وستفرض مكوساً على الشركات التي تودّ الدخول للعمل والاستثمار كما ستسيطر على المراكز الحيوية، لذلك إذا تم إنشاء إقليم البصرة، يُخشى من الأحزاب أن تحوّله "إلى جحيم وليس إلى إقليم للتنمية"[256].كما أنه كان قد صدر القانون رقم 66 لسنة 2017، والذي قضى بتحويل البصرة إلى العاصمة الاقتصادية للعراق، ولكنه حتى الآن ما زال حبراً على ورق، فهذا القانون عند تطبيقه يؤدي إلى تنمية البصرة وباقي المحافظات العراقية ويرفع المستوى المعيشي للمواطنين، لكنّ للأسف لم يطبق على أرض الواقع، ما يعكس مدى التقصير الرسمي في بغداد.

---

[255] **المالكي يطرح رؤيته للأقاليم... في البصرة**، الأخبار، العدد 2494، تاريخ 16-1-2015.

[256] وليد الخزرجي، **لهذا "البصرة" مهملة رغم دعمها لـ 80% من ميزانية العراق**، 8-1-2022، تاريخ الدخول: 21-8-2022:

https://arabi21.com › story › لهذا-الب...

**2- إقليم المحافظات الغربية**

بعد سقوط النظام البعثي مع رحيل صدام حسين، فقدت الطائفة السنّية سطوتها على الحكم في العراق لصالح الطائفة الشيعية والتي قبضت على السلطة من خلال منصب رئاسة الحكومة، وتم ملاحقة عناصر حزب البعث كما انتشرت عمليات اجتثاث البعث منذ الاحتلال الأميركي، وعلى أثر ذلك أصيب السنّة بحالة إحباط بسبب ما خسروه على صعيد سلطة الحكم في العراق، لذلك صرّح أسامة النجيفي رئيس البرلمان العراقي من العاصمة الأميركية أن سنّة العراق يشعرون بإحباط، وفي حال لم تتم مداواة هذه الحالة، يمكن أن يطالبوا بالانفصال أو أن يؤسسوا إقليماً على غرار إقليم كردستان، كما أكد النجيفي أن "سنّة العراق يشعرون بالتهميش وبأنهم مواطنون من الدرجة الثانية[257].

ومع دخول تنظيم القاعدة ومن بعده تنظيم داعش، إلتحق بعض الشبان السنّة بتلك التنظيمات إما بداعي العقيدة أو بسبب التململ من سيطرة الميليشيات الشيعية وأعمالها غير المنضبطة، ومع سقوط الموصل عام2014 بِيَد داعش، تم توجيه الاتهامات إلى القيادات السنيّة بالتواطؤ مع التنظيم الإرهابي وتحميلها مسؤولية الإنهيار، ما سبب بزيادة الشرخ الطائفي، وعلى أثر ذلك، أصبحت الدعوة إلى إنشاء إقليم " مطلباً مستساغاً ومقبولاً بل ومدعواً إليه من قبل أطياف في المحافظات الغربية"[258]، ليضم محافظات الأنبار، نينوى، صلاح الدين وديالى.

عُقِدَت إجتماعات في الدول المجاورة لمناقشة إمكانية إنشاء إقليم سنيّ قي العراق، ومن بينها الاجتماع الذي تمّ عقده في العاصمة التركية في 2 آب 2020 بحضور الرئيس أردوغان، الذي يعمل على بسط سيطرته الإقليمية على السنّة في المحيط العربي، وكان من بين المجتمعين رئيس البرلمان العراقي محمد الحلبوسي ويرافقه عدد من الشخصيات السنيّة، وبرزت المطالبات لتشكيل إقليم سنيّ من قبل أعيان محافظة الأنبار، بسبب عمليات الفقدان التي يتعرض لها أبناء المحافظة والمداهمات التي يتعرضون لها من قبل أجهزة السلطة على خلفية الإنتماء لتنظيم داعش.

---

[257] **تصريحات النجيفي عن "انفصال السنة" تثير ردود فعل متباينة في العراق**، الحياة، العدد 17617، تاريخ 29-6-2011.

[258] سعاد الراشد، **إقليم لـ"السنّة" في العراق؟**، السفير، العدد 12949، تاريخ 16-12-2014.

خلال الاجتماع، تمّ تسليط الضوء على صحراء الأنبار فيما خص اكتشاف "ثروات نفطية هائلة تمتد نحو الأراضي السورية والأردنية"[259]، والتي تعطي زخماً باتجاه تأسيس إقليم سنيّ للحفاظ على ثرواته وحماية مكوناته. لكن الرأي العام السنيّ قد انقسم ما بين مؤيدٍ لمشروع إقامة الإقليم ومعارضٍ له، فعللت الشخصيات التي أيدت الفكرة، أن الإقليم سيقدّم الحماية لأبنائه وسيوفر الامتيازات المطلوبة لضمان الاستفادة من عائدات ثرواته، وفي المقابل شرحت الشخصيات التي عارضت الفكرة أن إنشاء إقليم سني سيؤدي إلى تغذية المشاعر المذهبية والابتعاد عن الحس الوطني الجامع ما سيهدد وحدة العراق.

**3- إنشاء محافظات جديدة**

طالبت بعض الأطراف في محافظات عدة بتحويل بعض الأقضية إلى محافظات، حيث طالب قضاء الزبير الواقع غرب محافظة البصرة أن يتحول إلى محافظة كونه يتمتع بالمميزات المطلوبة من حيث المساحة والإمكانات البشرية والاقتصادية، ومن جهة أخرى، أثار موضوع إطاحة محافظ صلاح الدين وهو من مدينة سامراء موضوع فتح ملف تحويل سامراء إلى محافظة مستقلة عن محافظة صلاح الدين، ما أدى إلى نشوب خلاف ما بين السنّة والشيعة بحيث أن سامراء تهم السنّة لأنها كانت عاصمة الدولة العباسية وهي ذات الأغلبية السنية، كما في المقابل تهمّ الشيعة أيضاً بسبب أنها تضم مرقدي الإمامين حسن العسكري وعلي الهادي، مع الإشارة إلى أن البلدات المحيطة بسامراء ذات أكثرية شيعية، وإنشاء محافظة سامراء، سيؤدي إلى بروز مشكلة منصب المحافظ، وإلى أي طرف سيؤول. كما طالب إقليم كردستان بتحويل بعض المناطق التي تقطنها الأقليات، "في قضاء سنجار ذات الغالبية الإيزيدية، وسهل نينوى، التي يقطنها خليط من الأقليات المسيحية والإيزيدية والشبك إلى محافظات مستقلة"[260]، وفي هذا الإطار أعرب مسعود البارزاني

---

[259] صباح ناهي، **هل بات إعلان الإقليم السني العراقي وشيكا؟**، 12-8-2020، تاريخ الدخول: 12-8-2022:

https://www.independentarabia.com › ...

[260] باسم فرنسيس، **بارزاني يحض المسيحيين على إقامة محافظة في نينوى**، الحياة، العدد 19463، تاريخ 18-7-2016.

عن دعمه للمسيحيين أصحاب الأرض لإنشاء محافظة في سهل نينوى تنفصل عن محافظة نينوى، لكن في المقابل صوّت البرلمان العراقي على عدم تغيير حدود محافظة نينوى وإبقائها ضمن الحدود الإدارية التي كان معمولاً بها قبل العام 2003، وصرّح النائب أحمد المشهداني أن مصير مشروع تقسيم المحافظة يحدده أبناءها وحدهم وذلك بعد الانتهاء من تحريرها من التنظيم الإرهابي، "وربما يُصار (لاحقاً) إلى إقامة محافظة أو ما شابه ذلك في مناطق سهل نينوى، والأمر متروك لأبناء المحافظة وحدهم"[261]، كما تابع المشهداني أن لدى مجلس النواب توجهاً لرفض أي مشروع يمكن أن يؤدي إلى نشر الفوضى أو إلى تقسيم البلاد.

**ثالثًا: انتفاضة شعبية في وجه الفساد**

بسبب الأحداث الأمنية التي مرّ بها العراق وما يزال حتى يومنا هذا، ساءت أوضاعه الاقتصادية والذي كان قد أنهك من جرّاء الحروب والفتن الطائفية، والشعارات السياسية التي أطلقها المسؤولون السياسيون والحكوميون لشد عصب مناصريهم، لحصد مركز من هنا أو لزيادة الشعبية من هناك، إضافة إلى ذلك عمّ الفساد في طبقات المجتمع كافة، ما أدى إلى تدهور الأحوال المعيشية للمواطن.

تجدر الإشارة إلى أن لدى العراق إحتياطي نفطي كبير، يساعده على تنفيذ المشاريع الاقتصادية والإنمائية، كما يمكنّه من رفع المستوى المعيشي لمواطنيه، لكن المفارقة أن نسبة كبيرة من المواطنين العراقيين تعاني من الفقر والحرمان بسبب سوء الإدارة والفساد المستشري على كافة المستويات، ما سبّب باندلاع المظاهرات في تشرين الأول من العام 2019، منددة بالأحوال الرديئة التي وصل إليها المجتمع العراقي، وصار المتظاهرون" يهتفون بإسم الوطن ومحاسبة الفاسدين والمقصرين في جميع المجالات، مطالبين بتغيير النظام"[262]، ثم تتالت الاحتجاجات وتصاعدت حدّتها في بعض المدن العراقية حيث تعاملت الحكومة، و" التي جمعت للمفارقة بين التبعية لطهران

---

[261] جودت كاظم، **البرلمان العراقي يرفض تقسيم نينوى بعد طرد "داعش" منها**، الحياة، العدد 19534، تاريخ 27-9-2016.

[262] طه العاني، **مظاهرات العراق.. أسباب التصعيد وسبيل الحل**، 10-10-2019، تاريخ الدخول: 6-1-2021:

https://www.aljazeera.net › 2019/10/10

وواشنطن! مع الحراك بدموية قاتلة ...، ما أدى إلى سقوط العشرات من الشهداء والآلاف من الجرحى"[263].

وفي المناطق الشيعية مثل كربلاء والنجف، تجمّع الشباب الشيعي المحتجّ وهتف بشعارات "تندد بالوجود الإيراني وتطالب بالتخلص منه، "إيران بره بره""[264]، وأغلب الشبان الذين رددوا هذه الهتافات كانوا من العاطلين عن العمل، ما يعكس مدى رداءة الوضع الاقتصادي الذي وصل إليه العراق ومدى الاستياء من التدخلات الخارجية في شؤون العراق الداخلية التي أنهكت الشعب بالمطاحنات العبثية. وفي مدينة كربلاء أيضاً و" استنكاراً لاغتيال عناصر مسلحة تابعة لميليشيا عراقية موالية لطهران الناشط في المدينة إيهاب الوزني"[265] بتاريخ 9-5-2021، على أثر ذلك أقدم المتظاهرون على إشعال النار في سياج القنصلية الإيرانية الخارجي، و رداً على ما حصل، رفعت إيران مذكرة للسلطات العراقية تعرب فيها عن احتجاجها لما تعرضت له قنصليتها، كما أعرب رئيس الحكومة الكاظمي أنه سيحارب دوماً السلاح المتفلّت خارج إطار أجهزة الدولة العراقية ويتصدى لكافة أشكال النفوذ الخارجي.

بالطبع إن التظاهر حق لكل مواطن لكي يعبّر عن رأيه بحسب المادة 38 من الدستور، كما على المسؤولين الحكوميين أن يحسّنوا الوضع المعيشي الرديء و يعالجوا مشكلة البطالة، وعليهم أن يعملوا على تحسين المستوى المعيشي للمواطن العراقي، وتأمين فرص العمل لهؤلاء الشبان لكي يعيشوا بكرامة، كما يجب محاربة الفساد المستشري واتخاذ العقاب الصارم بحق الفاسدين. وفي هذا السياق، كان الرئيس برهم صالح، قد حضّر وثيقة قانونية توضّح الطريقة لاستعادة الأموال التي كانت قد نهبت من العراق وتم إيداعها في دول خارجية، وصرّح الرئيس في

---

[263] فراس أبو هلال، **انتفاضة الشعب العراقي.. رسائل الداخل والخارج**، تاريخ 7-10-2019، تاريخ الدخول: 6-1-2021:

arabi21.com › story › الشع-انتفاضة...

[264] فرهاد علاء الدين، **إيران وسياسات الهيمنة على العراق**، الشرق الأوسط، العدد رقم 15060، تاريخ 21-2-2020.

[265] راجح الخوري، **حراك في العراق**، النهار، العدد 27428، تاريخ 11-5-2021.

تشرين الأول من العام 2020 " أن بلاده تمضي في استرداد الأموال المنهوبة وملاحقة الفاسدين"[266].

تجدر الإشارة إلى أنه كان قد اتخذ قراراً في البرلمان العراقي، نواته "تحالف البناء" الشيعي، لإخراج القوات الأجنبية وعلى رأسهم القوات الأميركية، وذلك بسبب الهجوم الصاروخي الذي تعرَض له كل من الجنرال قاسم سليماني قائد فيلق القدس وأبو مهدي المهندس في بداية العام 2020، مع الإشارة إلى أن الخروج الأميركي من العراق يصب في مصلحة إيران، ما يشير إلى إمكانية تدخّل بعض السفارات والاستخبارات الأجنبية لدفع الشارع إلى التحرّك بهذا الاتجاه، كما كانت قد تزامنت التظاهرات في لبنان والعراق، وكلاهما لم يحضرا مؤتمر البحرين الخاص بصفقة القرن"[267].

**رابعاً: الأزمة السياسية**

بعد انطلاق التظاهرات في تشرين الأول 2019، ونتيجة للأحداث التي توالت على العراق، أجريت انتخابات نيابية مبكرة في تشرين الثاني من العام 2021، وحتى يومنا هذا لم يتمكن أي تحالف من تشكيل الحكومة المنتظرة، وكانت نتيجة الانتخابات قد صبّت لمصلحة زعيم التيار الصدري "مقتضى الصدر" الذي حصد 73 مقعداً في مجلس النواب، كما كان قد شكل تحالفاً مع ائتلاف سني والحزب الديمقراطي الكردستاني، وبعد ثمانية أشهر من المراوحة وعدم التمكن من تشكيل حكومة، دعى الصدر في 10 حزيران 2022 نواب كتلته لتقديم استقالتهم، وهذا القرار فاجأ جميع الأطراف، وبعد أن حاول الإطار التنسيقي أن يؤلّف حكومة على قياسه ليمسك بزمام السلطة، قام أنصار الصدر باجتياح المنطقة الخضراء في بغداد المحصنّة والتي تحتوي السفارات الأجنبية والمقرات الرسمية للدولة العراقية ما أثار الخوف لدى المواطنين، حيث "يشعر العديد من العراقيين بالقلق من احتمال وقوع أعمال عنف"[268].

---

[266] **الرئيس العراقي وضع مدونة لاسترداد الأموال المنهوبة**، الديار، العدد 11421، تاريخ 18-3-2021.

[267] بشير الوندي، **الإنحسار والإنكسار أمريكا بين العرلق وأفغانستان**، مرجع سابق، ص 86.

[268] بقلم يورونيوز، **أزمة العراق بين استقرار الوضع الداخلي وحجم النفوذ الإيراني**، 3-8-2022، تاريخ الدخول: 4-8-2022:

https://arabic.euronews.com › iraq-cr...

ومع التسريبات الصوتية لنوري المالكي والتي نشرها الصحافي العراقي علي فاضل، زاد الوضع سوءًا، لأنها تضمنت هجوماً على مقتدى الصدر واتهامات باتجاه الحشد الشعبي وإيران، والدعوة إلى سقوط الدم والاقتتال الشيعي الشيعي، ما دفع بالصدر أن يتوجه للمالكي وينصحه بالاعتذار والاعتزال من العمل السياسي. وعندما باءت محاولات تشكيل الحكومة بالفشل، وتصاعدت التوترات في الشارع بين الطرفين الشيعيين المتنازعين، بادر رئيس الحكومة الكاظمي إلى الدعوة لعقد إجتماع يحضره القادة السياسيين أو ممثلين عنهم وذلك بتاريخ 17 آب من العام 2022 لإجراء البحث عن حل مناسب للأزمة السياسية، ولم يتغيّب إلا التيار الصدري، وبعد الانتهاء أعلن مكتب رئيس الوزراء أنه صدر عن الاجتماع، مناشدة إلى وقف كافة أعمال التصعيد، وتم الاتفاق على تأليف لجنة مصغرة تمثّل الأطياف السياسية " لبحث شروط التيار الصدري المتضمنة حل البرلمان والانتخابات المبكرة وكذلك تعديل بعض الفقرات الدستورية"[269].

ومع تفاقم الأوضاع السياسية حتى أواخر شهر آب من العام 2022 مع عدم تشكيل حكومة جديدة، ومن المعروف أن الانتخابات النيابية العراقية التي أجريت في تشرين الثاني من العام 2021 كانت أيضاً مبكرة ونزولاً على طلب أطراف عدة ومنها المجتمع المدني الذي أقام التظاهرات منذ تشرين الأول 2019، كما طالب بإجرائها رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي، ونتيجتها لتلك الانتخابات لم تفضِ إلى حل، ومازالت الأوضاع السياسية متأزمة ما بين الطرفين الشيعيين، الأول متحالف مع إيران، والثاني يرفض التدخل الإيراني وأي تدخل آخر خارجي في الشؤون العراقية، لذلك وحتى لو أعيدت الانتخابات من جديد، من الصعوبة بمكان أن تصل الطراف السياسية العراقية إلى حلٍ يرضي الجميع، ما سيعيد المشكلة الحالية إلى الساحة السياسية، لذلك رأى الدكتور إحسان الشمري أن " الحل الأخير هو الدفع إلى تكوين عقد سياسي جديد، لأنه حتى الانتخابات لن تنفي وقوع المشكلات والأزمات في ظل عدم إنتاجية العملية السياسية الحالية"[270].

---

[269] عادل النواب، محمد علي، **الحوار العراقي لجنة مصغرة لإقناع الصدر بالمشاركة**، العربي الجديد، العدد 2908، تاريخ 18-8-2022.

[270] **العملية السياسية في العراق على مفترق طرق حاسم بعد 19 عاماً من الفشل**، الشرق الأوسط، العدد 15951، تاريخ 31-7-2022.

**خامساً: المواطنة العراقية في ظل النظام الفيدرالي**

تعددت التعاريف حول مفهوم المواطنة، وشرحها فلاسفة وكتّاب كثر، ولكن المعنى الذي نود معرفته والذي يدلنا على المشترك والمهم في هذا المفهوم " هو مساواة جميع الأفراد (في حقوق المواطنة وواجباتها) أمام القانون والدستور، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والطائفية والعرقية والجنسية والطبقية"[271].

ومن المعروف أن قبل ولادة الدولة العراقية، كانت أراضيها تتوزع على ثلاث ولايات تتبع للسطنة العثمانية وذلك بحسب ما ورد في الفصل الأول أعلاه، وكانت رعايا تلك الولايات تشبه إلى حد بعيد رعايا باقي مناطق السلطنة من حيث التعددية، والتي كانت تضم طوائف عدة مثل، المسلمين السنّة، المسلمين الشيعة، المسيحيين، الإيزيديين ،...كما كان من رعاياها العرب، الكرد، التركمان، الأرمن، الأشوريين وغيرهم، ما يعكس الطبيعة التعددية الدينية والإثنية لتلك الرعايا، ما دفع السلطات العثمانية في اسطنبول إلى اعتماد نظام الملل العثماني الذي جعل بدوره " الوعي الطائفي والإثني يطغي أحياناً على الوعي الوطني والقومي والطبقي، عند العديد من الجماعات"[272] المتواجدة في أراضي السلطنة، حتى ترافقت معها هذه الحالة بعد انفصالها عن السلطنة العثمانية في العام 1918.

وإذا أردنا أن نقوم بعملية إسقاط مفهوم المواطنة على الحالة العراقية، فيتبين أن منذ نشأة دولة العراق في العام1921، لم تستطع السلطات الحاكمة العراقية المتلاحقة من إقامة دولة المواطنة، بحيث كان في كل حقبة فريق يسيطر على مقاليد الحكم، ويتحكّم ببقية الأفرقاء، وفي زمن حكم البعث عانى الشيعة والأكراد الكثير من ويلاته، وبعد الاحتلال الأميركي عام 2003، وصلت المعارضة الشيعية – الكردية إلى الحكم وسيطرت على الساحتين السياسية والعسكرية، ولكنها " لم تتمكن من بناء دولة بهويّة مواطنة"[273]، بل على العكس من ذلك فقد شاع العنف في

---

[271] منير مباركية، **مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص 77.

[272] حسين عبيد، **المجتمعات المتعددة "الأقليات وإشكالية التعايش"**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2014، ص 96.

[273] **الدولة العراقية...تناقضات المواطنة والهوية**، الشرق الأوسط، العدد 15611، تاريخ 25-8-2021.

المناطق كافة، وسيطرت الميليشيات وسقط الكثير من الضحايا، وفُقِدَ عدد كبير من الأشخاص، وزاد الوضع سوءًا مع دخول تنظيم داعش الإرهابي إلى الأراضي العراقية، ووصل الأمر إلى حد ارتكاب جرائم ومجازر ضد الإنسانية، ما فتح الباب واسعاً أمام قضية المواطنة لما لها من أهمية، حتى أنها قد تبوأت المركز الأول على صعيد "الأحداث بوصفها قضية وجود وحياة مقابل تفتت وضياع الثوابت التاريخية المتعلقة بالوطن والمواطنة والهوية"[274].

وفي الحالة العراقية يجب الحفاظ على التقارب الذي يؤسس للوحدة الوطنية، والتي تتجلى بأبهى معالمها في "المواطنة المنوعة"، من خلال احترام خصوصيات جميع الأطراف، لكن بشرط أن يتم التوافق على ذلك كي لا تتفجّر الخلافات بين مختلف المكونات الدينية والعرقية، لأن النزاع والصراع ما بين الأقلية والأكثرية قائم في أغلبية دول العالم، لذلك يؤكد "كيمليكا" على أهمية منح السلطة الحاكمة، الحكم الذاتي لأي طرف يطالب به، ولكن بشرط أن يرتكز ذلك على تفاهم واضح بين الجماعات المتناحرة، لأن اتخاذ قرار برفض تلك المطالب تحت شعار "المواطنة المشتركة" سوف يزيد من شعور الغبن لدى الأطراف المطالبة، وذلك ينمّي التوجهات الانفصالية، ما يؤدي إلى تهديد وحدة الدولة وانقسام أراضيها، لذلك يحث "كيمليكا" على "قيام مواطنة منوعة تستند إلى التشارك في الكلي على نحو متمايز"[275]".

تجدر الإشارة إلى أن هناك وجه شبهٍ ما بين العراق ولبنان، الذي يضمّ طوائف ومذاهب عدة، وعانى أيضاً من أزمات مختلفة وأهمها الحرب الأهلية التي امتدت من العام 1975 حتى العام 1990، كما تأثر أيضاً بالفتن الإسلامية المسيحية، السنية الشيعية، وغيرها، كما أن الكثيرون كانوا يعتبرون أن تعدد الطوائف هو سبب أزمة لبنان، لكن في المقابل، يوجد علماء ورجال دين مشهود لهم بمناقبيتهم وقدسيتهم، يقولون عكس ذلك، بحيث" يعتبر الإمام موسى الصدر أن تعدد الطوائف في لبنان نعمة بينما الطائفية نقمة"[276]، ما يعني أن التعددية تصب في خانة الغنى

---

[274] سامي مهدي العزاوي، **مفهوم المواطنة لدى الشباب العراقي**، تاريخ الدخول: 13-8-2022

https://childcenter.uodiyala.edu.iq › asdNewFolder

[275] سايد مطر، **مسائل التعدد والاختلاف في الأنظمة الليبرالية الغربية مدخل إلى دراسة أعمال تشارلز تريب**، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015، ص 132.

[276] حسين عبيد، **المجتمعات المتعددة "الأقليات وإشكالية التعايش"**، مرجع سابق، ص 149.

والتكامل والتضافر والانفتاح والتعاون. كما أن البابا يوحنا بولس الثاني، ولدى زيارته التاريخية إلى لبنان في العام 1997، قال أن لبنان هو "وطن الرسالة"، بحسب ما جاء في الإرشاد الرسولي بعنوان "رجاء جديد للبنان". لذا على العراقيين أن يتعظوا من التجربة اللبنانية، وألاّ يقعوا بنفس الأخطاء التي وقع فيها اللبنانيين من قبلهم. كما من جهته وأثناء زيارته للعراق في آذار من العام 2021، أدان البابا فرنسيس المجازر التي ارتكبت بحق بعض الأقليات وبالأخص الأيزيديين، كما شدد على أهمية الخروج من الأزمة، وقال للعراقيين عليكم أن تبنوا المستقبل على ما يوحدكم وليس على ما يفرّق بينكم، كما "يجب ألا يعتبر أحداً مواطناً من الدرجة الثانية"[277]، وتُعَدّ هذه الزيارة الأولى لرأس الكنيسة الكاثوليكية للعراق، وكما وصِفَ لبنان بوطن الرسالة، العراق أيضاً يمكنه لعب دور رسالة على صعيد المنطقة ككل، لما يحتضن من فئات دينية وإثنية، ويساعده في ذلك موقعه الجغرافي في بلاد ما بين النهرين القديمة، والتي كانت مهد حضارات عديدة.

من الواضح أن الأزمة الوطنية العراقية كانت قبل اعتماد النظام الفديرالي، كما ما تزال بعده، لذا يجب على كافة الأطياف الدينية، الإثنية، السياسية والاجتماعية العراقية، أن تبذل قصارى جهدها من أجل إجراء مصالحة وطنية، لكي تضمّد الجراح، وأن يتم فتح صفحة جديدة عنوانها التعاون والوحدة الوطنية مع احترام خصوصيات كل فئة من فئات الشعب العراقي، وإعادة إجراء الحسابات وتوحيد الموقف الداخلي، وإغلاق الباب أمام التدخلات الخارجية، لتغليب المصلحة الوطنية على باقي المصالح الضيقة.

[277] **زيارة البابا فرنسيس إلى العراق**، من 5 إلى 8 آذار 2021، تاريخ الدخول: 14-8-2022: https://ar.wikipedia.org › wiki › زيار...

# الخاتمة

إذا قررت الدولة العراقية أن تطبق سياسة الإنماء المتوازن وعملت على توزيع ثروات البلاد على وحداتها كافة أي إقليم كردستان والمحافظات غير المنتظمة في إقليم بشكل عادل، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تخفيف حدّة الصراع السياسي، وتحسّن الأوضاع الاقتصادية ورفع مستوى معيشة المواطن العراقي، وذلك يساهم في تهدئة الشارع وإزالة الإعتصامات والتظاهرات لأن المطلب الأساسي للمواطنين الذين نزلوا وتظاهروا في تشرين الأول 2019، كان تأمين الحياة الكريمة ولقمة العيش، بشرط أن تتوقف عمليات الفساد في كافة جوانبها وأن تتم عملية محاسبة الفاسدين بشكل شفاف ليكونوا عبرة للجميع، وأن يتم البدء من أعلى الهرم حتى أسفله لتترجم الجدية في تطبيق ملاحقة المرتكبين، كما على سياسة الإنماء أن تخلق فرص عمل جديدة للمواطنين العاطلين عن العمل في مناطق وقطاعات مختلفة.

لكن تطبيق سياسة الإنماء المتوازن من قبل الحكومة المركزية، تحول دونها عقبات كثيرة، أولها أن السلطة الحاكمة في بغداد كانت قد أقرت قانون تحويل محافظة البصرة إلى عاصمة إقتصادية للعراق وذلك في العام 2017، وفي حال تطبيق مضمونه، سيؤدي إلى رفع المستوى الاقتصادي للبصرة وللمحافظات الأخرى كما سيتحسن الوضع المعيشي للمواطن العراقي، ويساعده على البقاء في مكانه ضمن منطقته وقريته دون أن يفكر بالانتقال إلى مكان آخر بحثاً عن رزقه، ما سيعكس استقراراً على الصعيد العام، وهدوءًا في مختلف شرائح المجتمع، لأن تحسّن الوضعين المالي والاقتصادي للمواطن يصب في مصلحة الوضعين السياسي والأمني للدولة، لكن هذا القانون لم يُطبّق حتى الآن، ولم يُعرَف ما سبب عدم المباشرة به، فالواقع يعكس تخاذل السلطة في مجال تحسين الوضع الاقتصادي للدولة مع الإشارة إلى أن هذا من أولوياتها. إن إقليم كردستان وبعض المحافظات غير المنتظمة في إقليم، يعترضون على النسب التي تخصص لهم من الموازنة العامة، فمثلاً أنزلت نسبة الإقليم من 17% إلى 12%، ومحافظة البصرة ترفع الصوت بسبب موازنتها الضعيفة التي لا تغطي كلفة المشاريع التي ما زالت تنفّذها منذ سنوات، كما طالبت بإنشاء إقليم حتى تؤمّن حقوقها المالية التي تستحقها.

أما العقبة الثانية أمام السلطة والتي تمنعها من تحقيق الإنماء المتوازن، هي اهتمامها بالمطاحنات السياسية والمشاحنات المذهبية والإثنية، كما التأثير السلبي للأزمة السياسية التي

يعيشها العراق منذ إجراء الانتخابات النيابية المبكرة في تشرين الثاني 2021، التي أدت إلى خلافاتٍ ضمن البيت الواحد حيث برز خلاف شيعي شيعي، سني سني وكردي كردي، أوصل الوضع الداخلي إلى التشرذم، هذا بالإضافة إلى التدخلات الخارجية والتي تصبّ في خانة دعم أحزاب وميليشيات معينة ضد أخرى وذلك لتنفيذ أجندات لمصلحة الخارج، كما أيضاً تشكّل الاعتداءات المتكررة على أراضي العراق بحجّة ملاحقة عناصر حزب مصنّف من قبل دولة إقليمية بالإرهابي، أو رداً على هجوم تعرضت له دولة إقليمية أخرى من طرف ثالث، أو من خلال عقد مؤتمر تهريبة لبث سموم التطبيع، مع العلم أن العراق كان من أقوى الدول العربية ومشهود لقدرة جيشه الذي كان يحسب له ألف حساب من الدول الإقليمية كافة، إيران، تركيا، سوريا، إسرائيل، والدول الخليجية، فأصبحت الأراضي العراقية ساحة لتصفية الحسابات بين الدول الإقليمية والدولية، ما أدى إلى إضعاف سيادة العراق.

من الأسباب التي أدت إلى إضعاف العراق، إخراجه من الكويت بواسطة التحالف الدولي في العام 1991، ووقوعه تحت الاحتلال الأميركي في العام 2003، ويعود ذلك إلى الحسابات الخاطئة للرئيس الراحل صدام حسين، كما القرارات الدولية التي صدرت، وسياسات الاحتلال الأميركي التي طبقت تجاه الشرائح العراقية المختلفة. ومعروفة المآسي التي حلّت بالأكراد والشيعة، في ظل حكم البعث، ومعروفة أيضاً الأسباب التي توجب اعتماد النظام الفديرالي في بعض البلدان، لتكون الفديرالية الحلّ الأنسب لنظام الحكم، كما هي معروفة الدول المتقدمة والناجحة والتي تعتمد الفديرالية، كما يمكن أن يكون النظام الفديرالي هو الحل المناسب للعراق كي يتخلّص من المشاكل التي مرّ بها سابقاً وما زال يمر من النواحي المذهبية والإثنية وغيرها ...، لكن طرح الفدرالية وتطبيقها في العراق خلال الاحتلال الأميركي، يدعو للشك ويثير ريبة بعض شرائح المجتمع العراقي.

بسبب ضعف الدولة العراقية، دخلت الفتنة السنيّة الشيعيّة التي عمّت العالم وبالأخص منطقة الشرق الأوسط إلى العراق وانتشرت بسرعة، ما يعكس هشاشة العلاقات بين كافة الأطياف العراقية، وسهولة حصول الشرخ بينهم، ثم تلاها دخول تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والمعروف بتنظيم داعش الإرهابي، ليزيد من حدّة الصراع المذهبي بين الطرفين السني والشيعي، كما ارتكب ذاك التنظيم أبشع المجازر والأعمال ضد الإنسانية بحق كافة الشرائح العراقية وبالأخص

ببعض الأقليات مثل الأيزيديين والمسيحيين والصابئة والشبك والتركمان، ومن المعروف أيضاً أن هذه الأقليات لم ولن تشكّل خطراً لا على الشيعة ولا على السنة ولا على الأكراد (باستثناء الموقف المتشنج ما بين الأكراد والتركمان على محافظة كركوك)، ومع الانهيار المفاجئ لفرق الجيش العراقي في الموصل، وبروز الخطر الداعشي والخوف الذي اعترى العراقيين، بدأت المساعدات العسكرية الخارجية تصل لقوات البيشمركة الكردية وقوات الحشد الشعبي الشيعية لمواجهة داعش بطريقة مباشرة وبدون علم الحكومة في بغداد في بعض الأحيان.

وبسبب ضعف الجيش العراقي وانتصار البيشمركة الكردية والحشد الشعبي على تنظيم داعش، ثبتا نفسيهما كبديل عن الجيش الوطني الاتحادي، وسنحت الفرصة للكرد للسيطرة على المناطق المتنازع عليها بين الحكومة المركزية في بغداد وإقليم كردستان وبالأخص في محافظة كركوك، وكان الأكراد قد سيطروا سابقاً على المرافق ونقاط العبور ووضعوا يدهم على آبار النفط في الإقليم، وأرسوا علاقات مع الدول الإقليمية والدولية، ما أدى إلى ترسيخ وضع جديد لإقليم كردستان وكأنه يتمتع باستقلالية تامة عن بغداد، ما أرجع الحلم القديم إلى ذهن رئيس الإقليم (السابق) مسعود البرزاني لإنشاء دولة مستقلة للأكراد، فقرر إجراء استفتاء على الانفصال أحادي الجانب في أيلول من العام 2017 وبدون موافقة السلطة في بغداد، ويعتبر هذا القرار منافي للدستور الاتحادي وخيانة عظمى للدولة العراقية وبالأخص أن الحرب مع تنظيم داعش كانت ما تزال مستمرة. على أثر ذلك كانت ردّة فعل بغداد سريعة وعنيفة بعد أن تأكدت أن الدعم الدولي لانفصال الإقليم لن يتأمن للبرزاني، فدخل الجيش العراقي الاتحادي وبسط سيطرته على كافة مرافق كردستان ونقاط العبور واسترجع كافة المناطق المتنازع عليها.

إن العبرة التي تُستخلص من مسيرة البرزاني، عندما كان في أوجّ عزّه السياسي والاقتصادي، لم يرضَ أن يبقى إقليم كردستان ضمن العراق الفديرالي، بل دعا إلى الاستفتاء لينفصل ويشكل دولة مستقلة، وبالطبع مع تخفيض حصة الإقليم من الموازنة وخسارته كل ما كان قد سيطر عليه سابقاً لن يكون راضياً، وحتى لو أمّنت الدولة العراقية الإنماء المتوازن للمحافظات وللإقليم، مع العلم أنه ليس باستطاعة الحكم حالياً أن يؤمن ذلك، وفي حال سنحت للبرزاني الظروف الدولية والإقليمية من جديد لنيل الاستقلال وتأكد أن الدعم الدولي مضمون، لن يتوانى عن إعلان الإستقلال عن العراق لإنشاء الدولة الكردية.

إن الأسباب التي أوصلت إقليم كردستان لإجراء الاستفتاء على الانفصال، هي الأعمال السيادية التي قام بها والتي تتنافى مع مضمون الدستور الفديرالي العراقي، فقد استلم مساعدات عسكرية بطريقة مباشرة من الولايات المتحدة الأميركية ومن دول التحالف الدولي وفي بعض الأحيان بدون علم الحكومة المركزية في بغداد، كما أقام علاقات مباشرة مع الدول الخارجية، من خلال استقبال المسؤولين الدوليين والإقليميين من رؤساء ووزراء ونواب وقادة عسكريين، كما الزيارات التي قام بها كل من رئيس الإقليم السابق والحالي إلى الدول الخارجية وذلك بدون أخذ إذن مسبق من بغداد، أيضاً من خلال عقد اتفاقيات بيع نفط الإقليم للخارج عبر الأراضي التركية دون تقديم كشوفات للحكومة المركزية أو أخذ موافقتها مسبقاً، وكأن الإقليم يتصرف بطريقة مستقلة عن بغداد، كدولة مستقلة ضمن دولة مستقلة أكبر، حتى أن موضوع إنشاء قنصليتين عراقيتين في الإقليم يثير الدهشة، كيف أن الحكومة المركزية في بغداد تتصرف مع الإقليم وكأنه كيان مستقل، فهي أيضاً تتحمّل جزءًا من المسؤولية عن تنازلها عن جزء من سيادتها.

أما بالنسبة للمحافظات غير المنتظمة في إقليم، فهي تتوزع بشكل عام إلى محافظات ذات أغلبية سنية والتي تقع في غرب العراق ومحافظات ذات أغلبية شيعية وتقع في وسط وجنوب العراق، ومن الجدير بالذكر أن كافة المحافظات تعاني من مشاكل إقتصادية وتطالب الحكومة بزيادة نسبتها من الموازنة العامة، فالمحافظات الغربية التي تعرضت للاحتلال والتخريب والتدمير من قبل تنظيم داعش الإرهابي، تحتاج إلى إعادة الإعمار، ودفع تعويضات إلى المتضررين. كما أن المحافظات الجنوبية وبالأخص محافظة البصرة والتي تساهم بأعلى نسبة من تغذية الخزينة، تطالب أيضاً بزيادة نسبتها من الموازنة لتقدر أن تتابع تنفيذ مشاريعها الإنمائية.

إن عملية الإنماء المتوازن لو كانت متوفرة لدى الحكومة، يمكن أن تساعد المحافظات في حل مشاكلها الاقتصادية، ولكن تقصير الحكومة، دفع ببعض تلك المحافظات للمطالبة بتشكيل أقاليم، كمحافظة البصرة التي طالبت سابقاً وما زالت لتتحول إلى إقليم بحد ذاتها أو بالمشاركة مع محافظات الجنوب الأخرى، كما أن محافظة الأنبار طالبت بتشكيل إقليم مع المحافظات الغربية الأخرى لسببين، الأول لما تحتوي من ثروات نفط وغاز ومعادن، لتحسّن من طريقة استثمارها لتطوير بناها التحتية وتأمين فرص العمل لشبانها، والسبب الثاني لتحمي نفسها من الأخطار الداخلية والخارجية.

كما اصطدمت المطالبات بإنشاء أقاليم بعدم جديّة بغداد من جهة، والاعتراضات السياسية من أطيافٍ عدة والتي ربطت فكرة إنشاء الأقاليم بموضوع تقسيم العراق من جهة أخرى، ما أوجد حالة فديرالية في العراق غريبة عن أي تجربة فدرالية أخرى بحكم عدم تشابه الوحدات، حيث يوجد إقليم وحيد وهو كردستان وباقي الوحدات هي محافظات غير منتظمة في إقليم، ما أثّر على عدم إنشاء المجلس الاتحادي الضامن الأكبر للفديرالية وحسن تطبيقها.

تعاني المحافظات من مشكلة الفساد الإداري الذي يعمّ العراق، ويجب معالجتها ومحاسبة الفاسدين، مع الإشارة إلى أن السبب بزيادة الفساد هو سيطرة الأحزاب والميليشيات على القرار في المحافظات وعلى مرافقها العامة وخاصةّ في المحافظات ذات الأغلبية الشيعية. فهذه الميليشيات انضوت تحت قوات الحشد الشعبي لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي، تلبيةً لنداء (الفتوى الكفائي) التي أطلقها آية الله السيستاني، فوُضِعَت تحت مظلة الجيش العراقي من قبل الحكومة الاتحادية، ولكنها حافظت على استقلاليتها من خلال ارتباط المسؤولين عنها بإيران والتي قدّمت للميليشيات الموالية لها الدعم المالي والعسكري بطريقة مباشرة، فحققت الانتصارات، كما قام بعضها بارتكاب تجاوزات وأعمال غير إنسانية ومنافية للدستور الاتحادي العراقي، كما وسّعت نفوذها ليشمل بعض المناطق السنّية، ما زاد في الشرخ بين المذهبين. وبعد تراجع خطر تنظيم داعش، أصبحت الأحزاب تفرض الإتاوات على الشركات وتسيطر على المرافق العامة في المحافظات، ما شكّل عائقاً أمام عملية الإنماء.

في المحافظات السنّية، إلتحق البعض من شبّانها بتنظيم داعش الإرهابي وشاركوا بعملياته العسكرية والارتكابات التي نفذها بحق العراقيين وتدمير المدن، وما فعلوه يعتبر جريمة بحق الإنسانية والوطن، ومن جهة أخرى، واجهت بعض العشائر السنيّة تنظيم داعش وحاربته لأن مدنهم تعرضت للتخريب والقتل وللأعمال الوحشية، كما طرحت واشنطن إنشاء حرس وطني للسنّة ليكون شبيهاً بالبيشمركة والحشد الشعبي، كما قدمت لهم تركيا يد المساعدة والتي تطمح أن تتزعم السنّة في منطقة الشرق الأوسط، لكن بالطبع إن ما جرى من جميع الأطراف مستنكر وأدى إلى إضعاف الدولة وترسيخ الشرخ بين فئات المجتمع العراقي، وتدمير الوحدة الوطنية وبناء وحدات متناحرة.

الأعمال السيادية التي قامت بها وحدات الدولة العراقية، أي إقليم كردستان وقوات البيشمركة التابعة له، والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، أكانت السنّية أو الشيعية، تخطت ما هو مرسوم

لها في الدستور، من حيث العلاقات الخارجية واستلام مساعدات عسكرية بطريقة مباشرة، والسيطرة على الأرض، بالتوازي مع ضعف الجيش العراقي، أدى إلى فرض نفسها كمنافس للسلطة الفيدرالية، وذلك بدعم قوى دولية وإقليمية والتي تهدف لإضعاف العراق لتقبض على قراره وثرواته، ولتمرير موضوع التطبيع مع إسرائيل. كما أن الأحزاب والميليشيات والعشائر ليست وحدات تابعة للدولة، بل هي قوى أمر واقع، نفذت أعمال سيادية بدون وجه حق وذلك بسبب ضعف السلطة الفديرالية والجيش الاتحادي، ما زاد من صعوبة الوضع العراقي، وكل أعمال هذه الوحدات والقوى الأخرى والتي خرجت عن إطار الدستور، أدت إلى بروز خطر تقسيم الدولة العراقية وإضعافها، كما أدت إلى قهر المواطنين العراقيين بكافة فئاتهم، وإلى شرذمة النظام السياسي الذي دخل في أتون أزمة سياسية يصعب حلها، ويمكن أن تؤدي إلى إعادة النظر في النظام العراقي القائم.

إن الأكراد العراقيين استحصلوا على الفدرالية خلال الوجود الأميركي، ولن يقبلوا بأقل من ذلك خوفاً من العودة إلى حقبة النظام المركزي البعثي الذي سبب لهم المآسي الكثيرة، أما بالنسبة إلى العراقيين العرب، فكان حماسهم تجاه الفديرالية أقل من الأكراد، فالشيعة ساروا بالنظام الفديرالي ليتخلصوا أيضاً من النظام السابق الذي عانوا منه طويلاً، لذلك تعاونوا مع الأكراد وأقطاب المعارضة لتطبيق النظام الفديرالي، ولكن بعد أن توسعت سلطتهم على صعيد الحكم، خفّت حماستهم تجاه الفديرالية وعملوا على إفشال المحاولات المتكررة لإنشاء إقليم أكان في البصرة أو لمحافظات الجنوب ذات الأكثرية الشيعية، أما بالنسبة للسنّة ففي بداية الأمر كانوا معارضين للنظام الفديرالي منذ أن تم طرحه على الساحة العراقية، لأنهم اعتبروه الخطوة الأولى التي ستسلب منهم سلطة الحكم المتجسدة في حزب البعث الحاكم السنيّ، وبعد أن تدهورت العلاقات بينهم وبين الشيعة بسبب الفتنة، طالب البعض منهم تأسيس إقليم سني نواته المحافظات الغربية ذات الأكثرية السنية، لكن طلبهم جوبه بالرفض من أطياف عدة وحتى من بعض الأفرقاء السنة، لأن طرح موضوح إنشاء الأقاليم رُبِطَ بمشروع تقسيم العراق.

إن العلاقات الداخلية المتوترة والفساد المستشري وبروز قوى الأمر الواقع، يؤدي إلى تعطيل مؤسسات الدولة، وغبن المواطنين العراقيين، وهذه المشاكل تشرذم النظام أكان فيدرالياً أو مركزياً، بمعنى آخر، إن أي دولة من دول العالم، فيدرالية كانت أو موحّدة، وتتخبّط في تلك المشاكل، سوف تعاني من عدم الاستقرار السياسي والأمني والتدهور الاقتصادي والتفتت الإجتماعي.

# الإقتراحات

أولًا: إن إقليم كردستان في العراق له حيثية خاصة، يتمتع بالحرية والديمقراطية ومتقدم من النواحي السياسية والاقتصادية ويتميّز عن باقي الأجزاء من كردستان الكبرى[278] التابعة لإيران، تركيا وسوريا، حيث يعاني الأكراد هناك من القمع، وتمنعهم السلطات من المطالبة بأي حالة خاصة، ومن المعروف أن عدد أكراد إيران حوالي ضعفي أكراد العراق، وعدد أكراد تركيا حوالي أربعة أضعاف، ومن المنطق أن تطالب الإثنية الكردية بإنشاء دولة خاصة بها، مع التذكير بأن الظلم رافق القضية الكردية منذ إنشاء دول جديدة على أراضي السلطنة العثمانية بعد انهيارها في الحرب العالمية الأولى وانعقاد مؤتمر الصلح في باريس عام 1919، كما أن حدود تلك الدول كانت قد رسمت بحسب اتفاقية سايكس بيكو ولم يؤخذ برأي الشعوب التي كانت تسكن في تلك الأراضي وبحقها في تقرير مصيرها، لكن في المقابل لماذا أكراد العراق يريدون أن يدفعوا ثمن إنشاء تلك الدولة المنشودة لوحدهم؟ وهم الأكثر تقدماً واستحواذاً على الحرية والديمقراطية، كما أن إقليم كردستان العراق في حال نال استقلاله سيكون واقعاً بين المطرقة التركية والسدّان الإيراني، وليس لديه منفذاً على البحر وسيكون دولة قاريّة، لذلك يمكن أن يفرض عليه حصاراً برياً وجوياً ما يؤدي إلى نتائج وخيمة. فمن الأفضل أن يبقى إقليم كردستان ضمن الدولة العراقية، التي تبدّل وجهها بعد سقوط النظام البعثي الذي قمع الأكراد وباقي الأطياف العراقية، لذلك يجب فتح صفحة جديدة مع السلطة الاتحادية في بغداد مرتكزة على الثقة المتبادلة ومبنية على الوحدة الوطنية المتنوّعة، ويمكن أن تكون التجربة الفديرالية البلجيكية خير مثال للفديرالية العراقية لتحذو حذوها، لتمكّن العراق أن ينطلق مجدداً بكافة فئاته.

ثانياً: إن سياسة الغالب والمغلوب لن تفيد أحداً، فعلى الشيعة والسنّة أن يتعالوا على كافة الجراح التي عصفت بهم منذ إنشاء الدولة العراقية عام 1921، مروراً بحكم الرئيس الراحل صدّام حسين وصولاً إلى مرحلة الاحتلال الأميركي عام 2003، حتى اعتماد النظام الفديرالي في العراق. وعليهم أن ينبذوا الفتنة والتي هي بالطبع صنيعة أطراف خارجية تهدف إلى إضعاف المنطقة العربية والشرق أوسطية، لتسيطر تلك الأطراف على ثرواتها. كانت السلطة بيد السنّة أيام الرئيس الراحل

---

[278] أنظر خريطة كردستان الكبرى، الملحق رقم 3.

صدام حسين، وكان الشيعة يعتبرون أنهم الفئة المظلومة، والآن السلطة بيد الشيعة، والسنة يحسّون بالغبن، فعلى الطرفين أن يفتحوا صفحة جديدة بينهما لبدء مرحلة إعادة الإعمار والنهوض بالعراق، وأن يغلّبوا المصلحة العليا، وأن يقفوا جنباً إلى جنب كسد منيع في وجه كل الأطماع الخارجية التي ما زالت تعصف بدولتهم. وعلى السلطة الاتحادية في بغداد أن تفرض سلطتها على كامل الأراضي العراقية وأن توزّع الأدوار على إقليم كردستان والمحافظات بحسب الدستور، وأن تمنع الميليشيات من التدخل بالشؤون التي تخص الدولة والمواطنين.

ثالثًا: بالنسبة لتطبيق الفدرالية، من الطبيعي أن تنشأ أقاليم جديدة حتى لو كان طابعها مذهبي، لأن من أسباب اعتماد النظام الفديرالي، أن يطبّق في الدول التي تضم إثنيات وطوائف ومذاهب عدّة، وتشكيل الأقاليم الإدارية تهدف إلى تنظيم العمل وإعطاء الفرصة لأبناء الإقليم أن يعملوا على تطويره، وبالطبع القصد من إنشائه ليس تقسيم العراق البتة، فلو أن فئة معينة أصرّت على التقسيم أو الإنفصال وحصلت على الدعم الدولي المناسب، ستصل إلى مبتغاها حتى لو لم تنشئ إقليماً وبقيت ضمن الإطار الإداري للمحافظات، ومن ناحية ثانية، إقليم كردستان ومع محاولته الانفصال من خلال الاستفتاء، لم يستطع أن يصل إلى هدفه، بل على العكس من ذلك فقد خسر كل ما ربحه منذ العام 1992، لأن القوى الإقليمية والدولية تناهض مشاريع الانفصال، ولكن إذا أردنا أن نطبق بشكل صحيح الفديرالية في العراق، فيجب أن تكون متماثلة، من خلال إنشاء وحدات متشابهة أي أقاليم، وبالتالي إنشاء مجلس الاتحاد الذي سيكون بيضة القبان للنظام الفديرالي، لأن عرقلة إنشاء أقاليم لا تهدف إلى المحافظة على وحدة الدولة والابتعاد عن التقسيم، بل تهدف إلى الهيمنة على كامل البلد، والاستفادة من خلال الفساد لوضع يد الفاسدين على ثروات البلد وزمام الأمور.

رابعًا: إفساح المجال أمام الأقليات كالتركمان والمسيحيين والأيزيديين والصابئة وغيرهم من إنشاء محافظات جديدة من أجزاء محافظات، وأن تنشئ إقليماً في حال تم إنشاء أقاليم على صعيد كل العراق، وإذا لا، يمكن إعطاءهم فرصة تطبيق الحكم الذاتي، كالنظام الذي تطبقه الصين للأقليات العرقية لديها، لإن إعطاء الحرية المنضبطة لكل فئة من فئات الشعب العراقي تساهم في ترسيخ السلم الأهلي وتفسح للجميع بالمشاركة في الحكم وبالعمل على تطوير العراق والدفع بتعزيز حس المواطنة المبنية على التنوّع.

**الملحق رقم 1**

**خريطة العراق تبين المحافظات والدول المجاورة**

279

---

[279] ياسر الكعبي، **يشترك العراق في الحدود مع دول الجوار وهي: تركيا (352 كم) وإيران...**، 9-1-2021، تاريخ الدخول 22-8-2022:

المرجع الالكتروني للمعلوماتية https://almerja.com › azaat › indexv

## الملحق رقم 2
## خريطة توضح الموقع الجغرافي لإقليم كردستان العراق

280

[280] فراس إلياس، **إيران والمشروع الكردي في العراق... التهديدات وخيارات المواجهة**، مرجع سابق.

**الملحق رقم 3**

**خريطة تبين كردستان الكبرى**

281

[281] **أكاديمي مقرب من السلطات الإماراتية ينشر خريطة جمهورية كردستان**، 27-9-2017، تاريخ الدخول 22-8-2022:

https://www.newlebanon.info › أكاديم...

# لائحة المراجع والمصادر

**المراجع باللغة العربية**

**الدساتير والقوانين:**


1- دستور العراق لعام 2005.

2- الدستور البلجيكي وتعديلاته.

3- قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت لعام 2004.


**الكتب :**


4- الزنكة، عدنان، **المركز القانوني رئيس الدولة الفيدرالية العراق أنموذجًا**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، 2011.

5- غسان بدر الدين – علي عواضة، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري**، الطبعة الثانية، 2002.

6- الزيدي، وليد كاصد، **الفيدرالية دراسة في المصطلح والمفهوم والنظرية**، الطبعة الأولى، العتبة العباسية المقدسة، العراق، 2019.

7- طي، محمد، **القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية**، الطبعة الثامنة، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت، 2013.

8- الإبراهيم، سعدي، **الفيدرالية والهوية الوطنية العراقية**، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بغداد، 2014.

9- عصفور، سعد، **القانون الدستوري**، الطبعة الأولى، دار المعارف، الإسكندرية، 1954.

10- سرحال، أحمد، **في القانون الدستوري والنظم السياسية**، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2002.

11- بحر العلوم، علي عبود، **الفيدرالية الجغرافية وآفاقها المستقبلية في العراق**، الطبعة الأولى، العارف للمطبوعات، 2014.

12- حسين، لقمان عمر، **مبدأ المشاركة في الدولة الفيدرالية**، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2011.

13- ويسي، عثمان علي، **الطبيعة الديناميكية للدستور الفيدرالي**، الطبعة الأولى، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، 2015.

14- الأحمدي، رياض، **الفيدرالية في اليمن تاريخ الفكرة ومؤشرات الفشل قراءة في جذور المفهوم ودراسة مقارنة في التجارب العربية (الإمارات، السودان، الصومال، العراق)**، الطبعة الأولى، مركز نشوان الحميري للدراسات والإعلام، صنعاء، 2013.

15- واتس، رونالد ل.، **الأنظمة الفيدرالية**، ترجمة غالي برهومة، مها بسطامي، مها تكلا، طبعة خاصة، كندا، 2006.

16- أندرسون، جورج، **مقدمة عن الفيدرالية**، ترجمة مها تكلا، منتدى الأنظمة الفيدرالية، كندا، 2007.

17- عبيد، حسين، **الأنظمة السياسية دراسة مقارنة**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2013.

18- المجذوب، محمد، **القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان وأهم النظم الدستورية والسياسية في العالم**، الطبعة الرابعة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002.

19- دوفرجيه، موريس، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى**، ترجمة جورج سعد، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1992.

20- إسماعيل، عصام نعمة، **دساتير الدول العربية**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008.

21- طالباني، نوري، **حول مفهوم النظام الفيدرالي**، الطبعة الثانية، أربيل، 2005.

22- طقوش، محمد سهيل، **تاريخ العراق (الحديث والمعاصر)**، الطبعة الأولى، دار النفائس، 2015.

23- تريب، تشارلز، **صفحات من تاريخ العراق**، ترجمة زينة جابر ادريس، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006.

24- إبراهيم، محمد زكي، **الديمقراطية الغائبة مئة عام من تاريخ العراق**، الطبعة الأولى، دار الرافدين، بيروت، 2004.

25- كرمانج، شيركو، **الهويّة والأمّة في العراق**، ترجمة عوف عبد الرحمن عبدالله، الطبعة الأولى، دار الساقي، بيروت، 2015.

26- الوردي، علي، **لمحات إجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، الجزء الأول، الطبعة الثانية، إنتشارات مكتبة الحيدرية.

27- بطاطو، حنا، **العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية**، الكتاب الأول، ترجمة عفيف الرزاز، الطبعة العربية الثانية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1995.

28- الصمد، رياض، **العلاقات الدولية في القرن العشرين تطور الأحداث لفترة ما بين الحربين 1914 - 1945**، الطبعة الثالثة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986.

29- الحيدري، محمد محمد، **تاريخ العراق السياسي المعاصر 1914 – 1958 دراسة وتحليل**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، المركز العراقي للمعلومات والدراسات، بيروت، 2012.

30- النفيسي، عبد الله فهد، **دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث**، الطبعة الثانية، دار النهار للنشر، 1986.

31- العزّاوي، دهام محمد، **الاحتلال الأميركي للعراق وأبعاد الفديرالية الكردية**، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009.

32- راندل، جوناثان، **أمّة في شقاق دروب كردستان كما سلكتها**، ترجمة فادي حمّود، الطبعة الثانية، دار النهار، بيروت، كانون الثاني 1999.

33- منذر، محمد، **تطور العلاقات الدولية بين 1648 – 1919**، الطبعة الأولى، الجامعة اللبنانية كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، 2010.

34- بينغيو، أوفرا، **كرد العراق بناء دولة داخل دولة**، الطبعة الأولى، دار الساقي، 2014.

35- الخزرجي، نزار عبد الكريم فيصل، **الحرب العراقية – الإيرانية 1980 – 1988 مذكرات مقاتل**، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014.

36- الرحمن، حبيب، **حرب تحرير الكويت جذورها ومقوماتها**، الطبعة الأولى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1999.

37- ديب، كمال، **موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين إلى الحروب الأميركية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية**، الطبعة الأولى، دار الفارابي، 2013.

38- جيمس بول وسيلين ناهوري، **الحرب والاحتلال في العراق تقرير للمنظمات غير الحكومية**، ترجمة مجد الشرع، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيلول 2007.

39- بليكس، هانز، **نزع سلاح العراق الغزو بدلاً من التفتيش**، ترجمة داليا حمدان، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آب 2005.

40- الألوسي، سؤدد فؤاد، **الغزو الأميركي للعراق حقائق وأرقام**، الطبعة الأولى، دار المعتز، 2012.

41- بريمر، بول، بالإشتراك مع مالكولم ماك – كونل، **عام قضيته في العراق النضال لبناء غدٍ مرجو**، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2006.

42- هيكل، محمد حسنين، **الأمبراطورية الأميركية والإغارة على العراق**، الطبعة الثالثة، دار الشروق، 2004.

43- الوندي، بشير، **الإنحسار والإنكسار أمريكا بين العراق وأفغانستان**، الطبعة الأولى، دار الصفار للطباعة والترجمة والنشر، بغداد، 2021.

44- عبيد، حسين، **المجتمعات المتعددة "الأقليات وإشكالية التعايش"**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2014.

**مجلات :**

1- أبو النور، محسن، **الانفصال المعلق..معركة استفتاء كردستان**، السياسة الدولية، العدد 211، يناير 2018.

2- أحمد، عبد الجبار، **الفدرالية واللامركزية في العراق**، ورقة سياسات، مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الأردن والعراق، بغداد، تشرين الثاني 2013.

3- باركي، هنري ج.، **العراق وجيرانه أخطار (وإمكانات) الجوار**، معهد السلام الأميركي، تقرير خاص رقم 141، تموز 2005.

4- حسن، حارث، **الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الإقصاء**، دراسة، مركز مالكوم كير- كارنيغي، 2014.

5- سعيد، يريفان، **التجربة العثمانية في الموصل**، في الماضي والحاضر، منتدى فكرة،21 أكتوبر 2016.

6- سفوك، زيد، **الفديرالية بين الواقع والخيال – مجموعة أبحاث**، الحوار المتمدن، العدد 5129، 10 نيسان 2016

7- الشريف، يوسف، **الملف الكردي في تركيا.. عقدة التاريخ و(بارانويا) المستقبل**، يكيتي، العدد 267، تشرين الأول 2019.

8- الشمري، علي، **الفيدرالية.. ونظم الاتحاد الفيدرالي**، مجلة النبأ، العدد 59، تموز 2001.

9- عبد القادر، نزار، **مستقبل كردستان وسقوط "الحلم الكردي"**، الدفاع الوطني، العدد 103، كانون الثاني 2018.

10- علاء الدين، رانج، **احتواء الميليشيات الشيعية: المعركة من أجل الاستقرار في العراق**، مركز بروكنجز الدوحة، موجز السياسة، ديسمبر 2017.

11- علي، إيناس عبد السادة، "**البارادبلوماسي: لمحة تاريخية موجزة**"، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد الخامس عشر، 2 كانون الثاني 2020.

12- إيناس عبد السادة علي- علي حسن حميد، **البارادبلوماسي: دور الوحدات دون الدولة في السياسة الخارجية**، مجلة جيل الدراسات والعلاقات الدولية، العدد 21، ديسمبر 2018.

13- عمر الحداد- طريف الخياط، **مدخل إلى المسألة الكردية بين الحقوق والواقعية السياسية**، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 27-4-2017.

14- الكاكائي، وحيد، **جيوسياسية النفط والغاز في إقليم كورستان العراق والفواعل الإقليمية والدولية**، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية العدد (86) الجزء الثاني لسنة 2021.

15- محسن، محمد عباس، **أثر تسليح الوحدات المكونة للإتحاد الفيدرالي على سيادة الدولة الإتحادية: قراءة واقع عراقي متغير**، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الثاني، مارس 2017.

16- المحمد، إسماعيل، **الدولة الاتحادية ((الفيدرالية))...**، مجلة الحوار، مقالات، العدد 71، السنة 25، 12 تموز 2018.

17- نادر، عليرظا، **الدور الذي تضطلع به إيران في العراق**، Rand، وجهة نظر، 2015.

**صحف:**

1- ابراهيم، حسين، **في ما وراء المؤتمر – التهريبة: "كردستان" تحيي أحلام الانفصال**، الأخبار، العدد 4450، تاريخ 29-9-2021.

2- الأمين، إبراهيم، **صراع الأولويات في بغداد: "داعش" أم انفصال الأكراد**، الأخبار، العدد 3293، تاريخ 9-10-2017.

3- **إيران لأعدائها: للصبر الاستراتيجي...حدود!**، الأخبار، العدد 4584، تاريخ 14-3-2022.

4- أيوب، نور، **بغداد تطوق الانفصاليين**، الأخبار، العدد 3300، تاريخ 17-10-2017.

5- **بارزاني يحضّر لانفصال كردستان : سنضحي بالدم من أجل الاستقلال**، اللواء، العدد 13453، تاريخ 24-4-2012.

6- **بغداد: مقتل 9 وإصابة 33 في هجوم صاروخي تركي على دهوك**، اللواء، العدد 16436، تاريخ 21-7-2022.

7- **تركيا تطلق هجوماً ضد "العمّال الكردستاني" شمال العراق**، الشرق الأوسط، العدد 15848، تاريخ 19-4-2022.

8- **تصريحات النجيفي عن "انفصال السنة" تثير ردود فعل متباينة في العراق**، الحياة، العدد 17617، تاريخ 2011/6/29.

9- جيّاد، سُرى، **الرئاسة والحكومة على نار كرديّة حامية**، الأخبار، العدد 4667، 30-6-2022.

10- **الجيش الأميركي ينقل قواته إلى مناطق أكثر أمناً**، البناء، العدد 3140، تاريخ 18-1-2020.

11- **الحكومة العراقية تؤكد على عزمها على منح المحافظات صلاحيات أوسع**، الحياة، العدد 19472، تاريخ 27-7-2016.

12- خدوري، وليد، **آثار قرار عدم دستورية قانون البترول في كردستان**، الشرق الأوسط، العدد 15792، تاريخ 22-2-2022.

13- الخوري، راجح، **حراك في العراق**، النهار، العدد 27428، تاريخ 11-5-2021.

14- **الدولة العراقية...تناقضات المواطنة والهوية**، الشرق الأوسط، العدد 15611، تاريخ 25-8-2021.

15- الراشد، سعاد، **إقليم لـ"السنّة" في العراق؟**، السفير، العدد 12949، تاريخ 16-12-2014.

16- الراشد، سعاد، **تسليح "البيشمركة": ضرورة عسكرية أم دفع للانفصال**، السفير، العدد 12885، تاريخ 30-9-2014.

17- **الرئيس العراقي وضع مدونة لاسترداد الأموال المنهوبة**، الديار، العدد 11421، تاريخ 18-3-2021.

18- زعيتر، هيفاء، **خط نفط مباشر بين انقرة وأربيل: ضغط على بغداد أم تشريع للانفصال؟**، السفير، العدد 12466، تاريخ 27-4-2013.

19- **زيارة تاريخية لداود أوغلو إلى كردستان العراق**، الأخبار، العدد 961، تاريخ 31-10-2009.

20- سالم، صلاح، **من الباسك وكاتالونيا إلى كردستان: جدل مبدأ السيادة مع تقرير المصير!**، الحياة، العدد 19945، 12-11-2017.

21- السقاف، محمد علي، **نزعات الانفصال في كردستان وكاتالونيا**، الحياة، العدد 19934، 1-11-2017.

22- سليمان، خالد، **البصرة تحن إلى الماضي والمالكي يحول فيها تعويض خسارته في بغداد**، الحياة، العدد 18914، تاريخ 16-1-2015.

23- سيف الدين، اكلم، **ماتيس وجاووش اوغلو في بغداد: انفصال الأكراد و "الحشد" والميليشيات**، العربي الجديد، العدد 1087، تاريخ 23-8-2017.

24- شمو، أكرم، **الفيدرالية (الاتحادية)**، جريدة يكيتي، العدد 266، 7 تشرين الأول 2019.

25- شوقي، فرح الزمان، **لماذا ترفض إيران استفتاء انفصال كردستان؟**، العربي الجديد، العدد 1113، تاريخ 18-9-2017.

26- عادل النواب- محمد علي، **الحوار العراقي لجنة مصغرة لإقناع الصدر بالمشاركة**، العربي الجديد، العدد 2908، تاريخ 18-8-2022.

27- عبد الرزاق، سعيد، **جاويش اوغلو طالب الإقليم بالتراجع... وعدّ الانفصال زعزعة لاستقرار المنطقة**، الشرق الأوسط، العدد 14142، تاريخ 17-8-2017.

28- عثمان، نزار، **التقسيم كاستراتيجية أميركية تستهدف العراق والمنطقة**، البناء، العدد 1867، تاريخ 26-8-2015.

29- **العراق في رسالة إلى مجلس الأمن: لدى تركيا أغراض توسعية وراء الاعتداءات**، الديار، العدد 11940، تاريخ 25-7-2022.

30- العريبي، هيفاء، **الاستراتيجية الإيرانية الجديدة وتداعياتها على العراق والمنطقة**، الشرق الأوسط، العدد 15519، تاريخ 25-5-2021.

31- علاء الدين، فرهاد، **إيران وسياسات الهيمنة على العراق**، الشرق الأوسط، العدد رقم 15060، تاريخ 21-2-2020.

32- **العملية السياسية في العراق على مفترق طرق حاسم بعد 19 عاماً من الفشل**، الشرق الأوسط، العدد 15951، تاريخ 31-7-2022.

33- فرنسيس، باسم، **الاستفتاء على الانفصال عن العراق يزيد الخلافات بين أكراد كركوك والتركمان**، الحياة، العدد 19845، تاريخ 4-8-2017.

34- فرنسيس، باسم، **الأكراد أمام ضياع حلم الدولة وتداعيات مسعى الانفصال**، الحياة، العدد 19991، تاريخ 28-12-2017.

35- فرنسيس، باسم، **بارزاني يحض المسيحيين على إقامة محافظة في نينوى**، الحياة، العدد 19463، تاريخ 18-7-2016.

36- كاظم، جودت، **البرلمان العراقي يرفض تقسيم نينوى بعد طرد "داعش" منها**، الحياة، العدد 19534، تاريخ 27-9-2016.

37- الكبيسي، صفاء، **تجدد الجدل بشأن إدارة ملف النفط بين بغداد وأربيل بموازاة حوارات تشكيل الحكومة**، العربي الجديد، 30-6-2022.

38- كنفاني، حسام، **الانفصال الانتحار**، العربي الجديد، العدد 1154 تاريخ 29-10-2017.

39- **المالكي يطرح رؤيته للأقاليم... في البصرة**، الأخبار، العدد 2494، تاريخ 16-1-2015.

40- **المحكمة الاتحادية في العراق تقضي بعدم إمكانية إنفصال أي منطقة**، الأنوار، العدد 19654، تاريخ 7-11-2017.

41- محمود، رستم، **كردستان العراق في مأزق بعد صدمة "عدم دستورية" قانون النفط والغاز**، النهار العربي، 16-2-2022.

42- **مذكرة تعاون عسكري بين واشنطن وكردستان تحسباً لمعركة الموصل**، الشرق الأوسط، العدد 13742، تاريخ 13-7-2016.

43- النشمي، فاضل، **إقرار إقليم البصرة يثير خلافاً بين القوى السياسية العراقية**، الشرق الأوسط، العدد 14736، تاريخ 3-4-2019.

44- النشمي، فاضل، **صراع مكونات كركوك على المحافظ يعطّل تطلعات سكانها**، الشرق الأوسط، العدد 14805، تاريخ 11-6-2019.

45- نور الدين، محمد، **تركيا والدولة الكردية اللعبة السياسية الخاسرة**، السفير، العدد 12823، تاريخ 16-7-2014.

46- وحيد، أحمد، **خلافات ترسيم الحدود بين المحافظات جنوب العراق**، الحياة، العدد 19470، تاريخ 25-7-2016.

47- يايموت، خالد، **العراق وهيمنة الميليشيات الإيرانية تعزز قدراتها خلف واجهة مؤسسات الدولة**، الشرق الأوسط، العدد 14895، تاريخ 9-9-2019.

**أطروحات ورسائل:**

1- أبو طبيخ، عبد المنعم أحمد، **توزيع الاختصاصات في الدولة الفيدرالية**، رسالة جامعية.

2- ادهم، عادل إبراهيم، **التنظيم الإداري في الدولة الفيدرالية العراق أنموذجًا**، أطروحة دكتوراه في فلسفة القانون العام، 2014.

**دراسات**

1- جورج ماكفرن- وليام بولك، **الخروج من العراق خطة عملية للانسحاب الآن**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الأول 2006.

2- علي الدين هلال- ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**، الطبعة الخامسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نيسان 2010.

3- قدورة، عماد، **التأثير الإقليمي والدولي في القضية الكردية في العراق (دراسة حالة 1972 1975)**، المركز العربية للأبحاث- ودراسة السياسات، 2016.

4- ليام أندرسن- غاريث ستانسفيلد، ترجمة عبد الإله النعيمي، **أزمة كركوك السياسة الإثنية في النزاع والحلول التوافقية**، الطبعة الأولى، دراسات عراقية، بغداد، 2009.

5- مباركية، منير، **مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013.

6- مطر، سايد، **مسائل التعدد والاختلاف في الأنظمة الليبرالية الغربية مدخل إلى دراسة أعمال تشارلز تريب**، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015.

7- نصرالله، يوسف، **دومينو الصراعات تحولات البيئة الاستراتيجية في الشرق الأوسط**، الطبعة الأولى، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت، 2019.

**انترنت**

1- أحمد إبراهيم الشريف، **سجن أبو غريب .. مآسٍ لن تموت أبداً**، الثلاثاء 26 سبتمبر 2017، تاريخ الدخول: 26-4-2022:

https://www.youm7.com › story › ...س

2- زينب فخري، **إشكاليات الدستور الدائم لعام 2005**، 2021، تاريخ الدخول: 25-2-2022:

https://www.azzaman.com/%D8%A5%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%A6%D9%85-%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-2005-%D8%B2%D9%8A%D9%86%D8%A8-%D9%81%D8%AE/

3- **قانون الاجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الاقاليم – درر العراق ...** تاريخ الدخول: 2022/4/25:

http://wiki.dorar-aliraq.net › law

4- رستم محمود، **حكومتا العراق وإقليم كردستان توحدان جهودهما في العلاقات الخارجية**، 23-8-2019، تاريخ الدخول: 2-7-2022:

www.independentarabia.com › node

5- حسين إبيش، **دول الخليج العربي والاستفتاء الكردي**، معهد دول الخليج العربية في واشنطن، 2017، تاريخ الدخول: 27-4-2022:

https://agsiw.org/ar/gulf-arab-countries-kurdish-referendum-ar

6- طه العاني، **أثارت موجة غضب وسخرية.. بغداد تفتح لها قنصليتين في كردستان**، الجزيرة نت، 13-2-2020، تاريخ الدخول: 1-7-2022:

www.aljazeera.net › news › politic

7- **احتفاء رسمي بالبارزاني في ديار بكر**، الجزيرة نت، 16-11-2013، تاريخ الدخول: 8-7-2022:

www.aljazeera.net/news/international/2013/11/16/%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D8%B3%D9%85%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%B2%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-

%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%B1-
%D8%A8%D9%83%D8%B1

8- **أهم زيارات قادة العالم إلى اقليم كوردستان في العام 2015**، روداو، 2-1-2016، تاريخ الدخول: 8-7-2022.

https://www.rudawarabia.net › Arabic

9- **مكتبه يكشف تفاصيل لقاء بارزاني والعاهل الأردني**، بغداد اليوم، بغداد اليوم-كردستان، 28-1-2019، تاريخ الدخول 8-7-2022:

https://baghdadtoday.news › news › م...

10- **البابا فرنسيس من أربيل: سأغادر إلى روما لكن العراق سيبقى معي وفي قلبي**، 7-3-2021، تاريخ الدخول 8-7-2022:

www.almanar.com.lb/7935622

11- علي السويعدي، **ثالث زيارة رسمية.. بارزاني يصل فرنسا للقاء ماكرون**، العين الإخبارية، 29-3-2021، تاريخ الدخول: 8-7-2022:

al-ain.com/article/barzani-iraqi-kurdistan-french-president

12- أسامة مهدي، **نجيرفان بارزاني ووزير الدفاع البريطاني: داعش لازال خطراً حقيقياً**، إيلاف، 15-9-2021، تاريخ الدخول: 9-7-2022:

https://elaph.com › News › 2021/09

13- طه العاني، **لقاءات متبادلة.. لماذا تتطلع قطر وكردستان العراق لتطوير علاقاتهما؟**، الخليج أونلاين، 16-10-2021، تاريخ الدخول 8-7-2022:

https://alkhaleejonline.net › سياسة

14- يوسف قليان، **سهل نينوى ومستقبل الأقليات في العراق**، fikra forum، 2017، تاريخ الدخول: 25-3-2022:

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/shl-nynwy-wmstqbl-alaqlyat-fy-alraq

15- فرج عبجي، **أمين عام البيشمركة لـ"النهار": لهذا سقطت الموصل والانبار ووصل "داعش" اربيل**، النهار، 15-10-2014، تاريخ الدخول:10-7-2022:

https://www.annahar.com › article

16- **فرنسا تتحرك من أجل ضحايا الاضطهاد على خلفية عرقية ودينية في الشرق الأوسط،** كانون الثاني 2020، تاريخ الدخول: 10-7-2022:

https://www.diplomatie.gouv.fr › ... فر

17- رانج علاء الدين، **ماذا سيحدث للميليشيات الشيعية العراقية بعد مقتل أحد أهمّ قادتها؟،** brooking، 3-3-2020، تاريخ الدخول: 15-4-2022:

https://www.brookings.edu/blog/orderfromchaos/2020/03/05/%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%AD%D8%AF%D8%AB%D9%84%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%B4%D9%8A%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%B9%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82/

18- مصطفى توفيق، **الميليشيات الشيعية في العراق،** آراء، 1-10-2015، تاريخ الدخول: 13-4-2022:

https://araa.sa/index.php?view=article&id=3510:2015-10-04-15-19-22&Itemid=172&option=com_content

19- رائد الحامد، **القوة الطائفية الجديدة في العراق،** 13-11-2014، تاريخ الدخول: 2022/7/16:

https://carnegieendowment.org › sada

20- حارث حسن، **الحرس الوطني في العراق: العوائق الطائفية والرهانات السياسية،** 19-2-2019، تاريخ الدخول: 17-7-2022:

https://studies.aljazeera.net › node

21- اكلم سيف الدين، **ميليشيات العراق تعرقل "الحرس الوطني" ... لتحافظ على سبب وجودها،** 10-9-2015، تاريخ الدخول: 22-7-2022:

https://www.alaraby.co.uk...› مليشيا

22- **تسليح العشائر السنية يثير مخاوف الميليشيات في العراق،** الخليج اونلاين، 24-5-2019، تاريخ الدخول: 13-4-2022:

https://alkhaleejonline.net/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%AA%D8%B3%D9%84%D9%8A%D

8%AD%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B4%D8%A7%D
8%A6%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9
%8A%D8%A9%D9%8A%D8%AB%D9%8A%D8%B1%D9
%85%D8%AE%D8%A7%D9%88%D9%81%D8%A7%D9
%84%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%B4%D9%8A%D8
%A7%D8%AA%D9%81%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8
%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82

23- علي صبري، **كردستان العراق.. الفيدرالية أم الاندماج؟!**، الجزيرة نت، 3-10-2004، تاريخ الدخول: 19-7-2020:

https://www.aljazeera.net/opinions/2004/10/3/%D9%83%
D8%B1%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86%
D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D
8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%AF%D8%B1%D8
%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D9%85#0

24- سعد جواد، **مكانة ودور أكراد العراق بعد الانسحاب الأميركي، مركز الجزيرة للدراسات**، 17-12-2011، تاريخ الدخول: 1-5-2022:

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/12/20111217
13424204562.html

25- سهام أشطو، "**سيطرة بغداد على كركوك ستؤجل الحلم الكردي لسنوات أخرى**"، 16-10-2017، تاريخ الدخول: 25-4-2022:

https://www.dw.com/ar/%D8%B3%D9%8A%D8%B7%D8
%B1%D8%A9-
%D8%A8%D8%BA%D8%AF%D8%A7%D8%AF%D8%B9
%D9%84%D9%89%D9%83%D8%B1%D9%83%D9%88%
D9%83%D8%B3%D8%AA%D8%A4%D8%AC%D9%84%
D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%84%D9%85%D8%A7%
D9%84%D9%83%D8%B1%D8%AF%D9%8A%D9%84%D
8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA%D8%A3%D8
%AE%D8%B1%D9%89/a-40976741

26- إبراهيم محمد، **كردستان وكاتالونيا- الانفصال وحسابات الربح والخسارة!**، 4-11-2017، تاريخ الدخول: 27-6-2022:
https://www.dw.com/ar/%D9%83%D8%B1%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86

27- صالح حميد، **إيران تقمع مواطنيها الأكراد لتعاطفهم مع استفتاء كردستان**، 28-9-2017، تاريخ الدخول: 25-7-2022:
https://www.alarabiya.net › 2017/09/28

28- **الحكومة السورية تعتبر استفتاء أكراد العراق "مرفوضاً"**، 25-9-2017، تاريخ الدخول: 28-7-2022:
https://www.i24news.tv › middle-east

29- **كيف يتعامل أكراد سوريا مع استفتاء كردستان؟**، 5-10-2017، تاريخ الدخول: 25-7-2022:
https://futureuae.com › ar-AE › Item

30- فراس إلياس، **إيران والمشروع الكردي في العراق... التهديدات وخيارات المواجهة**، 12-10-2020، تاريخ الدخول: 25-5-2022:
http://rasanah-iis.org

31- حمد جاسم حمد، **دور إيران في الدعوة لإنشاء إقليم السليمانية في العراق**، تاريخ: 2-8-2015، تاريخ الدخول: 7-8-2022:
https://m.annabaa.org › arabic › studies

32- **تحت عنوان "السلام والاسترداد"... مؤتمر في كردستان العراق يدعو إلى التطبيع مع إسرائيل**، تاريخ 25-9-2021، تاريخ الدخول 7-8-2022:
https://www.france24.com › 202109...

33- كفاح محمود كريم، **سياسة الحكومات العراقية تجاه الكرد منذ إعلان الدولة العراقية حتى الاستفتاء**، مركز الجزيرة للدراسات، 2-9-2018، تاريخ الدخول: 9-8-2022:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/09/180902101932470.html

34- وليد الخزرجي، **لهذا "البصرة" مهملة رغم دعمها لـ 80% من ميزانية العراق**، 8-1-2022، تاريخ الدخول: 21-8-2022:
https://arabi21.com › story › لهذا-الب...

35- صباح ناهي، **هل بات إعلان الإقليم السني العراقي وشيكا؟**، 12-8-2020، تاريخ الدخول: 12-8-2022:

https://www.independentarabia.com › ...

36- طه العاني، **مظاهرات العراق.. أسباب التصعيد وسبيل الحل**، 10-10-2019، تاريخ الدخول: 6-1-2021:

https://www.aljazeera.net › 2019/10/10

37- فراس أبو هلال، **انتفاضة الشعب العراقي.. رسائل الداخل والخارج**، تاريخ 7-10-2019، تاريخ الدخول: 6-1-2021:

arabi21.com › story › انتفاضة-الشع...

38- بقلم يورونيوز، **أزمة العراق بين استقرار الوضع الداخلي وحجم النفوذ الإيراني**، 3-8-2022، تاريخ الدخول: 2022/8/4:

https://arabic.euronews.com › iraq-cr...

39- سامي مهدي العزاوي، **مفهوم المواطنة لدى الشباب العراقي**، تاريخ الدخول: 13-8-2022:

https://childcenter.uodiyala.edu.iq › asdNewFolder

40- **زيارة البابا فرنسيس إلى العراق**، من 5 إلى 8 آذار 2021، تاريخ الدخول: 14-8-2022:

https://ar.wikipedia.org › wiki › زيار...

41- ياسر الكعبي، **يشترك العراق في الحدود مع دول الجوار وهي: تركيا (352 كم) وإيران...**، 9-1-2021، تاريخ الدخول 22-8-2022:

https://almerja.com › azaat › indexv المرجع الالكتروني للمعلوماتية

42- **أكاديمي مقرب من السلطات الإماراتية ينشر خريطة جمهورية كردستان**، 27-9-2017، تاريخ الدخول 22-8-2022:

https://www.newlebanon.info › أكاديم...

**المراجع باللغة الأجنبية**

**Livres**

1- Chine, **éditions en langues étrangères**, Premiere edition, 2009.

2- Eliot Bulmer, **Federalism,** International IDEA Constitution – Building Primer12, second edition, 2017.
3- Georges Couffignale, **Le régime politique de l'Espagne,** Montchrestien, Paris, 1993.
4- Marion Farouk-Sluglett and Peter Sluglett, **Iraq Since 1958 From Revolution to Dictatorship, 1990**, I.B Tauris & Co Ltd, London & Newyork.
5- **Merriam Websrer's Collegiate Dictionary**, Eleventh Edition, Massachusetts, 2003.
6- Michael J. Kelly, **Ghosts Of Halbaja Saddam Hussein and the Kurdish Genocide**, greenwood publishing group, 2008.
7- **Petit Larousse illustré**, librairie Larousse, Paris, 1982.
8- R.**Cagiano**, F.Tobgui, S.Hayat, M.Herland, N.Stojanovic, J.Cagiao Y Conde, **Le Federalisme : Le Retour ?,** La Societe P-J Proudhon - Ehess, 2010.
9- Stéphane Pelletier, **L'Espagne d'aujourd'hui,** Armand Colin, Paris, 2012.

**Journal/recherche**

1- Loulouwa Al-Rachid, **L'Iraq aprés l'Etat islamique: une vivtoire qui change tout ?**, ifri programme Turqui/Moyen-Orient, Juillet 2017.

**Internet**

1- Max Boot, **Iran-Backed Militias in Iraq poised to expand influence**, 13-10-2020, Date entry: 24/12/2020:
www.cfr.org › in-brief › iran-backed-militias-iraq-poise...

# الفهرس


الإهداء ..... أ

الشكر ..... ب

المقدمة ..... 1

الفصل الأول: الفدرالية وأسباب اعتمادها في العراق ..... 7

المبحث الأول: ماهية الدولة الفدرالية ..... 8

الفقرة الأولى: مدخل إلى الفدرالية ..... 8

أولًا: الدولة الموحّدة والمركّبة وتعريف الفدرالية ..... 8

1- تعريف الفدرالية ..... 8

2- الدولة الموحّدة والدولة المركبة ..... 9

ثانيًا: نشأة الدولة الفدرالية وانقضائها وتوزيع الاختصاصات ..... 12

1- طرق نشأة الدولة الفدرالية ..... 13

2- نهاية الدولة الفدرالية ..... 14

3- توزيع الاختصاصات في الدولة الفدرالية ..... 15

ثالثًا: أهداف الدولة الفدرالية ..... 17

1- إيجاد الحلول المناسبة للبلاد المترامية الأطراف ..... 17

2- تعزيز السلام ..... 18

3- مشاركة المواطن والتخلّص من احتكار السلطة ..... 18

4- حماية وجود الأقليات وحل مشكلة التعددية ..... 19

رابعًا: مبادئ الدولة الفدرالية ..... 20

1- مبدأ الاستقلال ..... 21

2- مبدأ المشاركة ..... 22

الفقرة الثانية: ركائز الدولة الفدرالية والأعمال السيادية ..... 23
أولًا :الدستور الفيدرالي ..... 23
1- مميزات الدستور الفيدرالي ..... 23
2- طريقة وضع الدستور الفيدرالي ..... 24
3- التماثل وعدم التماثل في الدستور ..... 25
ثانيًا: السلطات الدستورية ..... 26
1- السلطات الفدرالية ..... 26
2- سلطات وحدات الدولة الفدرالية ..... 28
ثالثًا: الأعمال السيادية الخاصة بالسلطة الفدرالية ..... 29
رابعًا :اشتراك وحدات الدولة بالأعمال السيادية ..... 30
المبحث الثاني: الدولة العراقية ..... 32
الفقرة الأولى: لمحة تاريخية ..... 32
أولًا: الإرهاصات الفدرالية في زمن الولايات العثمانية ..... 32
ثانيًا: مكونات الشعب العراقي ..... 34
ثالثًا: إعلان قيام الدولة العراقية ..... 35
رابعًا: سقوط دولة الأكراد في شمال العراق 1922-1924 ..... 38
خامسًا: محاولة الجنوب الإنفصالية ..... 40
الفقرة الثانية: نتائج أعمال النظام العراقي السابق ..... 41
أولًا: سياسة القمع ..... 41
1- مجازر بحق الكرد: "حملات الأنفال" ..... 43
2- مجزرة حلبجة ..... 43

ثانيًا :الحرب مع إيران (1980–1988) ..... 44
1– تأزّم العلاقات بين العراق وإيران ..... 44
2– اندلاع الحرب بين الطرفين ..... 45
3– نتائج الحرب مع إيران ..... 46
ثالثًا :حرب الكويت عام 1990 ..... 47
1– اجتياح الكويت ..... 47
2–التحالف الدولي لإخراج العراق من الكويت ..... 49
رابعًا: ثورتي الجنوب والشمال ..... 50
1–ثورة الجنوب الشيعية ..... 50
2–ثورة الشمال الكردية ..... 51
3–الموقف الأميركي من الثورتين ..... 52
المبحث الثالث: العراق الفيدرالي ..... 52
الفقرة الأولى: الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003 ..... 52
أولًا: سقوط الدولة العراقية وحل الجيش العراقي ..... 53
1– التهيئة للحرب ..... 53
2– بدء الحرب ..... 53
3– حلّ الجيش وقوات الأمن العراقية ..... 54
ثانيًا: الاحتلال الأميركي والحاكم العسكري (بريمر) ..... 55
ثالثًا: سيطرة الميليشيات ..... 56
رابعًا: تأثر العراق بانتشار الفتنة السنية الشيعية ..... 57
الفقرة الثانية: تحوّل النظام العراقي إلى الفدرالية ..... 58
أولًا: قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت لعام 2004 ..... 58
ثانيًا: الدستور الفيدرالي الدائم لعام 2005 ..... 59
ثالثًا: إقليم كردستان والمحافظات غير المنتظمة في إقليم ..... 60

رابعاً: الأعمال السيادية للسلطة الفديرالية العراقية ..... 61
الفصل الثاني: أعمال وحدات الدولة العراقية السيادية ونتائجها ..... 62
المبحث الأول: إشتراك وحدات الدولة بالأعمال السيادية ..... 63
الفقرة الأولى: العلاقات الخارجية والنفط ..... 63
أولًا: التمثيل الدبلوماسي والقنصلي ..... 64
ثانياً: تمثيل قنصلي داخلي ..... 65
ثالثًا: علاقات شبه دولية ..... 66
رابعاً: إدارة ثروات النفط والغاز في الحقول غير المكتشفة ..... 70
الفقرة الثانية: الأعمال العسكرية في العراق ..... 73
أولًا: تصدي البيشمركة لداعش وحماية الأقليات العراقية ..... 73
ثانيًا: وصول مساعدات عسكرية مباشرة إلى إقليم كردستان ..... 74
ثالثًا: الدور العسكري للميليشيات الشيعية ..... 77
رابعًا: دور العشائر والميليشيات السنيّة ..... 80
المبحث الثاني: مخاطر تهدد النظام الفيدرالي العراقي ..... 83
الفقرة الأولى: الحركة الانفصالية في إقليم كردستان ..... 84
أولًا: تطور حيثية الأكراد وضعف السلطة المركزية ..... 84
ثانيًا: إجراء استفتاء في كردستان للانفصال عن العراق (25 أيلول 2017).. 85
ثالثًا: سيطرة بغداد على كركوك ومرافق كردستان ..... 86
رابعًا: تداعيات الاستفتاء على إقليم كردستان ..... 88
الفقرة الثانية: مناهضة إقليمية ودولية للانفصال الكردي ..... 88
أولًا: الموقف التركي من الانفصال ..... 89
ثانيًا: الموقف الإيراني من الانفصال ..... 90
ثالثًا: الموقف السوري من الانفصال ..... 91
رابعًا: المواقف الدولية من الانفصال ..... 93
1- الموقف الأميركي ..... 93

2- الموقف الأوروبي ..... 94
المبحث الثالث: التدخل الخارجي والتشرذم الداخلي ..... 95
الفقرة الأولى: تدخل خارجي لدعم أطراف محلية ..... 96
أولًا: تدخل الولايات المتحدة لفرض سياساتها ..... 96
ثانيًا: التدخل الإيراني في الأزمة العراقية ..... 98
ثالثًا: التدخل التركي في العراق ..... 101
رابعاً : التدخل الإسرائيلي في العراق (المؤتمر التهريبة في أربيل) ..... 103
الفقرة الثانية: شرذمة على الصعيد الداخلي ..... 105
أولًا: ضعف العلاقات الداخلية ..... 106
1- فقدان الثقة بين الأطراف الداخلية ..... 106
2- المحافظات، خلافاتها، وعلاقاتها بالحكومة المركزية ..... 107
3- الخلاف على كركوك ..... 108
ثانيًا: المطالبة بإنشاء أقاليم ومحافظات ..... 109
1- إقليم الجنوب ..... 109
2- إقليم المحافظات الغربية ..... 111
3- إنشاء محافظات جديدة ..... 112
ثالثًا: انتفاضة شعبية في وجه الفساد ..... 113
رابعاً: الأزمة السياسية ..... 115
خامساً: المواطنة العراقية في ظل النظام الفيدرالي ..... 117
الخاتمة ..... 120
الإقتراحات ..... 126

**الملحق رقم 1 ..... 128**
**الملحق رقم 2 ..... 129**
**الملحق رقم 3 ..... 130**
**لائحة المراجع والمصادر ..... 131**
**الفهرس ..... 148**